



جامعة اكلي محند اولحاج - البويرة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

تفعيل اللامركزية الإلكترونية في الجزائر

مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام

تخصص القانون الإداري

إشراف الأستاذة :

د. بوترة سهيلة

إعداد الطالبة :

صبان ايمان

لجنة المناقشة

أ / رحمانى حسيبة رئيسا

ب / د. بوترة سهيلة مشرفا ومقررا

ج / دريدر عبد المالك ممتحنا

تاريخ المناقشة

03-10-2019

شكر وعرّفان

نشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل، فهو القائل

" لئن شكرتم لأزيدنكم "

ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

لا يسعنا الا ان نتقدم بالشكر والعرّفان والتقدير

للأستاذة 'بوترعة سهيلة'.

كما نتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة على قبولها مناقشة المذكرة.

الى كل من أضاء لي بنور العلم دربا من دروب العلم والمعرفة

إلى كل من ساعد من قريب او بعيد في انجاز هذا العمل

عائلة الكريمة، أساتذة الأفاضل وزملائي الأعزاء.

إيمان

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى

والدي الحبيب، والدتي الحبيبة، أختي وأخي العزيزين على قلبي، وأصدقائي

إلى كل أساتذتي الأفاضل الذين كانوا سندا لي وشجعوني لإتمام مساري الدراسي

الأستاذة بوترعة سهيلة، الاستاذ يحياوي فاتح، الاستاذ تسمبال عياش، الاستاذة غازي

خديجة، الاستاذة رحمانى حسيبة.

إلى كل طالب علم.

قائمة أهم المختصرات

باللغة العربية:

- ج ر
• ص
• ص ص
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
الصفحة.
- الصفحة والصفحة.

باللغة الأجنبية:

- P صفحة
- Op cit مرجع سابق
- Ibid نفس المرجع

مقدمة:

نتيجة تطور الدولة واتساع نشاطاتها ورقعتها الجغرافية ومجالات تدخلها، كان من البديهي أن يصاحب ذلك وجود تنظيم إداري مرافق لهذا التطور في شكل يمكن الدولة من التحكم في إقليمها، تحقيقاً للصالح العام وتلبية لحاجيات المواطن المتنامية.

فانتقلت من نظام مركزي إداري مصاحب لنشأت الدولة في صورته المشددة ذات التوجه الاشتراكي الى صورته الثانية المخففة أو ما يعرف بعدم التركيز الاداري، والذي كان خطوة نحو تنظيم جديد أملت مجموعة من العوامل أهمها انتشار الفكر الديمقراطي والوعي السياسي في العصور الحديثة.

وإن تزايد سرعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، زادت الحاجة إلى تطوير نظم إدارية محلية قادرة على صنع القرارات الصحيحة في الوقت المناسب أمراً لازماً وضرورياً؛ بحيث يستند هذا المفهوم على تصور أن السكان المحليين هم أعرف الناس بمصالحهم ومشاكلهم المحلية، لذا يكون نهج اللامركزية من أهم مقومات تطوير الإدارة المحلية. هذا من الناحية الفلسفية والتوجه العام، أما من الناحية التطبيقية فإن ذلك يستلزم آلية فاعلة لاستشفاف الرأي العام المحلي والتعرف على المشاكل الاجتماعية والفنية في المجتمع المحلي، والاحتياجات والامكانيات والاهداف المحلية في الحاضر والمستقبل.

توفر هذه المعلومات من شأنه جعل القرار المحلي أكثر فاعلية في الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية المحلية لذا ظهرت بوادر التغيير في إصلاح المنظومة الادارية بتبني أساليب ووسائل تسيير حديثة، ونمط تنظيمي ثقافي قائم على تكنولوجيات الاعلام والاتصال الجديدة والثروة الرقمية لمجارة مختلف التطورات التي شهدتها البيئة الداخلية والخارجية.

اتجهت بذلك الدولة الجزائرية الى تبني الادارة الالكترونية كنمط تسييري حديث للإدارة التقليدية، مدعمة بذلك الادارة المحلية إلكترونيا، وللوقوف عند أهم الاحتياجات المتنامية للمواطن من جهة، وسد مختلف الثغرات والنقائص التي تعاني منها الادارة الجزائرية في تعاملاتها، للرفي بالخدمة العمومية وتحقيق الصالح العام.

تكمّن أهمية هذا الموضوع في كونه يتناول بالدراسة توجهها جديدا للإدارة الجزائرية بالأخذ بالتوجه الإلكتروني كنمط تسيير حديث مجسدا للامركزية الادارية بصورة أكثر فعالية.

ومن أبرز الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، الرغبة في دراسته كونه من المواضيع الهامة المعاصرة في التنظيم الإداري الحديث، بالإضافة إلى اتصاله بمجال تخصصنا.

أما عن الأسباب الموضوعية التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع، يكمن في معرفة مدى تفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر على المستوى المحلي أو اللامركزي أي على مستوى كل من الهيئات الادارية المرفقية وكذا الجماعات الاقليمية، والوقوف عند أهم الاشكالات المطروحة في هذا الشأن من خلال دراسة واقع التطبيق ومختلف التحديات الملموسة التي تواجهه.

كما أن الهدف من هذه الدراسة يكمن في معرفة مدى توفيق الدولة الجزائرية في مساندة مختلف التحولات على كافة الاصعدة اجتماعيا، اقتصاديا. سياسيا، ...، ومعرفة مدى نجاعة الادارة الالكترونية في مساندة مختلف هذه التغييرات؛ لذا دفعتنا الأمر إلى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الادارة الالكترونية في تعزيز اللامركزية الادارية في ظل التحديات الراهنة للحكومة الجزائرية؟

تندرج عن هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية هي:

- ماهي الأسباب والدوافع الجوهرية التي أدت بالدولة الجزائرية إلى الأخذ بالتوجه الإلكتروني كنمط تسييري حديث في الادارة الجزائرية؟
- ما مدى مساهمة الادارة الالكترونية في رفع مستوى أداء الادارة من جهة وفي عصرنه الخدمة العمومية لتلبية الحاجيات المتنامية للمواطن؟
- هل الواقع العملي يعكس صورة الادارة الالكترونية الحقيقية و يتوافق مع مختلف النصوص النظرية؟
- ما مدى توفيق الدولة الجزائرية في تفعيل الادارة الإلكترونية على المستوى المحلي في ظل مختل التحديات التي تواجهها؟

للإجابة على هذه الاشكالية اعتمدنا في موضوع بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي بالدرجة الاولى في تحليل مختلف مظاهر تبني اللامركزية الإلكترونية في الجزائر، اضافة الى الاعتماد على المنهج المقارن بشكل ثانوي لتحديد ما ان وفقت الدولة الجزائرية في تبني هذا التنظيم.

ومن أجل الالمام بجزئيات الموضوع فقد قسمناه الى فصلين، بحيث تناولنا في الفصل الاول اللامركزية الإلكترونية في الجزائر بين الخيار والحتمية، وقسمناه الى مبحثين؛ المبحث الأول سلطنا فيه الضوء على طبيعة اللامركزية الإلكترونية، والمبحث الثاني، عالجنا فيه دوافع تبني اللامركزية الإلكترونية في الجزائر.

أما في الفصل الثاني فتناولنا واقع اللامركزية الإلكترونية في الجزائر بين مؤشرات التفعيل ومعوقات التطبيق، ليتفرع هو أيضا إلى مبحثين؛ المبحث الأول مظاهر اللامركزية الإلكترونية في الجزائر، أما المبحث الثاني بينا فيه تقييم اللامركزية الإلكترونية في الجزائر.

الفصل الأول

اللامركزية الإلكترونية في الجزائر بين الخيار والحتمية

نظرا للعلاقة الوطيدة بين الإدارة والمواطن، عملت الجزائر على تبني إصلاحات إدارية عديدة و متتالية أفرزتها متطلبات وظروف اجتماعية، اقتصادية وسياسية، فإن تنامي مظاهر قصور النشاط الإداري أدى إلى البحث عن أساليب وأدوات يتم من خلالها جبر العلاقة القائمة بين الإدارة والمواطن، و إجراء إصلاحات تكون كفيلة لسد مختلف الثغرات والنقائص التي تعاني منها الإدارة في تعاملاتها، رغبة للرقى بالخدمة العمومية وتحقيق الصالح العام، حتى تصبوا الإدارة إلى درجة من الفاعلية والتأهيل في أداء نشاطها وتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها.

إن بؤادر الإصلاحات قد ظهرت منذ سنة 1964 وفق الميثاق الوطني سنة 1964 بعد الاستقلال، أين ورثت الجزائر نظاما إداريا هشاً، مما أدى إلى تسجيل تحول على مستوى الإدارة الجزائرية من مركزية مشددة ذات توجه اشتراكي للعمل على تحقيق توازن جهوي إلى لامركزية مخففة لتتطور تدريجيا إلى ما يسمى بالإدارة الإلكترونية التي تعطي مظهرا لا مركزيا الكترونيا.

حيث أن الدولة الجزائرية سعت إلى إحداث تغييرات وإحداث التنمية الإدارية من خلال برنامج الحكومة "اعتماد الجزائر الإلكترونية 2008-2013"، والتي تعد أول وثيقة تحدد استراتيجيات ومحاور كبرى لتحسن أداء الإدارة، وإن الدولة الجزائرية قد سارت في هذا الاتجاه نظرا لطبيعة اللامركزية الإلكترونية المتميزة والخاصة (المبحث الأول) من جهة، ونتيجة دوافع وأسباب أدت بالجزائر لتبني الإدارة الإلكترونية في تنظيمها الإداري اللامركزي (المبحث الثاني).

المبحث الأول

طبيعة اللامركزية الإلكترونية

لا شك أن التحول في فكر الإدارة العمومية على المستوى المحلي، وممارستها الآن في مرحلة البداية ووضع الخطط الاستراتيجية، حيث يلاحظ أنه في بعض الدول النامية لا يزال مجرد طموح ومشروع خطة مستقبلية.

وتتجه الدولة الجزائرية على غرار الدول الأخرى إلى اتخاذ الإدارة الإلكترونية أسلوباً ونمطاً تسييرياً حديثاً لها في ظل النظام اللامركزي أي على مستوى مختلف المرافق العمومية المحلية والهيئات الإدارية الإقليمية (البلدية والولاية) بسبب الخصوصية التي تميزها وتجعلها الآلية المناسبة للخروج بالإدارة التقليدية من دوامة المشاكل والثغرات التي تعيق نشاطها.

كما لا بد أن نشير إلى عدم وجود أي نص قانوني يبرز طبيعة اللامركزية الإلكترونية أو بمفهوم أكثر وضوح الإدارة الإلكترونية على المستوى اللامركزي، ولكن يمكن استنتاج هذا باعتماد معايير معينة في الدراسة التي تبين جانباً من هذه الخصوصية بحصرها في نقطتين مهمتين رئيسيتين تتمثل في كل من خصوصية اللامركزية الإلكترونية من حيث التنظيم (المطلب الأول) ومن حيث التسيير (المطلب الثاني).

المطلب الأول:

خصوصية اللامركزية الإلكترونية من حيث التنظيم

أحدثت حيوية الإدارة الإلكترونية تحولات مفاهيمية، هيكلية، سلوكية وبيئية للإدارة التقليدية مما أدى تبني إجراءات وأساليب تتناسب مع هذا التنظيم الإلكتروني الحديث.

فإن اتخاذ الجزائر الإدارة الإلكترونية كأسلوب حديث لتسيير الإدارة التقليدية ميزها بخصوصية تنظيمية معينة تبين لنا من خلال جوانب عديدة متكاملة، منها الهيكل التنظيمي الخاص ولتميز على الهيكل التقليدي المعمول به الفرع الأول) طبيعة الأطراف المتعاملة مع الإدارة اللامركزية الإلكترونية (الفرع الثاني) إضافة إلى خصوصية عملية التحول الإلكتروني الذي يمر عبر مستويات حتى يجسد الصورة الكلية للإدارة اللامركزية الإلكترونية بالشكل الفعال

والملائم (الفرع الثالث) وكل هذا يجعلنا أمام صور حديثة للامركزية الإلكترونية التي تحاكي صور اللامركزية الإدارية التقليدية (الفرع الرابع).

الفرع الأول: هيكل التنظيم اللامركزي الإلكتروني

تقضي اللامركزية الإدارية على توزيع السلطات و الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية وهيئات إدارية مستقلة إقليمية أو مصلحة⁽¹⁾ وتساهم الإدارة الإلكترونية باعتبارها وسيلة تحديث وأداة مدعمة للتكريس الفعلي للامركزية الإدارية في تغيير هيكل المنظمة و التصميم التنظيمي وفق متطلبات الوضع الجديد الذي يعتمد على التدفق الفعلي، والتبادل المعلوماتي الإلكتروني، والعلاقة المتبادلة الأقل سلطوية و الموزعة بين الوحدات المستقلة و يتحقق ذلك من خلال استحداث إدارات جديدة، وإلغاء أو دمج إدارات مع بعضها البعض بما يكفل التفعيل نحو إدارة إلكترونية تتميز بالكفاءة و الفعالية و سرعة الانجاز⁽²⁾.

كما تقوم الإدارة الإلكترونية على كسر الحواجز التنظيمية لتحقيق التكامل والترابط بين مختلف الإدارات باستخدام الشبكات الإلكترونية، وبالتالي تحقيق التكامل أفقياً وعمودياً بين الوظائف والإدارات المختلفة في القطاع الواحد أو في قطاعات متباينة وبذلك؛ فهي تقضي على الهرمية المتعددة المستويات وتوسع من نطاق الشبكية⁽³⁾.

الفرع الثاني: العناصر المتعاملة مع الإدارة اللامركزية الإلكترونية

ان التعاملات الإلكترونية وعملية تبادل المعلومات تتم بين مجموعة عناصر متباينة أو متماثلة عبر الشبكة المشتركة، بحيث يتم الربط بينها في الشكل الذي يؤدي الى تحقيق منافع لكل طرف على حدى، و يرى الكثير من الباحثين أن جوهر الإدارة الإلكترونية هو التركيز على

1- جعفر أنس قاسم، إسس التنظيم الإداري والجماعات المحلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1984، ص 15.

2- سلطان بن سعيد مقصود بخاري، إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتربية والتعليم بالعاصمة المقدمة (بنين)، بحث مقدم لإكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط قسم، الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، ص 43.

3- عبد الحكيم حططاش، دور تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن (CRM)، دراسة تقييمية لمشروع الجزائر الإلكتروني 2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2018، ص 30.

المستفيد و احتياجاته بدلا من التركيز على الاحتياجات الداخلية للمؤسسة، و لكن من وجهة نظرنا نرى أن الادارة الالكترونية هي الوسيلة المثلى لتحقيق الاستفادة لكافة العناصر والأطراف المتعاملة مع الادارة الالكترونية.

أولاً: المعاملة الإلكترونية بين المواطن والادارة

يعتبر المواطن صلب اهتمام الإدارة والدافع الرئيسي للتغيير، باعتباره الكلمة المفتاحية في تصميم الخدمة العمومية، وبذلك فهو مصدر أساسي للأفكار والمبادرات والاقتراحات التي يجب تشجيعها لرفي الخدمة العمومية.

فالإدارة الالكترونية آلية تطوير مختلف الخدمات الموجهة للمواطن وتقوم بعرضها على شبكة الانترنت: كتحميل مختلف الوثائق الادارية الالكترونية دون الحاجة للتنقل الى مقر الادارة وتقديم الاستفسارات والاستشارات وحجز المواعيد الإلكترونية⁽¹⁾.

ثانياً: المعاملة الادارية الالكترونية بين الادارة والموظف

يعد الموظف أكثر عنصر متعامل مع الإدارة الالكترونية من خلال المهام و الوظائف المسندة إليه، و هو المسؤول عن إدارة المعرفة والإبداع في الخدمة، والرفع من إنتاجية الهيئة الإدارية. وتساهم الإدارة الالكترونية في خلق الجو والمناخ الملائم للعمل، والمرونة والثقة في الأداء بحيث أن توفير وسائل العمل والتعاون بين الطرفين من إتاحة جل الأجهزة والاحتياجات الضرورية وتسهيل عملية تبادل المعلومات بين الموظفين و تخفيض الضغوطات بين المواطن و الموظف كل ذلك من شأنه أن يساهم في رفع الأداء وتحسين مردودية الأداء الإداري⁽²⁾.

ثالثاً: المعاملة الإدارية الالكترونية بين الإدارة والقطاع الخاص

لا شك أن العلاقة القائمة بين القطاعين العام والخاص هي علاقة تأثير وتأثر، نظرا للدور الذي يلعبه القطاع الخاص باعتباره رائداً في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصالات

- عبد الحكيم حططاش، مرجع سابق، ص178.

2- امال بوقاسم، التحول الإلكتروني كخيار استراتيجي و ضرورة للإصلاح الادارة الجزائرية، مقال منشور في المجلة الجزائرية للسياسات العامة، الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر3، العدد 8، اكتوبر 2015، ص26.

باعتباره السباق في تبني هذا الأسلوب الحديث في التنظيم والتسيير والقادر على مسايرة مختلف التطورات التكنولوجية وتزويد القطاع العام بها.

من جهة أخرى فإن الخدمة الإلكترونية تلعب دورا هاما بالنسبة للقطاع الخاص من خلال تطوير الخدمات الموجهة من الإدارة العمومية إلى المتعاملين الخواص، كالتصريح الضريبي عبر الانترنت، الشباك الموحد لتوضيح إجراءات إنشاء المؤسسات، كما ساهم في تخليص المعاملة بين الطرفين من التأخيرات الحاصلة في معالجة المعلومات فيما بينهم (1).

رابعا: المعاملة الإلكترونية مع الإدارات العمومية الأخرى

تسعى الخدمة الإلكترونية العمومية إلى تحقيق مشاركة المعلومات والعمل على تسهيل عملية نقلها وتبادلها وأتمت العمليات الإدارية، هذا ما يضيف زيادة الدقة والفعالية في الأداء الإداري، وتخفيض تكاليف التعاملات وتوزيع المعاملات مشاركتها بين مختلف هذه الإدارات (2) ومثال ذلك سجل الحالة المدنية بين وزارتي الداخلية ووزارة العدل.

الفرع الثالث: مستويات تبني التنظيم الإلكتروني اللامركزية

تقوم عملية الولوج إلى المجال الإلكتروني الذي يعرف بسرعة تطوره وتحديثه لمختلف المعاملات والأساليب المتبعة ضمنه على مجموعة من المراحل، أو عبر مستويات حتى تتمكن الإدارة من ضمان الانتقال السليم من إدارة تقليدية إلى إدارة حديثة إلكترونية، وقد أكد شهاب شرقاوي وآخرون على أن العوامل الرئيسية لنجاح مشروع الحكومة الإلكترونية هو وجود إرادة سياسية فعلية ونظرة استراتيجية شاملة وإرادة مدنية... وكذا وجود الكفاءات و البنية التحتية مع توفير الأمن المعلوماتي وتوفير الإطار التشريعي الملائمة (3).

1- نفس المرجع، ص 26.

2- عبد الحكيم حططاش، مرجع سابق، ص 43.

3- Chihab charkaoui et al, **le e. gouvernement et la modernisation de secteur public**, 3eme international conférence de sciences technologies et information et télécommunication , SETIF, Mars, Tunisie, 27-03-2005,P26.

ومن خلال ذلك نستنتج ان مستويات تبني التنظيم الإلكتروني اللامركزي، تتمثل فيما يلي:

- الكشف عن مختلف النقائص والمشاكل التي تعاني منها الإدارة قبل الخوض في تجربة التحويل وإحداث التغيير ومحاولة معالجتها أمر ضروري، إذ من غير المعقول تبني تنظيم جديد وإحداث تغيير مفاجئ للإدارة دون توفير البيئة المناسبة لهذا التحويل حتى يتم وضع الأسس الصحيحة على أرضية متينة، لأجل الاستغلال الصحيح لفوائد هذه الوسيلة، هذا ما يتطلب دراسة استراتيجية شاملة مسبقة لتهيئة الظروف والأوضاع الملائمة؛
- تعد الإرادة السياسية الداعم الرئيسي لتحقيق مشروع التحول الإلكتروني الذي يتطلب قيادة سياسية وإدارية قوية تلتزم علنا بدعم الجهود التي تؤدي إلى التحول الناتج نحو الرقمة باعتبارها الجهة الأقدر على توفير المناخ السياسي، القانوني، الاقتصادي، الاجتماعي والتكنولوجي لاحتضان هذه الثورة الإدارية، وفي إطلاق قدرات القوى العاملة الإبداعية والخلاقة (1).
- وضع التنظيم القانوني المناسب الذي يكفل عملية التحويل الإلكتروني، حيث ان مختلف المعاملات والخدمات الإلكترونية عبر شبكة المعلومات تحتاج لتشريعات خاصة تحكمها تختلف عن التشريعات التقليدية؛ وإلا ستقيد عملية رقمنة العمل الإداري وأتمته كونها تعد نصوصا صالحة فقط للمعاملات الورقية التقليدية، لكنها عاجزة عن مواكبة والتكيف مع التعاملات الإلكترونية، هذا ما يتوجب تحديثها وتغييرها. بحيث أن تغيير المنظومة القانونية من شأنه تهيئة البيئة المناسبة للتغيير ودعم مختلف التعاملات الإلكترونية وحمايتها من مختلف الانتهاكات وتوقيع العقوبات عليها؛ حيث أن التحول الإلكتروني يغير من أساليب إثبات الهوية والتوقيع، وأدلة الإثبات ويثير مسائل قضائية وإشكاليات قانونية كتحديد الجهة صاحبة الاختصاص النوعي والاقليمي وغيرها من التحديات التي لا يسعنا طرحها في إطار هذا البحث (2).

1 - واعر وسيلة، دور الحكومة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية، حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية - الجزائر-مداخلة للمشاركة في الملتقى الدولي حول الجودة الشاملة بقطاع الخدمات، جامعة منتوري قسنطينة، دون سنة نشر ص 06.

2- نفس المرجع، نفس الصفحة.

- تهيئة البنية التحتية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال والبرمجيات الخاصة بالإدارة الإلكترونية وتأمينها وتوفير الحماية اللازمة للخصوصية بتوفير متطلبات تقنية وحماية وتوفير العنصر البشري المؤهل والمدرب لممارسة هذه التكنولوجيات.
- خلق مجتمع إلكتروني متكيف مع مختلف التطورات التكنولوجية وتقنيات المعلومات والاتصالات، كما صرح ولي عهد دبي عند افتتاح تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية " إن الحكومة الإلكترونية لا فائدة منها دون جمهور الكتروني"⁽¹⁾ ويقصد هنا نشر الوعي الإلكتروني بماهية الإدارة الإلكترونية مع تمكنه من معرفة كيفية التعامل مع الوسائل التقنية والتطبيقات التكنولوجية لأجل تسريع وتيرة التكيف الاجتماعي؛ فالدعم المدني إحدى أهم العوامل المدعمة لعملية التحول الإلكتروني.

الفرع الرابع: صور اللامركزية الإلكترونية

اتخذت الجزائر من النظام اللامركزي الإداري تنظيما إداريا خاصا بها يقوم على تقسيم صلاحيات تقديم الخدمات بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية؛ حيث أنه كلما كان مصدر تقديم الخدمات أقرب إلى السكان كانت نتائج عملية إشباع حاجيات الأفراد كما ونوعا أفضل⁽²⁾ هذا ما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتحريك الموارد نحو التنمية المحلية بوعي ومشاركة اجتماعية محلية فعلية.

وباعتبار المواطن جوهر الخدمة العمومية والمحرك الرئيسي للتغيير جعل من التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال التوجه الجديد للإدارة العمومية؛ التي غيرت العديد من المفاهيم والممارسات الإدارية لأجل دعم العلاقة القائمة بين الإدارة والمواطن بذلك فإن خيار هذا التوجه يعد بمثابة الأداة والأسلوب المدعم للتنظيم اللامركزي الإداري ليخلق لنا تنظيما لا مركزيا إلكترونيا قادرا على مجابهة مختلف التغيرات الدراماتيكية الغير مسبوقه في النظامين اللامركزي والمركزي طبقا لمتطلبات العصر.

1- عبد الحكيم حطاش، مرجع سابق، ص46.

2- سكيحة عشوري، الاتجاهات الجديدة المعاصرة لنظم الإدارة المحلية، مذكرة ماستر في القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محم خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص أ.

كما يمكن اعتبار هذا التوجه مرحلة من مراحل تطور التنظيم الإداري، الذي انتقل من نظام مركزي مشدد يقوم على تركيز السلطات في وجهة واحدة بالدولة إلى نظام لامركزي يقلل من شدة المركزية بتوزيع مختلف الصلاحيات و السلطات بين الجهاز المركزي والأجهزة و الوحدات اللامركزية المستقلة على المستوى المحلي؛ ليتحول إلى نظام لامركزي إلكتروني تمخض عن الانتشار الواسع لتقنية المعلومات والاتصالات في البيئتين الداخلية والخارجية، إضافة إلى دوافع أخرى سببها لاحقا في مطلب الثاني، فالتحول الإلكتروني نجم عنه تحولات مفاهيمية هيكلية، سلوكية وبيئية للنظم الإدارية التقليدية، ما جعل منه عاملا ضاغطا لإحداث تغييرات تنظيمية ومؤسسية في النظم الإدارية المحلية الحالية.

تعد بذلك اللامركزية الإلكترونية التنظيم القادر على تفعيل أكثر للامركزية الإدارية من جهة كما يعد تنظيما شاملا مرنا قادرا على ضم كل من النظامين المركزي واللامركزي بشكل متكامل وبأداء متجانس.

وقد تولد عن تبني التكنولوجيات الحديثة تداول مصطلحين مترابطين يتمثلان في كل من الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية، بحيث تعد الحكومة الإلكترونية الإطار الشامل والمتكامل للتطبيقات الإلكترونية في المجالين الإداري على المستوى العملية الإدارية كافة والمجال السياسي وهذا ما أدى إلى تطبيق أسلوب الإدارة الإلكترونية الذي يمثل منظومة متكاملة وفضاء رقمي شامل لكافة الأعمال الإلكترونية بما فيها الحكومة الإلكترونية هو الخطوة السابقة لتطبيق أسلوب الحكومة الإلكترونية من قبل الجهات الحكومية⁽¹⁾.

وبالرجوع إلى اللامركزية الإلكترونية نجد أنها قد جعلت كل من الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية الممارسين على المستوى المحلي صورا لها، تعزيزا لقدرات الإدارة المحلية، وتحقيقا للأهداف التي وجدوا لأجلها كما يلي:

1 - أمال بلقاسم ، مرجع سابق ، ص 34.

أولاً- الإدارة الإلكترونية المحلية:

التي تحاكي في مفهومها اللامركزية المرفقية في شقها الإداري، والتي تشمل كل من المرافق والمؤسسات العمومية ذات النشاط الإداري المتخصص⁽¹⁾، والتي تنتهج من التنظيم الإلكتروني نمطا تسييريا لها لأجل خدمة المواطن الذي يعد جوهرها للخدمة العمومية ومستهلكا للحقوق المتمثلة في مختلف الخدمات العامة. هذا ما يدفع الدولة من الناحية الإدارية إلى تحسين ورفع جودة خدماتها للوقوف عند مستوى تطلعات المواطن ونيل رضاه⁽²⁾.

ثانيا - الحكومة الإلكترونية المحلية

والتي تحاكي في مفهومها صورة اللامركزية الإقليمية في شقها السياسي والإداري والتي تتمثل في كل من الأجهزة الإدارية المحلية المنتخبة والمستقلة (البلدية والولاية) هذا ما بينته لمادة 15 من دستور الجزائر لسنة 2016⁽³⁾، والتي اتخذت من التنظيم الإلكتروني نمطا تسييرا لها.

بحيث تعتبر الحكومة " حكومة الشعب " التي يمارس من خلالها المواطن حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق المشاركة في الحياة السياسية وعملية اتخاذ القرار المدعومة بالديمقراطية الإلكترونية، هذا ما يقتضي من الحكومة تعزيز سبل وآليات الاختيار الشعبي والتمثيل الجماهيري في الحكومة ودعم المشاركة والشورى الجماهيرية لاعتبار المواطن جزءا لا يتجزأ من العملية السياسية.

وإن من أبرز تلك الممارسات الديمقراطية، ما يعرف بعملية الانتخاب الإلكتروني التي تتم عبر بوابة إلكترونية خاصة بعملية الاقتراع وهو ما يعطي شرعية أكثر للانتخابات وبالتالي شرعية

1 - جعفر أنس قاسم، مرجع سابق، ص18.

2 - عبد الحكيم حططاش، مرجع سابق، ص172.

3 - دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 438/96 مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996 ج ر، عدد 76 الصادر في 08 ديسمبر 1996، المعدل والمتمم بالقانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002، ج ر، عدد 63 الصادر في 16 نوفمبر 2008، المعدل والمتمم بالقانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016، ج ر، عدد 14 الصادر في 07 مارس 2016.

أكبر للسلطة التنفيذية والتشريعية للدولة مقارنة بالطريقة التقليدية للاقتراع التي كثيرا ما كانت محل طعن، تشكيك وتزوير، إلا أن هذا لا يعني أن عملية الاقتراع الإلكتروني مطلقة الشفافية فهي كذلك عرضة للتزوير الإلكتروني ذو التقنيات المتقدمة (1).

ولعل أن التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي لها من التأثير القوي على إحداث تغييرات سياسية ومواجهة مكافحة الفساد؛ وهو حال كثير من الدول كمصر تونس بما فيها الجزائر مؤخرا؛ حيث جعلت هذه الوسائل المواطنين محور القوة السياسية وقوة مؤثرة في توجيه مسار الحياة السياسية بالجزائر منذ انطلاق الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019.

المطلب الثاني

خصوصية اللامركزية الإدارية الإلكترونية من حيث التسيير

إن اعتماد نمط التسيير الإلكتروني على المستوى اللامركزي يعتمد على دراسات استراتيجية وخطط دقيقة بالتفاعل مع التكنولوجيا الرقمية العالية التدفق ودائمة التطور بحيث أن الخصوصية التي تغطي على هذا النمط التسييري الحديث من الجانب البشري (الفرع الأول)، الجانب المالي (الفرع الثاني)، الجانب التقني (الفرع الثالث) والجانب الفني (الفرع الرابع)، من شأنه أن يجعل منها قوة جاذبة لأية إدارة عمومية تسعى لتحسين أدائها الإداري وخدمة المواطن بالشكل الذي يسمو إلى مستوى تطلعاته و يشبع حاجاته المتنامية.

الفرع الأول: خصوصية اللامركزية الإدارية الإلكترونية من حيث التسيير البشري

يعد المورد البشري أهم عنصر فعال في تسيير نشاط الإدارة الإلكترونية، كما أن عملية التحول الإلكتروني تتطلب تغيير أدمغة الطاقة البشرية بنشر الثقافة الإدارية الإلكترونية والقدرة على التعامل مع التكنولوجيا والتفاعل معها وبالتالي تطوير التفكير البشري ومواكبته لتطور الإدارة.

1 - عبد الحكيم حططاش، مرجع سابق، ص ص 172_188_189.

نظرا لكون المورد البشري أداة تنفيذ مهام العمل وتحقيق أهداف الإدارة (1)، فالإدارة الإلكترونية تضيي طابع التخصص له من خلال تمكنه من استعمال مختلف التكنولوجيا الحديثة بتطوير أدائه وقدراته من خلال اعتماد دورات تكوينية وبرامج تحسين المستوى وفقا لمتطلبات السير الحديث (2).

وفي هذا الشأن تعد الإدارة الإلكترونية أداة تحفيزية للموظف لإنماء شعور الانتماء الوظيفي من خلال تلك المسؤولية التي توضع على عاتقه؛ مما ينمي القواعد الأخلاقية للوظيفة العمومية بتحديد دقيق و مفصل لمهامه؛ مما يتطلب له الإخلاص في الوظيفة و أداء دقيق وواضح للعمليات الإدارية؛ دون أن تمارس عليه أي ضغوطات، سواء تلقي الأوامر والتوجيهات الدائمة بصورة تعسفية من قبل المسؤول السلمي من جهة، وتقليل التزاحم أمام المكاتب والقضاء على الاحتكاك المباشر بين المواطن والموظف الذي عادة ما يخلف مشاحنات والعديد من السلوكيات السلبية.

كما أن الإدارة الإلكترونية كأسلوب ونمط تسيير حديث للإدارة العمومية تقلل من كثافة العنصر البشري ليحل محله كثافة تكنولوجية أي مجموعة برامج وأنظمة معلوماتية تؤدي مختلف المهام التي تعهد للموظف العمومي أداءها في الإدارة الإلكترونية (3)، هذا ما سيرفع مستوى أداء النشاط الإداري وفعاليتة، ويقلص من الأخطاء اليدوية المرتبطة بالعمل الإنساني. كما أن الإدارة الإلكترونية تزيد من قدرة استيعاب العديد من المعاملات وزيادة عدد المتعاملين وبالتالي أداء العديد من العمليات في آن واحد.

1- أسماء عابد، اتجاهات الجمهور الداخلي نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسة العمومية الجزائرية دراسة ميدانية بالمجلس القضائي لولاية ام البواقي، مذكرة ماستر في علوم الاعلام و الاتصال، تخصص علاقات عامة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية جامعة ام البواقي، الجزائر 2016، ص59.

2- سايح فطيمة، مرجع سابق، ص 81.

3- نفس المرجع، ص 102.

فالإدارة الإلكترونية إذا تركز على العنصر البشري باعتباره أثمن مورد للإدارة والأكثر تأثير فيها لأجل تحقيق أهدافها، من خلال تفعيل أسس إدارة الموارد البشرية بتقنية تكنولوجية حديثة تتمثل في الإدارة الإلكترونية، من اختيار ذوي الكفاءة على السير، وتدريب، تحفيز...

الفرع الثاني: خصوصية اللامركزية الإلكترونية من حيث التسيير المالي

يتطلب الأخذ بالنمط التسييري الإلكتروني أموالاً ضخمة، لأجل توفير البيئة التحتية اللازمة لتجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية، من شراء الأجهزة والبرامج التطبيقية، ومجالات تطوير الحاسوب وإنشاء المواقع وربط الشبكات⁽¹⁾، كما لا بد من توفير الأموال لأجل إجراء عمليات الصيانة وإصلاح الأجهزة والمعدات الإلكترونية، وتدريب الكوادر والموظفين، والحفاظ على مستوى عال من تقديم الخدمات لمواكبة أي تطور حاصل في إطار التكنولوجيا. لذا فإن الحكومة تسعى لوضع مخططات مالية بدقة عالية لتوفير موارد مالية لأجل التزويد بمختلف هذه المتطلبات المادية في ظل ارتفاع تكلفة الأجهزة الإلكترونية، كما أن التكنولوجيا متطورة باستمرار وسرعة هائلة مما يتطلب مسايرة هذا التطور بصورة دائمة من خلال توفير أموال خاصة تقطع من ميزانيات هذه الهيئات العمومية⁽²⁾.

والملاحظ على مستوى الدولة الجزائرية أن كل قطاع مسؤول عن إدخال هذه التقنيات بصورة محدودة ومستقلة عن القطاعات الأخرى هذا ما يثير مسألة تسجيل تقدم بعض القطاعات في مجال تبني الإدارة الإلكترونية عن القطاعات الأخرى كوزارة الداخلية والجماعات المحلية، وزارة العدل، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التربية... وبالتالي تسجيل تباين في العمل بالتنظيم الإلكتروني بين الإدارات العمومية وعدم توازن فيما بينها في هذا المجال وهذا ما سنبينه لاحقاً في الفصل الثاني من الدراسة.

1- فارس كريم، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر،

تخصص إدارة أعمال، الجامعة الافتراضية الدولية، 2002، ص 22.

2 - سحر قدوري، الإدارة الإلكترونية وإمكانياتها في تحقيق الجودة الشاملة، مقال منشور في مجلة المنصور مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 14، الجزء الأول، 2010، ص 166.

إلا انه لابد أن نوضح أن الإدارة الإلكترونية هي مكلفة على المدى القصير ولكنها اقتصادية على المدى الطويل وموفرة للأموال بحيث تقلل من المساحات المخصصة للتخزين وحفظ الوثائق وتقتصد في عملية نقل الملفات وتوفر أموال اقتناء الأوراق بنسبة كبيرة وعلى سبيل المثال فان عملية تسجيل طلبة الناجحين الجدد إلكترونيا سمح بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتوفير 100 مليون سنتيم لسنة 2017، و بذلك فالإدارة الإلكترونية تجنب الخزينة العمومية تبديد العديد من المليارات حيث إن إخراج 50 ألف وثيقة مثلا يتطلب 50 مليون سنتيم مما يؤدي لترشيد النفقات العمومية⁽¹⁾.

تبرز الإدارة الإلكترونية من جهة أخرى دور القطاع الخاص كعنصر مدعم لتفعيل الإدارة الإلكترونية من خلال ضرورة اشتراكه في الاستثمار والتمويل لتحسين البنية التحتية للشبكات و الاتصالات و القيام بعملية صيانة الأجهزة و إنشاء معاهد التدريب الخاصة بالجانب الحاسب الالي وقد أثبتت التجربة الماليزية دور القطاع الخاص في ترشيد الخدمات العمومية بحيث تمكنت الحكومة الماليزية من توفير 3.2 ملون دولار في معاملات الترخيص، ما يزيد عن 8 ملايين دولار في نفقات التنفيذ، اضافة الى تخفيض كلفة التشبيك بنسبة 65% و كلفة المعاملات الحكومية بنسبة 80%⁽²⁾.

وبالرجوع إلى المواطن ، من المعروف تباين المستوى المادي والمعيشي للمواطنين في المجتمع الواحد وباعتباره جوهرًا للخدمة العمومية فمن الضروري توفر الأداة الإلكترونية و كذا الشبكة الإلكترونية التي تمكنه من التواصل مع الإدارة وطلب الخدمة العمومية لسد ما يسمى بالفجوة الإلكترونية ،لذا من الضروري تسهيل اقتناء هذه الوسائل التكنولوجية وتحفيز المواطن لاقتنائها و قد وردت أفكار بشأن ذلك سلفا بالنسبة للدولة الجزائرية من خلال وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال مع شركة ميكروسوفت اللامركزية سنة 2004 أين تم إطلاق

1 - عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009، ص163.

2 - نفس المرجع، نفس الصفحة.

مشروع أسرتك الذي يهدف إلى خلق 10 مليون أسرة رقمية قبل 2006 عن طريق منح حاسوب لكل أسرة جزائرية مع ضمان تدفق عال للأنترنيت⁽¹⁾.

وإلا سيكون المواطن باعتباره جوهر الخدمة العمومية المعيق الأول لعملية الرقمنة لعدم تمكنه من ممارسة التكنولوجيا لثقل كاهله بسبب ضعف قدراته المادية، وبالتالي عدم تقبله للتغيير وتبني هذا التنظيم وعدم الاستجابة ورفض الطرق الحديثة في التسيير.

وبما أن الإدارة الإلكترونية من شأنها تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في الاستفادة من الخدمات العمومية إلكترونيا، والقضاء على المشاكل الإدارية التي يتعلق بها من جهة من خلال تقديم الخدمات وانجاز المعاملات، إلا أنه عدم تساوي القدرات التقنية للمواطنين واللاعلاقة في امتلاك الوسائل التقنية لضعف القدرات المادية من شأنها أن تعيق استخدام هذه التقنية. فالإدارة الإلكترونية تتطلب توعية اجتماعية ونشر الثقافة الإلكترونية لطبيعة هذا التحول والاستعداد النفسي والسلوكي والنفسي والمادي وغير ذلك من متطلبات التكيف معها.

الفرع الثالث: خصوصية اللامركزية الإدارية الإلكترونية من حيث التسيير التقني

تشكل البنية التقنية الرقمية الركيزة المحورية للإدارة الإلكترونية، فإن إنجاح عملية التغيير وتسريع العمل بهذه التكنولوجيات يتطلب توفير بنية تقنية قوية، وتوفير الأجهزة والمعدات الإلكترونية كالحاسوب الآلي ومختلف وسائل الاتصال وأجهزة التحكم بالعمل، وإنشاء الشبكات وربطها وإتاحتها على مستوى الدولة وضمان سلامتها، كما أنه يتطلب إنشاء المواقع واستحداث العديد من البرامج والتطبيقات.

إن تجسيد الإدارة الإلكترونية على المستوى اللامركزية كأسلوب تسيير حديث يضيف خصوصية من حيث الجانب التقني للإدارة الإلكترونية ما يميزها عن الإدارة التقليدية اليدوية

1- نادية سليمان، المدن الذكية بالجزائر، مشروع جاد أم مجرد شعار؟، مقال منشور في بوابة الشروق الإلكترونية، يوم 18 جويلية 2018، الموقع الرسمي للبوابة : <https://www.echoroukonline.com/> المدن-الذكية-بالجزائر-مشروع-جاد-أم-مج/ تاريخ الاطلاع: يوم 15 اوت 2019، الساعة 18:00.

هذا ما يتطلب من الحكومة إعادة هندسة نفسها، اعتمادا على ركائز جديدة، والأخذ بخطوات رسمية لدعم هذا التحول وتفعيله واقعا، وتتطلب الخدمة الإلكترونية تقنيا توفر ما يلي:

أولا: توفر الأجهزة الإلكترونية

كالحاسوب، الهاتف الذكي، اللوحة الإلكترونية... والتي هي عبارة عن آلة إلكترونية يمكن برمجتها لمعالجة البيانات وتخزينها واسترجاعها وتحليل، وعرض وتبادل المعلومات بمختلف أشكالها عن طريق برامج جاهزة يتم تركيبها أو تخزينها أو عن طريق أوامر أو تعليمات محددة من المستخدم له (1).

ثانيا: البرامج والتطبيقات الإلكترونية

وهي تقنيات تقوم بإعطاء المعلومات عن كيفية التنفيذ والحصول على النتائج المطلوبة من خلال توجيه المكونات المادية للجهاز الإلكتروني للعمل بأسلوب وطريقة معينة بغرض الحصول على النتائج المرجوة (2).

ثالثا: المواقع الإلكترونية

فالخدمة الإلكترونية يتم توفيرها من خلال مواقع حكومية وإدارية مستحدثة خصيصا لتلبية حاجيات معينة للمواطن، ولأجل فعالية هذه الخدمات فإن دعمها بعناصر فنية وتقنية تساعد على تنشيط وتسهيل استخدام الإدارة الإلكترونية بما يتناسب مع ثقافة جميع المواطنين أمر ضروري يتم تجسيده من خلال:

1- توحيد أشكال المواقع الحكومية والإدارية؛

2- توحيد طرق استخدام هذه المواقع الإلكترونية؛

1 - محمد بن سعيد محمد العريشي، إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتربية والتعليم بالعاصمة المقدسة (البنين)، مذكرة ماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، كلية التربية، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 53_55.

2 - نفس المرجع، ص 56.

- 3- إنشاء موقع شامل كدليل لعناوين جميع المراكز الإدارية والحكومية في البلاد⁽¹⁾؛
- 4- توفير مساحات للمواطن في الموقع لأجل صبر آرائه والتعبير عن موقفه من الخدمة والصعوبات التي تواجهه وكذا تقديم الاقتراحات الممكنة التي تساهم في تعديل نوعية الخدمة العمومية لأجل الوصول إلى رضاه؛
- 5- تبسيط أسلوب استخدام الموقع واللغة المتعامل بها بما يتناسب مع مستوى وثقافة كل مواطن في المجتمع.

رابعاً: شبكة الاتصالات الويب

يتم ربط الأجهزة الإلكترونية بشبكة الويب مما يتيح نوعاً من التشغيل، والمعالجة المتكاملة للبيانات، والبرامج الخاصة بالتطبيقات المتوفرة على أي كمبيوتر في الشبكة. ويمكن تحقيق الاتصال بين مختلف الأجهزة الإلكترونية بغرض المشاركة في الموارد والإمكانات والبيانات وتبادل المعلومات⁽²⁾، وتوفير مختلف الخدمات الإلكترونية للمستخدم بواسطتها؛ بحيث أن الخدمة الإلكترونية تتطلب تدفقاً عالياً للإنترنت وسريعاً ومستمر.

خامساً: الأمن الإلكتروني

بما أن الأداة الفاعلة في الإدارة الإلكترونية شبكة الإنترنت فإن مشكلة الأمن تزداد حدة في الشبكات عنها في أجهزة الحاسب الآلي المستقلة غير المرتبطة بالشبكات، لذا فإن المعاملات الإلكترونية تتطلب توفير أمن إلكتروني وسري ذات مستوى عالي لأجل حماية المعلومات الوطنية والشخصية، ولصون الأرشيف الإلكتروني من أي عبث، والتركيز على هذه النقطة له أهمية كبيرة لما له من خطورة على الأمن القومي، والشخصي للدولة أو الأفراد ويكون ذلك عن طريق وضع الأمن في البرمجيات، وبروتوكول الشبكة أو باستخدام تقنيات أمنية إلكترونية كالتوقيع الإلكتروني والبصمة الإلكترونية و كلمة المرور.

1 - محمد بن سعيد محمد العريشي، نفس المرجع، ص 50.

2 - عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 85.

وعليه فإن تحقيق الأمن المعلوماتي، وتقليص الآثار السلبية على استخدام شبكة الأنترنت؛ فإن الإدارة الإلكترونية تتطلب القيام بمجموعة إجراءات منها:

- 1- وضع سياسات أمنية لتقنيات المعلومات بما فيها خدمات الأنترنت؛
- 2- تبني استراتيجية وطنية لأمن المعلومات وبتكريس التعاون بين أجهزة القطاع العام والخاص في تنفيذها مع مشاركة فعالة من موزع خدمة الأنترنت؛
- 3- وضع قوانين ولوائح تنظيمية، وعقوبات أمنية تحد من الانتهاكات لخصوصية المعلومات الإلكترونية؛
- 4- تطوير أدوات التشفير والبرمجيات الحديثة للمحافظة على السرية الشخصية؛
- 5- التعاون والتنسيق الدولي في مجال توفير الأمن الإلكتروني (1).

إن توفر العناصر السالفة الذكر من شأنها أن تجسد التنظيم الإداري اللامركزي بصورة إلكترونية، يتمكن المواطن من انجاز كافة أعماله مع مختلف الإدارات العمومية من خلال جلوسه أمام جهازه الإلكتروني، كالكومبيوتر الموصول بشبكة الاتصالات سواء عن طريق الأنترنت أو أي شبكة اتصال أخرى، في مقر عمله أو منزله أو أي مكان آخر وينطبق الحال كذلك على الفئات الأخرى من المستفيدين من مختلف هذه المعاملات الإلكترونية كالشركات، والمؤسسات الخاصة والمنظمات ذات العلاقة بطبيعة عمل الجهة (2).

الفرع الرابع: خصوصية اللامركزية الإدارية الإلكترونية فنيا

تعد الإدارة الإلكترونية النسخة الافتراضية عن الإدارة التقليدية مع وجود فارق أن الأولى تعيش في الشبكات الإلكترونية وأنظمة المعلوماتية، في حين تحاكي الثانية التي تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولي (3).

1- محمد بن سعيد محمد العريشي، مرجع سابق، ص 54.

2- سعيد بن معلى العمري، مذكرة ماجستير في العلوم الإدارية، المتطلبات الأمنية والإدارية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، دراسة مسحية عن المؤسسة العامة للموانئ، أكاديمية نايف العربية، للعلوم الأمنية، الرياض، 1423 هجري، ص 21، ص 22.

3- أحمد بن عيساوي، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال، مقال منشور في مجلة الباحث، الصادرة عن جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، العدد 07، 2009، ص 288.

وتتسم الإدارة الإلكترونية بخصوصية فنية تجعلها تختلف عن الإدارة التقليدية، من حيث أداء نشاطها، ما يجعل منها أداة إدارية مرتبة، رشيقة ومنتكيفة مع مختلف التغيرات وبذلك تساهم في تقديم خدمات للراغبين فيها في الوقت والمكان المناسب، ووفق المواصفات التي يرغبون فيها، ومن أبرز هذه السمات؛ ما يلي:

أولاً: إدارة بلا أوراق

بخلق مجتمع معاملات لا ورقية، بإحلال دعائم إلكترونية محل الدعائم الورقية؛ فبالرغم من انخفاض أسعارها، وسهولة استخدامها، إلا أنها تعاب كونها تحتاج لحيز مكاني كبير لتخزينها مع ارتفاع تكاليف نقلها، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومة بطريقة فورية⁽¹⁾؛ فالإدارة الإلكترونية إذا تؤدي إلى إلغاء الأرشيف الورقي وتستبدله بأرشيف الكتروني مع كل ما يحمله من ليونة في التعامل بالوثائق، والقدرة على تصحيح مختلف الأخطاء الحاصلة، وزيادة حجم التبادلات المعلوماتية، والحفاظ على سرية المعلومات، وتقليل مخاطر فقدانها.

ثانياً: إدارة بلا مكان

يساهم العمل الإلكتروني في إلغاء عامل المكان، من خلال إجراء مختلف الأعمال إلكترونياً دون الحاجة للتنقل إلى مقر تقديم الخدمة، وأداء مختلف الأنشطة عن بعد مما يوفر الجهد، الوقت والمال؛ بحيث تتمكن من إرسال الأوامر والتعليمات، والإشراف على الأداء، وإقامة الندوات والمؤتمرات من خلال شبكة الكترونية للإدارة، وهذا ما يجسد دعماً كبيراً للنظام اللامركزي الإداري، الذي يجعل من الإدارة الإلكترونية أداة مدعمة لهذا النظام، لتمكين أي فرد الحصول على احتياجه دون الحاجة للخروج من المنزل.

1 - بن حجوبي حميد، عيدوني كافي، الإدارة الإلكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها (واقع و آفاق)، مقال منشور في مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية، الصادرة عن جامعة عباس لغرور خنشلة، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص

ثالثا: إدارة بلا زمان

حيث تمارس الإدارة نشاطها (24 ساعة) متواصلة. ملغية فكرة الليل والنهار والصيف والشتاء التي لم يعد لها مكان في العالم الحديث اليوم، فهي تساهم في تسريع وتيرة انجاز مختلف المعاملات الإدارية بالالتزام بمواعيد التسليم، ورفع معدل الأداء والجودة بالشكل الذي يخدم مختلف الأطراف الفاعلة في العملية الإدارية (1).

فتساهم بذلك في تعميم الشفافية والبعد عن المحسوبية التي تعطل حاجيات المواطن وتستهلك الكثير من الوقت، وتضمن رعاية دورية ومستمرة لمختلف الخدمات المقدمة (2)؛ فالإدارة الإلكترونية إذا تزيد من كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطن، والشركات، والمؤسسات وتحقق السرعة المطلوبة لإنجاز العمل بتكلفة مادية مناسبة؛ دون الحاجة إلى البحث أو التنقل، كما تمكن الإدارة الإلكترونية من استيعاب أكبر عدد من العملاء في وقت واحد يساهم في القضاء على ظاهرة الطوابير الطويلة (3).

رابعا: تبسط الإجراءات

من المعروف عن الإدارة التقليدية طول الإجراءات وتعقيدها، مما يؤدي ضجر المواطن ونقشي مظاهر سلبية كالبيروقراطية بصورتها الجامدة ذات التنظيم الهيكلي الكلاسيكي، أما الإدارة الإلكترونية تتسم بالعمليات والإجراءات الإدارية البسيطة التي تقلل من التكلفة المادية، والجهد والوقت (4)، مما يسمح بتلبية حاجات المواطنين بشكل مبسط وسريع وتمكن من التخلص من مختلف التعقيدات الإدارية؛ ففي بعض الأحيان يستلزم موافقة أكثر من جهة إدارية على العمل المطلوب مما قد يتطلب وقتا طويلا.

1 - مصطفى يوسف الكافي، الإدارة الإلكترونية، إدارة بلا أوراق-إدارة بلا مكان-إدارة بلا زمان-إدارة بلا تنظيمات جامدة، دون طبعة، دار ومؤسسات رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 2011، ص8.

2- سايح فطيمة، مرجع سابق، ص69.

3- بن حجوي حميد، مرجع سابق، ص223.

4 - سحر قدوري، مرجع سابق، ص 24.

غير أن اعتماد النظام المعلوماتي من قبل الإدارة أو الحكومة يمكن الشخص من الحصول على أي معلومة في ثوان معدودة، من خلال الإدارة الإلكترونية التي تتسم بالسرعة في تنفيذ الخدمات.

من خلال الخصوصية التسييرية من الناحية الفنية للإدارة الإلكترونية يمكن القول أنها الآلية المثلى القادرة على فتح أبواب التواصل و الحوار مع المواطن والتفاعل مع مختلف الأجهزة الإدارية الأخرى بكل يسر وسهولة بحيث تقضي على الطوابير الطويلة و الحاجة لانتظار بدء ساعات العمل، أو حمل رزم ثقيلة من الأوراق و التيهان بين مختلف المصالح الإدارية للاستفادة من الخدمة المطلوبة؛ ما يستغرق وقتا وجهدا و مالا كثيرا ، كما تقضي على ازدواجية الإجراءات الإدارية و التشابك و التضارب بين الإدارات المختلفة مما ينعكس سلبا على جودة الخدمة المقدمة للمواطن⁽¹⁾.

1 - عبد الحكيم حططاش، مرجع سابق، ص 42.

المبحث الأول

دوافع تبني الإدارة الإلكترونية في التنظيم اللامركزي الجزائري

اتجهت مساعي الدولة الجزائرية إلى إحداث إصلاحات إدارية عميقة كضرورة حتمية نتيجة عوامل خارجية وداخلية، للخروج من دوامة المشاكل والنقائص والثغرات ومجموعة التعقيدات الإدارية التي تحول دون تحقيق الإدارة العمومية لأهدافها المنشودة.

فظهرت بذلك بوادر التغيير، وتضافرت الجهود بشكل منظم ومقصود لإحداث تغيير جوهري في سبيل إصلاح المنظومة الإدارية؛ بتبني أساليب ووسائل تسيير حديثة، ونمط تنظيمي ثقافي قائم على إدخال التكنولوجيا، وتحويل المعرفة إلى خدمات (1) لمجاراة مختلف التطورات الحاصلة في البيئتين الداخلية والخارجية.

المطلب الأول:

الدوافع الداخلية لتبني اللامركزية الإلكترونية

يعد الجهاز الإداري المسمى الإدارة العمومية الأداة التي تمكن الدولة من القيام بالتزاماتها اتجاه مواطنيها، عن طريق تلبية حاجياته المتعددة من خلال مختلف المرافق العمومية التي تعد شكلا من أشكال الإدارة العمومية (2).

فان المتمعن في مختلف مراحل وتطورات الإدارة الجزائرية، منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، يجد بالضرورة أن الإصلاحات المتعاقبة المتبناة من قبل الدولة الجزائرية؛ ما هي إلا نتاج عن عوامل وأسباب داخلية من باب أولى، التي تعد بمثابة تحديات لا بد من تجاوزها لما لها من أثر مباشر على فعالية النشاط الإداري وعلاقة الإدارة بالمواطن. ونقصد بالدوافع الداخلية هي

1- فرطاس فتيحة، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإلكترونيّة و دورها في تحسين خدمة المواطنين، مقال منشور في مجلة الاقتصاد الجديد، الصادرة عن جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، عدد 15 فيفري 2016، ص 313.

2 - غزلان سليمة، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه في القانون، فرع القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010، ص 2.

تلك العوامل المؤثرة على المستوى المحلي أو داخل إقليم الدولة الجزائرية بمفهوم آخر؛ فيما أن الإدارة الجزائرية العمومية ملزمة بالتكيف مع بيئاتها الداخلية، يمكن حصر الدوافع الداخلية لتبني الدولة الجزائرية الإدارة الإلكترونية كآلية الإصلاح الإداري على مستوى التنظيم اللامركزي؛ كما يلي:

الفرع الأول: تفشي ظاهرة البيروقراطية

اتخذت الجزائر النظام اللامركزي تنظيما إداريا خاصا بها؛ مكملا للنظام المركزي الذي اعتمدته بداية كنموذج تنظيمي للدولة الجزائرية المستقلة، لكن تفتقد الدولة الجزائرية كغيرها من الدول النامية للقدرة على عكس توجهات الرأي العام المحلي، لغياب الشفافية والقدرة على تحقيق المساءلة وتفشي ظاهرة البيروقراطية في صنع وتنفيذ السياسات العامة، دون أن يكون هناك مشاركة شعبية فعلية فيها أو رقابة اجتماعية.

أولاً: مفهوم البيروقراطية

يرتبط مفهوم البيروقراطية باتجاهين مختلفين أحدهما يعتبر البيروقراطية؛ هي جملة التعقيدات والإجراءات المتشابكة التي يواجهها المواطن أثناء طلبه للخدمة العمومية مما يؤثر بطريقة سلبية على النظام السياسي بفقدان الثقة والولاء من قبل المواطنين (1). أما الاتجاه الثاني؛ فيقضي بأن البيروقراطية عبارة عن تنظيم إداري، يجسد من خلاله علاقة قانونية نظامية مع العملية السياسية، هذا بالنسبة للإدارة العمومية. كما يعتبر أسلوبا تنظيميا يقضي بتحقيق الأهداف التنظيمية بدقة وثبوتية ومصداقية هذا بالنسبة للدول الغربية.

1 - قاسم ميلود، علاقة الإدارة و المواطن في الجزائر بين الأزمة و محاولات الإصلاح ، مقال منشور في مجلة دفاتر السياسة و القانون، الصادرة عن جامعة ورقلة، الجزائر، عدد5، جوان 2011 ص69.

أما بالنسبة للدول النامية، جعلت من الرقابة، التنظيم، الاستقرار والاستمرارية دفعة قوية لتلعب دورا ديناميكيا بوضع الأهداف والعمل على تحقيق نتائج محددة سلفا، وبالتالي الخروج والانحراف عن المسار الذي وجدت من أجله الإدارة العمومية (1).

ثانيا: أسباب البيروقراطية في الجزائر

بعدما كانت البيروقراطية عبارة عن أداة تنظيم فعال، أصبحت بمثابة تنظيم إداري هجين وداء خطير يمس بصفة مباشرة الإدارة العمومية، فهذه الظاهرة الخطيرة ترجع الى العديد من الأسباب على كافة الأصعدة والمستويات، وماهي إلا حصيلة جملة من التطورات والتراكمات التي تمتد إلى العديد من السنوات الماضية، ومن هذه الأسباب:

1- عدم تثبيت نمط تسييري معين بالرغم من تبني نمط التسيير اللامركزي إلا انه لم يفلح في تكريس الديمقراطية بالشكل المطلوب، وإشراك الإرادة الشعبية في التسيير، وصنع وتنفيذ السياسة العامة. فالدولة الجزائرية لا تزال تطبق المركزية الإدارية بصورة مخففة نظريا ولكن ضمنيا؛ لا تزال مشددة بطريقة تقلل من دور الإدارة العمومية المحلية في عملية صنع القرار اذ يمكن أن توصف القرارات المحلية أنها مركزية القرار محلية التنفيذ، هذا ما أدى الى توسع الفجوة بين صانع القرار والسكان المحليين المتأثرين بالقرار (2)؛

2- غياب سياسة توظيف واضحة على مستوى الإدارات المحلية والمجموعات المحلية في البداية بمراعاة شروط التكوين و التدريب المستمر وتحسين الأداء، فان نقص تأطير وتكوين الموظفين الذين يقعون في الإدارات الوسطى و القاعدية يظهر من خلال النسب المسجلة والمتعلقة بالمستخدمين الأقل تأهيلا، بحيث تقدر بحوالي 89,65% على مستوى البلديات ثم 55,39% على المستوى الولائي، ثم 45,14% على المستوى الوطني، وبذلك

1 - عدنان بن عبد الله الشيحة، دور الحكومة الإلكترونية في رفع كفاءة الإدارة المحلية و تفعيل المشاركة الشعبية في ظل التنظيمات البيروقراطية في الدول النامية الفرص و التحديات، مقال منشور في مجلة كلية العمارة و التخطيط، الصادر عن جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر، ص8.

2- نفس المرجع، ص2.

نخلص الى أن المشاكل البيروقراطية التي يواجهها المواطن تمتد من البلدية ثم الولاية لتتوسع أكثر على المستوى الوطني، وهذا راجع إما لنقص وفقدان ثقافتهم القانونية أو بسبب افتعالهم لذلك العمل المعرقل لإبراز مكانتهم وسلطتهم، هذا ما أدى بالإدارة الجزائرية لفقدان مصداقيتها وتفشي البيروقراطية التي تسببت في تعميم اللامبالاة واللامسؤولية (1)؛

3- التبعية الوصائية والاستقلالية المحدودة على المستوى المحلي؛ بحيث أن الأجهزة المحلية تخضع للتبعية لسلطة الوالي الذي يمثل الإدارة المركزية بجميع هيئاتها، وهذا ما يثير مسألة الاستقلالية المحدودة التي تعد إحدى ركائز اللامركزية، وتتدفى الرقابة الشعبية وتكريس المشاركة في اتخاذ القرار المحلي، هذا ما أدى إلى بروز انحرافات ومشاكل البيروقراطية لقصور وعدم رشد هذه الهيئات بسبب عدم كفاءة وتأهيل موظفيها؛

4- عدم نجاعة وفعالية أدوات الرقابة الداخلية والخارجية للدولة، هذا مما أدى إلى تفشي مظاهر الفساد الإداري من وساطة، رشوة، اختلاس المال العام...، وبذلك تثار مسألة اتساع الفجوة الزمنية بين عملية اكتشاف الانحراف والخطأ وعملية تصحيحه (2)؛ حيث أثبتت مختلف أجهزة الرقابة عدم قدرتها على مراقبة أعمال الحكومة والإدارة بسبب عدم توفر الأدلة المادية والدعوة الصريحة المعلنة (3) وطمس تزييف الحقائق والبيانات وتعظيمها بسبب احتكار المعلومات احتجاجا بالسرية المهنية؛

5- الروتين الإداري وعدم وجود نظام تحفيزي للموظفين، وثبات أجورهم يؤدي بالضرورة إلى سلوك الموظف العمومي سلوكيات مشينة بقيامه بأفعال مجرمة قانونا، والتي يتم القيام بها بمناسبة أداء الوظيفة العمومية وفقا لقانون مكافحة الفساد القانون رقم 06-01 (4)، وهذا بغرض تلبية احتياجاتهم وتحسين وضعيتهم الاجتماعية ذات المستوى الضعيف والمتوسط

1 - قاسم ميلود، مرجع سابق، ص76.

2- عبدوني كاهنة، بن حجوبة حميد، الإدارة الإلكترونية في العالم العربي و سبل تطبيقها (واقع و آفاق)، مقال منشور في مجلة الأصيل البحوث الاقتصادية و الادارية، كلية الحقوق، جامعة خنشلة، العدد الثاني 2015 ص226.

3- قاسم ميلود، نفس المرجع، ص75.

4 - قانون رقم 06-01 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد وكافحته، ج ر، عدد14، الصادرة في مارس 2006.

وبذلك إن نقص وعي الموظفين و غياب الضمير المهني والأخلاقي في الوظيفة العمومية جعل الادارة العمومية الجزائرية تائهة في أزقة البيروقراطية بين أيادي غير موثوق فيها ولا تصلح لأداء الأمانة التي توضع على عاتقهم.

ثالثا: تأثير البيروقراطية

تؤثر البيروقراطية بطريقة سلبية على الإدارة العمومية كهيئة من جهة وعلى المتعاملين معها أي متلقي الخدمة العمومية من جهة اخرى؛ كما يلي:

1- تأثير البيروقراطية على النشاط الإداري: تؤثر البيروقراطية على الجهاز الإداري وعلى نشاطه كما يلي:

- التسبب، اللامبالاة، غياب روح المسؤولية والضمير المهني والأخلاقي للموظفين؛
- تعطيل النشاط الإداري، قصوره والمماطلة في تلبية طلبات المواطنين؛
- الروتين والإهمال؛
- هشاشة النظام الإداري وضعف هياكله؛
- احتكار السلطة، وإهمال دور السلطات المحلية؛
- احتكار المعلومات خصوصا ما تعلق بأداء المشاريع وتوزيع الخدمات والمنافع

2- تأثير البيروقراطية على المتعاملين مع الإدارة العمومية: من خلال:

- فقدان الثقة وقطع الصلة بين الإدارة والمواطن؛
- عدم تلبية احتياجات ورغبات السكان المحليين بسرعة واستجابة (1)؛
- ثقل كاهل المواطن سبب الوثائق المتعددة والإجراءات المعقدة؛
- عزل المواطن تهميشه والتسبب في انطوائه وضياع حقوقه (2).

1 - عدنان بن عبد الله الشبيحة، مرجع سابق، ص10.

2 - رابحي أحسن، آثار الفساد على علاقة الفرد بالدولة، مقال منشور في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، عدد02، سنة2013، ص113.

الفرع الثاني: عدم نجاعة الخدمة العمومية

تم استحداث الجهاز الإداري المسمى الإدارة العمومية؛ بهدف تلبية حاجيات المواطن المتنامية عن طريق مختلف المرافق العمومية التي تقدم خدمات عمومية، مكرسة بذلك الهدف الأسمى التي وجدت من أجله وهو تحقيق الصالح العام، لذا لا بد من تبيين المقصود من الخدمة العمومية ثم تبيين نوعية واقع الخدمة العمومية المقدمة من قبل هذه الهيئات وهل ترقى لمستوى تلبية الحاجيات المتعددة للمواطن ومستوى تطلعاته.

وقد سعت الدولة الجزائرية إلى تحسين نوعية الخدمة العمومية وجودتها لتسمو إلى مستوى تطلعات المواطن، بشكل يكفل عملية تلبية حاجياته المتنامية، بعد الكشف عن مختلف النقائص وتشخيصها، والعمل على معالجتها لضمان حلول لها.

أولاً: مفهوم الخدمة العمومية

ترتبط الخدمة العمومية بالمرفق العام، لذا يتداخل مفهوم هذين الأخيرين ويصعب التمييز بينهما، وهذا ما بينه المرسوم التنفيذي رقم 13-381 المؤرخ في 19 نوفمبر 2013 الذي يحدد صلاحيات الوزير لدى الوزير الأول المكلف بإصلاح الخدمة العمومية⁽¹⁾، والرسوم رقم 13-382 المؤرخ في 19 نوفمبر 2013 الذي يحدد تنظيم الإدارة المركزية للوزارة لدى الوزير الأول المكلف بإصلاح الخدمة العمومية⁽²⁾؛ بحيث يلاحظ استعمالهما لمصطلح الخدمة العمومية تارة و مصطلح المرفق العام تارة أخرى كأنهما مرادفين في حين يراد من الخدمة العمومية ذلك النشاط الذي يقدمه المرفق العمومي.

ويمكن تعريف الخدمة العمومية بأنها مجموعة الخدمات التي يتم تنظيمها وتقديمها من قبل مؤسسات عمومية، أو هيئات معينة تحت إشراف الدولة ورقابتها، ومسؤولية توفيرها والقيام

1- انظر مادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 13 - 381، مؤرخ في 19 نوفمبر 2013، يحدد صلاحيات الوزير لدى الوزير الأول المكلف بإصلاح الخدمة العمومية، ج ر، عدد 50 صادرة بتاريخ 25 نوفمبر، 2013، ص 15.

2- انظر مرسوم تنفيذي رقم 13- 282، المؤرخ في 19 نوفمبر 2013، يحدد تنظيم الإدارة المركزية للوزارة لدى الوزير الأول المكلف بإصلاح الخدمة العمومية، ج ر عدد 59 صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2013، ص 19.

بها بهدف تحقيق المنفعة العامة؛ بحيث لا يمكن الاستفادة منها إلا في إطار جماعي بمعزل عن قواعد السوق⁽¹⁾.

ثانيا: أسباب تحسين الخدمة العمومية في الجزائر

تعد الخدمة العمومية جوهر نشاط الإدارة العمومية، وبذلك فالدولة بمختلف هيئاتها ملزمة بتلبية حاجيات المواطن المتعددة والمتجددة باستمرار، والعمل على التكيف مع مختلف التطورات الحاصلة بها، حيث أن مواطن اليوم تختلف حاجته بشكل واضح عن مواطن أمس، وذلك لاختلاف الظروف والأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المحيطة به.

لذا فإن التغيير الإداري إحدى أهم سمات الوقت الحاضر، وإن الإصلاح الإداري ضرورة حتمية لا بد منها، تستوجب إعادة هيكلة القطاع العام، وتفعيل آليات التنشيط والتطوير الإداري، بهدف التخلص من المشاكل التي يعاني منها الجهاز الإداري بالدولة والذي نتج عنه فقدان الثقة بين المواطن والإدارة بسبب:

- ضعف الاستجابة، وتعقيد الإجراءات وطولها، الذي يثقل من كاهل طالبي الخدمة مواطنين كانوا أم مستثمرين؛
- تعطيل عملية اتخاذ القرار على المستوى المركزي، الذي يعتمد بالدرجة الأولى على المعلومات؛ بحيث لا يمكن إنكار أن التنظيم الإداري الجزائري يعتمد على تركيز التحكم و صنع القرار في أعلى الهرم الإداري، حتى أن المحاسبة عادة ما تكون من أسفل الهرم الإداري أي أن عملية المسائلة تتم على مستويات دنيا، و هذا من شأنه أن يجعل الاستجابة لمطالب و رغبات و رفاهيات السكان ضعيفة إلى معدومة، مما يجعل منه عقبة في طريق الجهود المبذولة لإعطاء صلاحيات أكبر للسلطات المحلية التي تعاني من التهميش و تقليل الموارد اللازمة في حين أنها تلعب دورا أساسيا في أداء الخدمة العمومية كونها الهيئات الأقرب للمواطن و الأكثر احتكاكا به ودراية بحاجاته؛

1 - عبد السلام عبد اللاوي، أهمية الرقمية الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر، مقال منشور في مجلة صوت القانون، خميس مليانة، الجزائر، عدد 7 جزء أول، 201، ص64.

- سوء الاستقبال والتوجيه والاهتمام بحاجيات المواطن، ونقص قنوات الاتصال بين فئات المجتمع والإدارة العمومية من جهة وبينهم وبين الإدارة والقطاع الخاص من جهة أخرى؛
- التقيد بالإطار الزمني والمكاني للخدمة بالشكل الذي يتعارض مع مصلحة المواطن وتعطل حاجاته بشكل كبير؛
- بالرغم من وجود ترسانة قانونية كبيرة ومتعددة تهدف للمعالجة القانونية لمختلف المشاكل والصعوبات التي تعرقل الحياة الإدارية وتتعارض مع الخدمة العمومية، إلا أنها تتسم بالجمود من حيث التطبيق، ويبقى تأثير هذه الإجراءات محدودا نظرا لطبيعتها البنيوية من جهة والآليات التسييرية ذات الطابع البيروقراطي والمركزية المفرطة، كما أن المصالح المحلية ليست في المستوى الذي يجعلها تستجيب لتطلعات الجماعات المحلية بهدف تحقيق شراكة حقيقية في مجال التنمية المحلية (1).

ثالثا: ضرورة إصلاح الخدمة العمومية (التحول نحو خدمة عمومية إلكترونية)

- 1- إن إصلاح الخدمة العمومية يعد ضرورة لا بد منها بسبب الاختلالات التي تشوبها وتؤثر بطريقة سلبية على نشاط الإدارة ومثلي الخدمة العمومية، لذا فإن دوافع تبني الدولة الجزائرية لجملة الإصلاحات الإدارية تكمن في مجموعة عناصر والعوامل التي أدت بالضرورة للبحث عن أسلوب ونط تسييري حديث؛ كما يلي:
- 2- ضرورة تكريس الديمقراطية التي تعد إحدى دعائم النظام اللامركزي من خلال البحث عن آليات جديدة يتم من خلالها تجسيد الديمقراطية التشاركية؛ لاسيما في التسيير الإداري خصوصا بعد انفتاح المجتمعات المدنية وانتشار ثقافة التعبير والممارسة الديمقراطية بأسلوب أكثر فعالية؛
- 3- تعزيز ثقة المواطن في الحصول على المعلومة وترقية سبل الاتصال والحوار وفتح قنوات جديدة تدعم ذلك؛

¹ بن يوسف، إصلاح الخدمة العمومية، مذكرة ماجستير في قانون الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خد، جزائر 01، 2015، ص 57.

4- تأهيل العنصر البشري بالطريقة التي تمكن الإدارة العمومية بمختلف أشكالها من أداء مهامها بالشكل المطلوب؛ بالتحديد الدقيق لكفاءته والعمل على تكوينه وترقيته بالإلمام بكافة المعلومات المتعلقة بوظيفته وبمختلف المستجدات بتهيئة الظروف الملائمة لممارسة وظائفه؛

5- ضرورة تلبية حاجيات المواطن المتصاعدة بإشباعها عن طريق الخدمات العمومية المقدمة والتي تطورت؛ حيث المواطن أصبح يبحث عن نوعية الخدمة المقدمة (1)، وهذا يعطي دفعة قوية للهيئات العمومية من أجل فتح مجال المنافسة التي كانت مقتصرة في القطاع الخاص دون القطاع العام، وإن مبدأ المنافسة من شأنه أن يجعل الخدمة العمومية بأقل التكاليف، وأجال قصيرة وبإجراءات عقلانية ورشيده؛

ولقد تعززت حركة الإصلاح من خلال مخطط عمل الحكومة لسنة 2014 في المحور المتعلق بترقية الخدمة العمومية على ضرورة تحسين نوعية الحكامة، واجتثاث جذور البيروقراطية والفساد، وتحسين نوعية الخدمة من أجل الاستجابة لطلبات المواطنين الملحة والمنتامية باستمرار (2).

لذا توجهت مساعي الدولة الجزائرية للأخذ بالإدارة الإلكترونية التي حولت الخدمة العمومية التقليدية إلى خدمة عمومية إلكترونية التي تعرف على أنها كل الخدمات التي يمكن تقديمها إلكترونياً، بكل مرونة وبساطة (3).

1 - صالح بن خالد، آليات تحسين الخدمة العمومية في الجزائر (دراسة المصلحة اليومية لبلدية أولاد إبراهيم) مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة و تسيير جماعات محلية، كلية الحقوق ،جامعة سعيدة 2018، ص_ص 28-29.

2 - أنظر مخطط عمل الحكومة 2014، المنشور على الموقع الرسمي للحكومة:

« Premier minister /gov/dz/ressources/front/files/pdf/plans d-action/plan action 2014 ar/pdf »

3- أمال بوقاسم، مرجع سابق، ص 28.

الفرع الثالث: السعي لتفعيل مبادئ الإدارة العمومية

تتأكد قوة و روح الإدارة من خلال المبادئ التي تحكمها، و تقدر وتعزز هذه المبادئ في شكل إحدى الاستراتيجيات الأساسية لتحسين الفعالية الإدارية⁽¹⁾، و إن سير و تنظيم الإدارة يقوم على جملة من المبادئ التقليدية الحديثة إلى استحدثت بغرض تحقيق الفعالية و النجاعة الإدارية.

أولاً: المبادئ التقليدية للإدارة العمومية

تقوم الإدارة التقليدية على مجموعة من المبادئ (مبدأ المساواة، التغيب، الاستمرارية)، والتي تعد الركائز الأساسية التي يقوم عليها النشاط الإداري، وإن الإدارة الإلكترونية تسعى لتجسيد الفعالية والنجاعة الإدارية من خلال التركيز الفعلي لهذه المبادئ التي تعاني من القصور في ظل الإدارة التقليدية.

1- مبدأ المساواة: بحيث يعد مبدأ المساواة من المبادئ الأساسية التي تشمل كافة المرافق العمومية التي تعكس صورة الإدارة العمومية، وهو مبدأ مكرس دستوريا في نص المادة 29⁽²⁾، ويقضي بتحقيق المعاملات دون تمييز في الحقوق والحريات اتجاه الإدارة التي تلتزم بالحياد، وعدم التحيز كضابط عملي فعال لتسيير العمل الإداري؛ بشكل يكفل الموضوعية والنزاهة؛

إن الإدارة الإلكترونية من شأنها أن تقدم خدمات عمومية لكافة طالبي الخدمة دون تمييز، وتقليل عامل العلاقة المباشرة بين طالبي الخدمة العمومية وتخفف منها، وبالتالي التخلص من السلوكيات السيئة والعلاقات الشخصية التي تؤثر على الخدمة.

1 - غزلان سليمة علاوة، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، رسالة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2013، ص 69.

2- انظر المادة 29 من آخر تعديل دستوري لسنة 2016.

2- **مبدأ التغيير:** يعد من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الإدارة العمومية بالتكيف والتأقلم مع مختلف التغيرات والأوضاع الجديدة المحيطة بها، ومن شأن هذا المبدأ أن يجعل الإدارة مرنة في تعاملاتها، رشيقة ومتكيفة مع مختلف متطلبات تقديم الخدمة العمومية التي المرغوب بها. وفي هذا الإطار تعد الإدارة الإلكترونية ضرورة حتمية وإحدى سمات الوقت الحاضر التي تستوجب على الإدارة العمومية التحول إلى إدارة رقمية؛ لمسايرة مختلف التطورات المتعلقة بالتكنولوجيات والثورة الرقمية من جهة والسعي لتحسين وإثراء ورفع الأداء بقصد إرضاء متلقي الخدمة العمومية.

3- **مبدأ الاستمرارية:** إن ضرورة الخدمة العمومية تلزم تواصل نشاط الإدارة العمومية باستمرار وانتظام وبدون انقطاع، وتجنب كل السلوكيات التي تؤدي إلى عرقلة الخدمة كون الإخلال بذلك يؤدي إلى الإخلال بالمصلحة العمومية؛

وإن الإدارة الإلكترونية تعمل على إلغاء عامل المكان والزمان بحيث توفر خدمة عمومية دائمة ومستمرة بدون أي قيود، وبذلك المواطن غير ملزم بقطع مسافات طويلة لأجل الاستفادة من خدمة إدارة عمومية وتلبية حاجته. وإن فكرة الشتاء والصيف، وفكرة أخذ العطل والإجازات لإنجاز بعض المعاملات تم الحد منها إلى أقصى الحدود (1).

ثانياً: المبادئ الحديثة للإدارة الإلكترونية:

إن مظاهر العصرية والتطور التي آلت إليها الإدارة العمومية اليوم أمام تعدد آليات ومؤشرات ومقاييس التطور، أدت إلى تولد مبادئ جديدة غير المبادئ التقليدية المتعارف عليها والتي تتمثل في كل من مبدأ الشفافية، المساءلة، المشاركة، الكفاءة والفعالية.

1- **مبدأ الشفافية:** يقوم على خلق بيئة تكون فيها المعلومات متاحة و متوفرة لعموم السكان بالشكل الذي يقضي على ظاهرة احتكار المعلومات للمحافظة على مركز القوة والتأثير من جهة، ووضع حدود لمبدأ السرية (مبدأ السر المهني، الالتزام بالتحفظ، الكتمان المهني

1- أفنان عبد العلي أسدي، الإدارة الإلكترونية بين النظرية ومتطلبات التطبيق في بيئة منظمة الأعمال العراقية مقال منشور في مجلة الإدارة الإلكترونية، العدد 15، سنة 2009، ص 112.

لحماية الإدارة و وثائقها ضد فضول متعاملينها) التي غالبا ما مكن الإدارة من الاحتماء وراعه نظرا لغموضه وعدم وضوحه و دقته⁽¹⁾، وإن تقنية المعلومات من شأنها جعل المعلومات متوفرة لعموم السكان لتوفرها وسهولة الحصول عليها بصورة فورية آنية والتمكن من الاطلاع و الحصول على الوثائق الادارية.

2- مبدأ المساءلة: هو المبدأ الذي يمكن من تقادي مختلف مظاهر الفساد الإداري من رشوة، محسوبية، استغلال النفوذ، اغتصاب المال العام، وبالتالي توفير الحماية للمصالح العامة من خلال فتح قنوات الرقابة والمحاسبة، وإن الادارة الإلكترونية من شأنها أن تجعل العمل الاداري أكثر وضوحا وبالتالي أكثر مساءلة وبالتالي تغيير موضوع القوة والنفوذ من رأس هرم الإدارة إلى قاعدتها (الموظفين التنفيذيين) امتدادا إلى عموم السكان بجعل الإدارة العمومية بذلك أكثر شفافية واستجابة لمتطلباتهم.

3- مبدأ المشاركة: إن هذا المبدأ يتيح للمواطنين تقديم آراءهم و اقتراحاتهم للأخذ بها عند اتخاذ القرارات التي تهمهم، و هو مبدأ منبثق عن حق المواطنة وأدت بالضرورة إلى البحث عن آلية تمكن من تفعيل هذا المبدأ بحيث يعتبر الإدارة الإلكترونية الخيار الأمثل الذي يمكن من إعطاء صورة إلكترونية للديمقراطية من خلال تشجيع السكان على المشاركة بشكل مباشر أو عن طريق دراسات الرأي العام المحلي حول الموضوعات المطروحة للنقاش؛ ليس فقط من خلال توفير المعلومات بعد اتخاذ القرار بل توفير المعلومات من أجل مشاركة فعالة في عملية صنع القرار المحلي نفسه⁽²⁾.

4- مبدأ الكفاءة و الفعالية: بحيث أن عملية الرقمنة تمكن الإدارة العمومية من أداء ما عليها من التزامات وتحقيق الأهداف المنشودة بأقل جهد ممكن و في وقت قصير و بأقل

- غزلان سليمة علاوة، مرجع سابق، ص 1.81

- عدنان بن عبد الله، مرجع سابق، ص 2.13

التكاليف، و بالتالي يقلل من التعقيدات الإدارية، ويسرع إنجاز الأعمال و المهام بدقة ووضوح (1).

المطلب الثاني

الدوافع الخارجية لتبني اللامركزية الإلكترونية

تعمل الدولة الجزائرية على إصلاح الإدارة العمومية قصد مواجهة التحولات الدولية وقوانين المنافسة العالمية بسبب انتشار الثورة الإلكترونية في كافة القطاعات ، فإن رواج استخدام الرقمنة على أوسع نطاق أدى بالضرورة الى العمل على مسايرة المنظومة الخارجية(الفرع الأول)، كما أن الأخذ بمبادئ الحكم الراشد يستوجب اجراء تغيير في نمط التسيير الإداري بالأخذ بما يسمى الإدارة الإلكترونية(الفرع الثاني)، كما أن ظهور المدينة الذكية وما تتضمنه من خدمات الكترونية حديثة أدى بالضرورة للدولة الجزائرية للأخذ بهذا التوجه (الفرع الثالث).

الفرع الأول: مسايرة المنظومة الخارجية الإلكترونية

منذ أواخر القرن ال 20 و بداية القرن 21 حدثت طفرة هائلة في المجال التكنولوجي على المستوى العالمي، ما ترتب عنه استخدام جميع المؤسسات لأنماط ادارية حديثة تواكب هذا التطور ومن أبرز هذه الأنماط الادارة الإلكترونية التي تعد احدى متطلبات الحداثة لأجل القدرة على التكيف من البيئة الدولية الخارجية؛ إذ أن ضرورة العيش ضمن المجتمع الدولي يؤدي بالضرورة بالدولة الجزائرية الأخذ بالتنظيم الإلكتروني خصوصا وأن الكثير من الحكومات لم تعد تقبل فعليا

—فرطاس فتيحة، مرجع سابق، ص1.316

التعامل مع أعضاء جدد الا اذا تمكنوا من أن يبرهنوا أن لديهم القدرة على التبادل الالكتروني للبيانات(1).

أولاً: الدافع التكنولوجي

ان تبني الادارة الالكترونية من قبل الدولة الجزائرية يرتبط بتحديات تكنولوجية تحتم على الادارة التحكم في التقنيات الجديدة التي فرضتها العولمة بكل أبعادها والفضاء الرقمي و المعرفة وثورة الانترنت تحت تأثير التوجهات الجديدة لمسألة حقوق الانسان، التي أصبح المواطن فيها يتمتع بحق الاعلام الاداري وحق الاطلاع على مختلف الوثائق الادارية، بهدف تكريس مبدأ الشفافية الذي يندرج ضمن الجيل الثالث لحقوق الانسان، الذي غير من مفهوم علاقة الادارة بالمواطن؛ فلم تعد تقتصر فقط على تلبية حاجة معينة مقابل الولاء و الاخلاص للسلطة، بل تعداها الى مصف تحسين نوعية و جودة الخدمة العمومية، وتعزيز مكانة المواطن باعتباره محور الخدمة العمومية وجوهرها بحيث يلعب دورا رئيسيا في الرقابة، المساءلة، و المشاركة في اتخاذ القرار. وتحسين نوعية وجودة الخدمة العمومية (2).

وبذلك فان الادارة الالكترونية هي جزء من السعي لولوج عالم المعلومات والاتصالات التكنولوجية الحديثة من أوسع الأبواب والتفاعل مع العولمة التي تسعى لإزاحة الأسوار والحواجز وازالة الحدود الجغرافية واقامة علاقات وتطويرها دون التقيد بعامل المسافات وجعل الفرد منفتحا على العالم مندمجا في المجتمع الدولي.

1 - أفنان عبد العلي أسدي، مرجع سابق، ص110.

2- غزلان سليمة علاوة، مرجع سابق، ص 10.

ثانيا: الدافع الأمني

اتساع مفهوم الأمن وظهور تهديدات غير تقليدية للأمن الدولي، مما يجعل الأمن المعلوماتي واحداً و أهمية توجه الدولة الجزائرية نحو الادارة الالكترونية يتطلب مستوى عالي من الأمن المعلوماتي، لحماية المجتمع من آفات الجريمة المنظمة وبالأخص الجريمة المنظمة العابرة للحدود وكذا ظاهرة الارهاب التي عادة ما تستعمل مختلف عمليات الغش وانتحال الشخصية بتزوير وثائق الهوية، و جواز السفر (1).

وتعد الادارة الالكترونية الآلية التي تمكن من حماية البيانات الشخصية بكل سرية وائتمان في ظل بنية تحتية الكترونية مجهزة وقوية، وإن أخذ الجزائر بالنظام الالكتروني سيتوجب تبني اصلاحات واستراتيجيات أمنية لتحقيق أمنها الالكتروني في الفضاء الرقمي ومواجهة مختلف التحديات الأمنية المعاصرة من مختلف الجرائم، الهجمات التخريب، التجسس، القرصنة ... هذا ما يدفعنا الى التساؤل هل الدولة الجزائرية مجهزة وقادرة على حماية وضمان سلامة أمنها الالكتروني بكل أبعاده السياسية، الاقتصادية الاجتماعية والادارية؟

بحيث لا يمكن انكار أن الدولة الجزائرية وفي ظل الانعكاسات المترتبة عن تفعيل الادارة الالكترونية وولوج العالم الافتراضي قد استطاعت الى حد ما وضع اصلاحات في مجال الفضاء الالكتروني؛ من خلال بذل جهود تنظيمية وتقنية ووضع ترسانة قانونية كفيلة بتهيئة البيئة الملائمة للحماية من مختلف اختراقات العالم الرقمي من جهة ومن خلال استحداث هيئات وطنية لمكافحة مختلف الجرائم الالكترونية (2).

1- لعراج مجاهد نسيم، طويبي مصطفى، استراتيجية اقامة الحكومة الالكترونية المحاولة الجزائرية، مقال منشور في مجلة

ميلاف للبحوث والدراسات، الصادرة عن جامعي البويرة، العدد الثالث، جوان 2016، ص 216

2 - يوسف بوغرارة، الأمن السيبراني ، الاستراتيجية الجزائرية للأمن و الدفاع في الفضاء السيبراني ،مقال منشور في مجلة الدراسات الافريقية و حوض النيل، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية والاقتصادية، المجلد الأول، العدد الثالث سبتمبر 2018 ص ص 109_ 111.

ولا يمكن انكار أن ضمان تأمين مطلق للأنظمة الأمن الإلكتروني أمر صعب المنال ومعقد كون التكنولوجيا في تطور سريع ومستمر من جهة أخرى، وكون الجزائر مستوردة للتكنولوجيا فبالضرورة هي معرضة للجوسسة والقرصنة من الدول التي استوردت منها.

ثالثا-الدافع الاقتصادي

ان التحولات الاقتصادية في العالم إثر العولمة والثورة التكنولوجية نتج عنها انفتاح واسع للأسواق وسرعة الأداء الاقتصادي، فان الاقتصاد الرقمي يعد فضاء متكامل مستقلا تولد من اقتصاد منظم مبني على الموارد الطبيعية، البشرية، المالية من جهة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتأسس على المعرفة والمعلومة من جهة أخرى التي تعد البنية الأساسية التي تتيح زيادة هائلة في الإنتاجية وتخلق قنوات أكثر للتوزيع وتشجيع انتاج السلع والخدمات.

وإن الاقتصاد الرقمي يعتمد على محددات قوية كالمعرفة، الشفافية وسهولة الحصول على المعلومات، وتحسين التنافسية وتقليص الوقت، وهي الأسس التي لا يمكن تحقيقها وتفعيلها إلا بالأخذ بالإدارة الإلكترونية التي تعد الآلية المثلى لتفعيل هذه المحددات.

ولا شك أن المواطن على المستوى المحلي اللامركزي في ظل تنامي حاجياته وضرورة ممارسته لنشاطات حياته اليومية، يعتبر هو طالب الخدمة والعنصر الذي يحرك المؤسسات الاقتصادية للإنتاج، للارتفاع معدلات استخدام الهواتف الذكية في الدولة ووسائل التواصل الاجتماعي والتي تجسد صورة حديثة للإدارة الإلكترونية اللامركزية؛ بحيث يدفع المواطن الى توسيع دائرة المبيعات من خلال التعبير عن حاجياته، وطموحه، والاستفادة من هذه الخدمات و السلع دون الحاجة للتنقل وقطع مسافات كبيرة، وبالتالي الاقتصاد في الوقت، الجهد والمال من خلال مختلف العروض الاقتصادية الرقمية الإلكترونية لإجراء المعاملات في ظل التحول الرقمي الكبير للخدمات الحكومية⁽¹⁾.

1 - عدنان بن عبد الله الشيحة، مرجع سابق، ص15.

رابعاً: السياسة الخارجية الذكية

تغير مفهوم السياسة الدولية المعاصرة بتحول مفهوم القوى من القوى التقليدية تعتمد على السلاح الى قوة الكترونية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والانترنت، وفي هذا الصدد تتسابق القوى العظمى في العالم كالولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان، الصين لتطوير منظوماتها الالكترونية، مما يدفع بالضرورة الدول الأخرى النامية على غرار الجزائر إلى مسايرة هذه التطورات، خصوصاً وأن الكثير من الحكومات لم تعد تقبل فعليا التعامل مع أعضاء جدد الا اذا تمكنوا من أن يبرهنوا أن لديهم القدرة على التبادل الالكتروني للبيانات، و بذلك فالقوة الالكترونية ستكون محور العلاقات الدولية في المرحلة القادمة وان امتلاكها أمر حاسم في ادارة العلاقات الدولية⁽¹⁾.

كما أن المصالح الداخلية للدول تتعامل مع العالم الخارجي، وتفرض وجود تكامل وتنسيق بين الادارة على المستوى المركزي والادارة على المستوى اللامركزي وهذا ما يبرز أهمية ضرورة تبني الادارة الالكترونية على المستوى اللامركزي في سبيل تحقيق فعالية التسيير.

خامساً: الدافع الاجتماعي

يتمثل في مختلف تطلعات المواطنين للحصول على خدمات تتلاءم مع حاجياتهم المتصاعدة والمتطورة، بطريقة أفضل وأسرع، وبكل سهولة، كما أن انتشار الوعي الشعبي بحق كل مواطن في الوصول الى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار السياسي، ووجود ضغوط شعبية على القيادة السياسية في كل بلد لتمكين المواطن من المشاركة في النقاش وابداء الرأي في القضايا التي تهمهم ومطالبتهم بخلق منظومة اتصال مفتوحة وأكثر شفافية⁽²⁾.

1- Joseph,s,Nye.Jr the future of power .the chronicle of higher education, 5juin2011,p30.

2- فراح ايمان، قوادة حسين، دور الادارة الالكترونية في تفعيل الحكم الراشد (دول الامارات العربية المتحدة دراسة حالة)، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016، ص ص 25_ 26.

الفرع الثاني: التحول الإلكتروني

يعد التحول الذي شهدته الإدارة العمومية التقليدية الى الإدارة الالكترونية الحديثة احدى مقومات الحكم الراشد؛ الذي يفرض تغييرا في نمط التسيير الاداري بالشكل الذي يتواءم مع متطلبات تفعيل الحكم الراشد ويساهم في ارساء معايير، من تعزيز الشفافية وتحقيق المساواة ودعم المشاركة وقيم المحاسبة، وضمان حسن الاستجابة لتحقيق الكفاءة والفعالية وارساء دولة الحق والقانون؛

وبذلك يتم تحقيق ما يسمى بالحكم الالكتروني، الذي يعد الهدف الاستراتيجي للإدارة الالكترونية بدعم و تبسيط الحكم لجميع الأطراف الفاعلة في عملية الحكم من حكومة، مجتمع مدني و قطاع خاص⁽¹⁾ باستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات التي تمكن من ربط جميع الأطراف الثلاثة و دعم العمليات القائمة بينها؛ فالتحول الالكتروني تحت غطاء الحكم الراشد جعل من الحكم الالكتروني محفزا و مدعما للحكم الراشد وإن ارساء مبادئه يستوجب بالضرورة تغيير نمط التسيير الاداري بالتحول الى نمط أكثر كفاءة و مرونة على كافة المستويات، بالأسلوب الذي يحقق ترقية القطاع البنائي بين العناصر الفاعلة الثلاثة في تحقيق الحكم الراشد من خلال الادارة الالكترونية كأسلوب تسيير جديد؛ والتي تتمثل في:

أولاً: الدولة

تعد الدولة العنصر الفعال الذي يسعى الى المدافعة عن المصالح المشتركة وتحقيق المنفعة العامة، والتشجيع على خلق جو نشيط لخدمة التنمية البشرية وتلبية حاجيات المواطن وفي إطار الادارة الالكترونية، النمط التسييري الذي يمكن الادارة من السعي لوضع وتطبيق الإطار القانون الملائم، وتحقيق الأمن الالكتروني، والسعي لتهيئة البيئة التحتية ذات الصلة بالحكومة الالكترونية وتجهيزها.

ومن خلال تجربة البلدان المتقدمة تثبت أن استعداد الحكومة إلى لامركزية المسؤوليات والعمليات هو الدافع القوي الذي يدعم التحول الالكتروني⁽²⁾ ويجعلنا بصدد ادارة الكترونية لا

1- Dr Subhadj Basu, **E-government and developing countries**, Article published International Review of law Computers and Technology, Volume 18 ,2004 –Issue 1,p 119,p132

2- op cit p109

مركزية من خلال مواكبة التطورات السريعة والمتلاحقة، ونظيم النشاط الإداري بطرق جديدة أفرزتها التكنولوجيا الحديثة سعياً لتحسين نظام الاستجابة التلقائي المدعم للحكم اللامركزي المحلي الإلكتروني والمحقق لتطوير وتقديم خدمات عمومية أفضل لمواجهة مختلف التحديات التي تعيق الأداء الإداري.

ثانياً: القطاع الخاص

هو إحدى روافد الحكم الراشد الذي يتطلب التجانس بينه وبين القطاع العام من جهة وبين القطاع الخاص والمجتمع المدني من جهة أخرى، وقد فرض وجوده بشدة كونه المحرك الرئيسي للابتكار وخلق الثروة. وباعتباره رائداً في مجال التكنولوجيا والاتصال؛ لذا فإن تطوير العلاقات التعاونية في إطار الحكم الراشد مع القطاع الخاص أمر ضروري وحتمي للاستفادة من الخبرات والاستشاريين من الأفراد العاملين لحسابهم الخاص في مجال التكنولوجيا وتطوير أنظمة المعلومات؛ فبالرغم أن القطاع العام هو الأكثر احتكاكاً بالمواطن إلا أن القطاع الخاص هو الأقدر على تفعيل وتطوير التكنولوجيا داخل الخدمة وفقاً لمبدأ المنافسة، وبذلك فالقطاع العام ملزم بالاستعانة به للتمكين من الاستجابة بسرعة للبيئة الخارجية المتطورة (1).

وإن الأخذ بالنمط التسييري الإلكتروني في الإدارة العمومية اللامركزية يدفع إلى تجديد الإمكانيات التكنولوجية الهائلة من أجل توفير المعلومات لخدمة المواطن، وترقية وتعزيز مبادئ الإدارة العمومية على المستوى المحلي، وإن اعتماد الدولة على القطاع الخاص يكمن في تطوير التكنولوجيات الجديدة، كما أنه في كثير من الأحيان للقطاع الخاص نصيب من التسيير الإداري نيابة عن الدولة عن طريق مختلف العقود في إطار تفويض المرفق العام، وإن التركيز على المواطن هو ما يخلق الاعتماد المتبادل بين القطاعين العام والخاص للسمو إلى مستوى حاجياته وتطلعاته.

1- David Brown ;**Electronic government and public administration** ,article published in international review of administration sciences,p240,p250.

ثالثا: المجتمع المدني

يعد المجتمع المدني المتمثل في الهيئات العمومية الحكومية والمتضمنة مختلف الجمعيات المهنية، الجماعات النسوية الجماعات الدينية وكذا المواطنين احدى العناصر الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية للدولة، واحدى أهم مبررات ظهور الادارة الالكترونية التي تسعى لتطوير العلاقة القائمة بين الادارة و المواطن و تحسين الخدمات العامة المقدمة لهم، وإن التطور التكنولوجي و الثورة الرقمية القائمة والمتطورة باستمرار ساهمت في تغيير طبيعة المجتمع المدني و تحويله الى مجتمع الكتروني، أو ما يسمى بالمجتمعات الذكية التي تولدت عن انتشار الثقافة الالكترونية و الانفتاح على العالم الخارجي (1).

وإن الاندماج في الادارة الالكترونية زاد من حدة الطلب والاقبال على اجراء العمليات الادارية التي لم تعد مقتصرة فقط على القطاعين العام والخاص، بل أصبحت في متناول الأفراد خاصة في ظل انخفاض أسعارها وانتشار هذه الوسائل الالكترونية وصغر حجمها وسهولة استخدامها (2)؛

هذا ما جعل طبيعة التقنية الإلكترونية تحد من درجة المركزية في الهيكل التنظيمي وتساهم في نقل مراكز القوة في الحكم والتأثير الى أيادي متلقي الخدمة، ما جعل الادارة الالكترونية اللامركزية الآلية الأنجع التي تمكن من معرفة الرأي العام المحلي والاستجابة لمتغيراته السريعة تبعا لاحتياجاته المختلفة، وتعزيز المشاركة في الحياة السياسية وصنع القرار من خلال تكريس الديمقراطية الالكترونية عن طريق التعبير عن آرائهم ومناقشة مختلف القضايا التي تهمهم إلكترونيا بكل سرعة و فعالية، باستعمال قاعدة بيانات مفتوحة تتيح للجمهور الاطلاع و بكل حرية على مختلف البيانات مما يمكن من تطوير التطبيقات و الخدمات التي يمكن استخدامها عبر المنظومة الالكترونية بكل سهولة و سلاسة (3).

1- فراح ايمان، قوادة حسين، مرجع سابق، ص 30.

2- نفس المرجع، 16.

3- Ibid، p245.

من خلال العناصر الأساسية التي يقوم عليها الحكم الراشد والأهداف التي يسعى الى تحقيقها نخلص الى القول أن الادارة الالكترونية في كافة الدول بصفة عامة و في الجزائر بصفة خاصة، تعد المعيار الأمثل كآلية فعالة مناسبة لتحقيق الحكم الراشد من خلال تحقيق التفاعل بين العناصر الثلاثة، وتحقيق الكفاءة و المرونة في الحكم لجميع الأطراف.

الفرع الثالث: ظهور المدينة الذكية

في ظل التحول المستمر نحو العالم الرقمي رافق ذلك بالضرورة حدوث تغيرات وتحولات اجتماعية واقتصادية للمدن حول العالم، لتتعرض بذلك المدن لتحول يساير مختلف التطورات التكنولوجية والثورة الالكترونية الحاصلة في العالم، وتعتبر المدينة عن توجهات وقيم المجتمع المحلي، فكيف يريد سكان المدينة حياتهم حاضرا وما تطلعاتهم المستقبلية؟ وما هي العناصر المؤثرة في الأسلوب المعيشي لسكان المدينة؟

وفي ظل مختلف المتغيرات والعوامل المؤثرة في الحياة اليومية لسكان المدينة من خلال مختلف الخدمات الاجتماعية، التعليمية، الفرص الوظيفية، السلامة العامة...، ولمجابهة مختلف التحديات التي تعرقل رفاهية ومصحة السكان المحليين فيما يتعلق بسلامة المرور، التجارة، الثقافة، النمو الاقتصادي... وفي سبيل ضمان مدن مستدامة ومبتكرة قادرة على المنافسة وتحقيق تطلعات المواطن (1).

لذا توجهت الحكومات حول العالم للأخذ بمبادرات مختلفة للمساعدة في تحول مراكزها الحضرية الى مدن ذكية والتي يمكن أن تعرف على أنها " الكيان المحدود ذو السلطة الحاكمة محليا، والتي تعتمد على البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات التي تمكن من ادارة المدينة بكفاءة، وتعزز التنمية الاقتصادية والاستدامة والابتكار ومشاركة المواطنين" ويقصد بالكيان

1-عدنان بن عبد الله الشيحة، مرجع سابق، ص03.

المحدود أي وحدة اقليمية متجانسة كحي، أو بلدة أو مدينة، أو مقاطعة أو بلدية أو منطقة حضارية (1).

الفرع الثالث: ظهور المدينة الذكية

تتعدد الخدمات التي تقدمها المدينة الذكية من خلال الاعتماد على تكنولوجيا الاعلام والاتصال لضمان ارتفاع مستويات مشاركة المواطنين، وتقديم جودة حياة أفضل؛ حيث أن المدن الذكية تقدم مبادرات وبرامج عبر شبكة الانترنت وباستخدام الأجهزة المتنقلة، ومن بين هذه الخدمات:

1- **العدادات الذكية:** التي تمكن المواطن من معرفة قيمة استهلاكه للماء أو الكهرباء مع استخدام مستشعرات لمعرفة أماكن تسريب المياه واصلاحها فورا.

2- **الرعاية الصحية الذكية:** حيث أن المواطن غير ملزم بالانتقال الى مقر الرعاية الصحية بل يستطيع ولوج القاعدة الرقمية الصحية واجراء معاينة، وفحص الكتروني باستعمال الكمادات والحصول على وصفة طبية الكترونيا. كما أن هذه القاعدة تربط بين الأطباء ومرضاهم من جهة وبين المرضى والصيدليات من جهة أخرى.

3- **التعليم الذكي:** من خلال ربط المدارس، الجامعات بشبكات الاتصال اللاسلكية للحصول على المعلومات العلمية، مع امكانية الاستماع أو مشاهدة المحاضرات والدروس بواسطة الهواتف النقالة، اضافة لتوفير مكتبات الكترونية فرعية مربوطة بالمكتبة المركزية.

1- ميجار كومار، بناء مدن ذكية تركز على البيانات الذكية، مقال منشور في مجلة شركة البيانات الدولية (IDC) اكتوبر 2015، ص02.

4- **النقل الذكي:** الذكاء الرقمي يفرض علينا التحكم لاسلكيا بالإشارات الضوئية لتقليل من تكلفة الطاقة والحد من حوادث المرور، واصطياد المجرمين والمخالفين لقوانين المرور وللقضاء على الزحمة المرورية مع استخدام المستشعرات لمعرفة حظائر السيارات الممتلئة وارشاد السائق لأماكن صف أخرى.

5- **البيئة الذكية:** من خلال المحافظة على نظافة المحيط برمي أكياس القمامة مباشرة بحفر تحت الأرض لتوجه لاحقا نحو الرسكلة.

اضافة للعديد من الخدمات الأخرى التي تلبى كل الاحتياجات المختلفة للمواطن من اناة ذكية ، أنظمة الأمن الذكية ، الاجراءات التجارية الذكية الفعالة في استقطاب المستثمرين الأجانب و المدعمة للابتكار، ومختلف الخدمات الالكترونية الأخرى التي تمكن من الحصول على موافقات و تصاريح العمال، أنظمة ادارة المباني لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة، وقضاء مختلف المصالح الادارية ⁽¹⁾ من خلال جهاز الكتروني معين كالحاسوب أو هاتف ذكي متوفر لدى كل مواطن يقطن تلك المدينة، هذا ما يساهم في ضمان ارتفاع مستويات مشاركة المواطنين و تقديم جودة حياة أفضل.

كما يمكن المواطنين من تقديم الآراء والملاحظات والتواصل مع السلطات مباشرة والمشاركة في توجيه السياسة العامة للدولة واتخاذ القرار الاداري لا مركزيا، باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة ⁽²⁾ كما أن المدينة الذكية تساهم كذلك في تكريس العدالة الاجتماعية من خلال تكافؤ الفرص لجميع أفراد وشرائح المجتمع في الحصول على الخدمات

1-ميغا كومار، مرجع سابق، ص ص03_ 04.

2 -عدنان عبد الله، مرجع سابق، ص06.

ثالثا: التجربة الجزائرية «الجزائر مدينة ذكية»

أثبتت التقارير التي أعدتها هيئة الأمم المتحدة أن نحو 70% من السكان في العالم سيرتكزون في المدن التي تمثل المناطق الحضرية القادرة على تلبية احتياجات المواطن، مقارنة بنسبة 50% في عام 2014، ونسبة 30% في عام 1950، وإن هذه النسبة في تصاعد نحو 90% في السنوات القليلة المقبلة.

لذا فإن هذا التحول في توزيع السكان بين المناطق الريفية والحضرية إضافة إلى استخدام تقنية الاتصالات والمعلومات بين الأفراد الشركات والحكومات، يعزز بشدة تحول المدينة التقليدية إلى مدينة ذكية التي زاد الإقبال عليها من قبل الدول المتقدمة في العالم بصفة عامة والدولة العربية خاصة؛

بحيث تعد دبي إحدى المدن النموذجية التي شهدت نجاحا في نشر وتنفيذ مبادرة الحكومة الإلكترونية والمنتقلة، من خلال أحداث تحويل دبي إلى مدينة ذكية، بهدف توفير الوصول للشركات والمواطنين إلى الخدمات الحكومية في أي مكان وزمان من خلال أي جهاز متنقل، حيث يعد الهاتف النقال المحرك الرئيسي لتحويل دبي إلى مدينة ذكية في ظل ارتفاع معدل الهواتف النقالة في الإمارات إلى 20%، وفي ظل تطوير تطبيقات الأجهزة المنتقلة، مما يسمح للمواطن على الحصول على العديد من الخدمات الإلكترونية بكبسة زر.

وبالرجوع إلى الجزائر تعد من بين الدول العربية التي خاضت التجربة لأجل التخلص من نمط العيش التقليدي الذي يتطلب المعاملات المباشرة وجها لوجه، والتي كثيرا ما تهدر الوقت الطاقة، الجهد والمال، وتؤثر بشكل سلبي على الجانب المعنوي سواء لمقدمي أو لمستقبلي الخدمات العمومية.

وبداية الرهان بالتوجه إلى المدن الذكية، كان بإنشاء منطقة سيدي عبد الله بالعاصمة كمدينة نموذجية، التي احتضنت العديد من الأفكار والتطبيقات الإلكترونية لشباب مبدعين يتم تعميمها لاحقا على باقي المدن الجزائرية إذا ما أثبتت نجاحها (1).

- نادية سليمان، مرجع سابق. 1.

وأظهرت النتائج العملية أنها ليست بالشكل المطلوب، وهذا بسبب ضعف البيئة التحتية والتنسيق العمراني وربط الشبكات، كما أثبتت مختلف التقارير الدولية احتلال الجزائر المرتبة ما قبل الأخيرة في مجال سرعة تدفق الأنترنت للهاتف الثابت، والمرتبة 134 ضمن قائمة ضمت 135. كما أشار تقرير الموقع المتخصص "سبيد تيست" لشهر ماي 2018. وهذا ما أثبتته الندوة الدولية حول المدن الذكية التي انعقدت في الجزائر ليوم 27 جويلية 2018 لاستعراض الحلول لأجل مدينة أكثر أمنا واقتصادا، من خلال تبادل الخبرات والمعارف في مجال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال لأجل بث برنامج شامل يؤمن السياسة العمرانية والمرفقية المبنية على التكنولوجيات الحديثة بنظرة استراتيجية (1).

1- نادية سليمان، مرجع سابق.

الفصل الثاني

واقع اللامركزية الإلكترونية بين مؤشرات التفعيل ومعوقات التطبيق

تماشياً مع التطورات التكنولوجية الحديثة المتبناة على مستوى البيئة الداخلية والخارجية، اتخذت الجزائر كسائر دول العالم من الإدارة الإلكترونية نمطاً تسييرياً حديثاً لها على مستوى الإدارة المحلية المتمثلة في كل من المرافق العمومية ومختلف الهيئات الإقليمية، سعياً لعصرنة خدماتها العمومية لتلبية احتياجات المواطنين كماً ونوعاً، وسد مختلف الثغرات و النقائص التي تعاني منها الإدارة التقليدية ومكافحة كل أشكال البيروقراطية ومظاهر الفساد الإداري .

وقد ظهرت بوادر السير في هذا الاتجاه من خلال العديد من البرامج والمشاريع العملاقة لاجداث التحول الإلكتروني، بحيث سعت الدولة الجزائرية لاتخاذ استعدادات وتجهيزات عديدة في العديد من القطاعات مكرسة بذلك مؤشرات التفعيل الحقيقي للامركزية الإلكترونية من خلال مظاهر عديدة(المبحث الأول)، ليتم تقييم واقع هذا التفعيل للوقوف عند الوضعية الحالية لدرجة تحقيق هذا التوجه (المبحث الثاني).

المبحث الاول

مظاهر اللامركزية الالكترونية في الجزائر

يعد تطبيق الادارة الالكترونية على مستوى اللامركزي قفزة نوعية من شأنها تطوير أداء هذه الاخيرة، والمساهمة في تحسين خدماتها نحو المواطن، وقد ظهرت مساعي الدولة الجزائرية في رغبة تغيير نمط التسيير التقليدي، والتحول الى نمط تسيير جديد يقوم على استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال جليا من خلال مختلف بؤادر الدولة الجزائرية (المطلب الأول) عن طريق وضع مخططات ومشاريع هادفة لتحقيق هذا التوجه، بعد اتخاذ كل الاستعدادات اللازمة وتهيئة الظروف الملائمة لدعم هذا التحول، الذي جُسد ميدانيا بواسطة العديد من النماذج القطاعية (المطلب الثاني) التي تُبرز مدى التفعيل الحقيقي للإدارة الالكترونية، سواء على مستوى مختلف المصالح الادارية المحلية المرفقية او على مستوى مصالح الجماعات الاقليمية .

المطلب الأول

بؤادر تبني اللامركزية الالكترونية في الجزائر

توالت الاصلاحات الادارية للدولة الجزائرية في إطار عصرنة الادارة من خلال تبني وسائل وأساليب تسيير حديثة ونمط ثقافي تنظيمي جديد، قائم على ادخال التكنولوجيات الحديثة. لذا أصبح التحول الالكتروني في ظل تجاذب مختلف المتطلبات أمر حتمي، يسمح للإدارة الجزائرية أن تُهيئ نفسها وتفرض مكانتها بين المعاملات الداخلية والدولية، لذا ظهرت بؤادر تبني الادارة الالكترونية على مستوى المحلي من خلال مختلف المخططات المتبناة لتحويل عمل الادارة التقليدية الى ادارة حديثة الكترونية (الفرع الأول)، ومن خلال تجلي بؤادر التغيير لتهيئة كل الظروف لإنجاح عملية التحول الالكتروني واقعيا (الفرع الثاني).

الفرع الاول: مخططات التحول الإلكتروني في الادارة العامة الجزائرية

ضمن مبادرة التحول الإلكتروني، ودفعاً لمخططات التحول بشكل فعال بالاندماج مع تكنولوجيات الاعلام والاتصال التي تعتبر نواة حقيقية في العالم الإداري، عرفت الجزائر بعض المخططات الهادفة لتحقيق هذا التوجه، بالأخذ باستراتيجية تبني مشروع الادارة الإلكترونية على المستوى اللامركزي من خلال " مشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013 اضافة الى برامج اخرى مدعمة لعملية التحول الإلكتروني للدولة الجزائرية.

أولاً: مشروع الجزائر الإلكترونية

يأتي هذا المشروع ضمن المبادرات والمشاريع التي تبنتها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة في كل المجالات، وفي هذا الإطار يتناول المشروع 13 محورا رئيسيا مزعم التطبيق الى غاية سنة 2013، ضمن جملة برامج اساسية شملت جوانب عديدة وفق خطة استراتيجية شاملة ومتكاملة.

1. التعريف بمشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013:

أطلقت وزارة البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال أحد الملفات الكبرى، وهو مشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013، والذي تم التشاور فيه مع المؤسسات والادارات العمومية، المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص، الجامعات، مراكز البحث العلمي، والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال علوم تكنولوجيا الاعلام والاتصال؛ بحيث شارك اكثر من ثلاثة مائة شخص في طرح أفكار، ومناقشتها خلال ستة اشهر⁽¹⁾ ضمن لجنة سميت ب " اللجنة الإلكترونية " تحت وصاية رئيس الحكومة، وكُلفت بصياغة المحاور الكبرى للمشروع، واصدرت هذه اللجنة في ديسمبر 2008 مطبوعة من 44 صفحة معنونه ب " الجزائر الإلكترونية 2013"، حددت فيها استراتيجية التحول الإلكتروني للجزائر، وتضمنت أهم الخطوط العريضة التي

1 - لعراج مجاهد نسيمه، طويبي مصطفى، استراتيجية إقامة الحكومة الإلكترونية "المحاولة الجزائرية"، مرجع سابق، 215.

يجب العمل بها لتنفيذ المشروع، وتمحورت الأهداف الرئيسية المزمع إنجازها إلى غاية 2013 حول تطوير البنية التحتية للإعلام والاتصال، وتطوير الاقتصاد الرقمي والكفاءات البشرية وتخصيص الموارد المالية وتحديث المنظومة التشريعية⁽¹⁾.

وقد بادرت الدولة الجزائرية في تبني هذا المشروع كخطة استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة لتأطير وتحسين السياسة الوطنية التكنولوجية للإعلام والاتصال⁽²⁾ متأثرة بتجارب الدول العربية الأخرى التي سبقت الجزائر في هذا التوجه؛ كالدول المتقدمة في النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين، والدول العربية كمصر، دبي، الأردن في القرن الواحد والعشرين لأجل الاستفادة من الإيجابيات التي يُدرها هذا المشروع⁽³⁾.

2. المحاور الرئيسية لمشروع الجزائر الإلكترونية 2013-2018

- تتمثل المحاور الرئيسية لمشروع الجزائر الإلكترونية والمزمع إنجازها إلى غاية 2013 في ثلاثة عشر (13) محورا؛ تتمثل فيما يلي:

- تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية؛
- تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال على مستوى المؤسسات؛
- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- دفع تطور الاقتصاد المعتمد على المعرفة؛
- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع وفائقة السرعة؛
- تطوير القدرات البشرية؛
- تدعيم البحث في مجال التطوير والإبداع؛
- التأهيل القانوني (التشريعي والتنظيمي)؛

1- عبد الحكيم حططاش، مرجع سابق، ص، ص 219_228.

2 - فرطاس فتيحة، مرجع سابق، ص 216.

3 - لعراج مجاهد نسيمة، طويبي مصطفى، استراتيجية إقامة الحكومة الإلكترونية "المحاولة الجزائرية"، مرجع سابق، ص

- المعلومة والاتصال؛
- تثمين التعاون الدولي؛
- دعم آليات التقييم والمتابعة؛
- الإجراءات التنظيمية؛
- الموارد المالية (1).

3. برامج تنفيذ مشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013

ضمانا لتحقيق تحويل فعال نحو إدارة إلكترونية لامركزية، وتحقيقا لأهداف مشروع الجزائر الإلكترونية تضمن تنفيذ هذا المشروع جملة برامج اساسية شملت جوانب عديدة وفق خطة استراتيجية شاملة ومتكاملة؛ كما يلي:

أ- **برنامج تطوير التشريعات:** والذي يتضمن سياسة تطوير المنظومة التشريعية وتحسينها بالشكل الذي يتواءم مع مختلف التعاملات الإلكترونية وليتماشى مع الممارسات الدولية ومتطلبات مجتمع المعرفة، وتهيئة جو من الثقة لإقامة حكومة إلكترونية؛

ب- **برنامج تطوير البنية المالية:** بحيث يعمل البرنامج على تطوير المؤسسات ماليا لتصبح أكثر مرونة لتغطية تكلفة مختلف التكنولوجيات الحديثة ومسايرة التطور السريع لها، وكذا تقدير وتقييم الوسائل المالية وتحديد مصادر أجهزة التمويل؛

ج- **برنامج التطوير الإداري والتنفيذي:** والذي يضمن تطوير أساليب العمل في الجهات المقرر استخدامها لمختلف التعاملات الإلكترونية؛

د- **برنامج التطوير الفني:** يركز هذا البرنامج على تطوير الكفاءات من خلال إجراء التكوين في مجال التكنولوجيات الحديثة لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع، كذلك

1 - لعراج مجاهد نسيم، طويبي مصطفى، استراتيجية إقامة الحكومة الإلكترونية "المحاولة الجزائرية"، مرجع سابق، ص 215.

يهتم البرنامج بتحسين الكفاءة التشغيلية التي تتضمن استخدام أحدث الأجهزة والمعدات وقواعد البيانات وتحديث البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات (1).

ر- برنامج تنمية الكوادر البشرية: من خلال تدريب فرق العمل التي يتم تكوينها من جميع الجهات الحكومية التي تشارك في مشروع الجزائر الإلكترونية، ومن خلال تطوير فكر القيادات إلكترونياً ليتلاءم مع فكر الحكومة الإلكترونية وهذا بهدف القدرة على تحقيق الإدارة كل حسب اختصاصه؛

ز- برنامج الإعلام والتوعية: من خلال إعداد خطة تعريف المجتمع بمزايا التحول إلى مجتمع إلكتروني للاستفادة من هذا المشروع (2).

ثانياً: البرامج الأخرى المدعمة لعملية التحول الإلكتروني

وفي إطار دعم عملية التحول الإلكتروني لانتقال الإدارة العمومية الجزائرية من أسلوب تسيير تقليدي إلى أسلوب إلكتروني حديث، اعتمدت الدولة الجزائرية على غرار مشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013 برامج أخرى طموحة تسعى إلى عصنة الإدارة الجزائرية وتحديثها تتمثل في:

1- البرنامج الخماسي للاستثمارات العامة (2010-2014): ففي إطار جهود الجزائر في مجال عصنة الإدارة، يعتبر البرنامج الخماسي للاستثمارات العامة (2010-2014) برنامجاً طموحاً أقره الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ورصد له 286 مليار دولار للارتقاء بالجزائر إلى مصاف الدول الراقية (3)، حيث يشمل هذا البرنامج مختلف المجالات والأصعدة على كافة المستويات الإدارية

1 - بلعربي عبد القادر، لعراج نسيم، مغير فاطمة الزهراء، تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر مقال منشور في مجلة الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، الملتقى العالمي الدولي الخامس جامعة سعيدة، ص 09.

- فرطاس فتيحة، مرجع سابق، ص 2.317

- عبد السلام عبد الوهي، مرجع سابق، ص 3.65

الاجتماعية، الاقتصادية والبشرية؛ حيث تضمن البرنامج المحاور الأساسية؛ التالية:

- تحسين التنمية البشرية (40%)؛
- تطوير البنية التحتية (30%)؛
- تطوير الاقتصاد الوطني (20%)؛
- تحسين الخدمة الوطنية (10%)⁽¹⁾.

وقد كان للإدارة العمومية نصيبها من هذا البرنامج سعيا إلى رقمنتها وعصرنتها لأجل التكفل باحتياجات المواطن، والرقى بالخدمة العمومية إلى مستوى تطلعات المواطن وتوطيد سبل التواصل والحوار بين الإدارة العمومية والمواطنين من خلال التكيف مع التقدم التكنولوجي.

2- مشروع إصلاح الخدمة العمومية وترقيتها 2013: ضمن التوجه نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية

في الجزائر ولدعم التوجه التي عازمت الدولة ان تحذو حذوه، جاء مشروع اصلاح الخدمة العمومية وترقيتها، الذي أطلق في الثلاثي الأخير من 2013، وهي خطة أو خطوة جُسدت من خلالها الإرادة السياسة لمحاولة بناء إدارة حديثة وعصرية، هدفها قائم على تجسيد إدارة جزائرية إلكترونية على غرار مشروع الجزائر الإلكترونية الذي أطلق في 2006-2013، واستكملا للبرامج الإصلاحية السابقة⁽²⁾.

حيث استهدف هذا البرنامج في إطار إصلاح الخدمة العمومية وتسريع وتيرة تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الإدارة العمومية، من خلال وضع أهداف خاصة وأخرى مشتركة لكل دائرة وزارية، تخص الجوانب التالية:

- استكمال البنية الأساسية للمعلومات ووضع نظم إعلام مندمجة وتنمية الكفاءات البشرية؛

- نشر تطبيقات قطاعية متميزة؛

- فرطاس فتيحة، مرجع سابق، ص 1.314

- أمال بوقاسم، مرجع سابق، ص 2.31

- تطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة المواطنين والشركات والعمال وسائر الإدارات
الآخري (1)

3- مشروع بوابة المواطن الجزائري: وفي إطار تفعيل الإدارة الإلكترونية لا مركزيا، تم إطلاق موقع إلكتروني موسوم بـ " بوابة المواطن الجزائري " في يوم 13 أوت 2011، وهو موقع إلكتروني يعتبر بمثابة همزة وصل بين المواطن والإدارة، من قبل وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتعد بمثابة نافذة موجهة لتسهيل الاستعلام عن كل المعلومات والبيانات الإدارية عبر خدمة الانترنت، وتتضمن هذه البوابة خدمات إخبارية، والقوانين السارية المفعول، الدلائل، الاستثمارات والروابط كما تتضمن أخبار ذات أهمية بالنسبة للمواطن من استفسارات، أسئلة وأجوبة (2).

4- المرصد الوطني للمرفق العام: يعد المرصد الوطني للمرفق العام الذي تم الإعلان عن انطلاقه الرسمي في 19 مارس 2016، المتعلق أساسا بإصلاح آليات تسيير المؤسسات العمومية عبر مختلف القطاعات، إحدى أهم الهيئات المستخدمة من قبل الحكومة الجزائرية للسعي إلى مواصلة عصرنة خدمات المرفق العام، عن طريق الاستجابة لمختلف تطلعات المواطن ومقتضيات التطور التكنولوجي والتمدن والحداثة.

ويتكون المرصد من عناصر فاعلة في عملية التحويل الإلكتروني المتمثلة في كل من المجتمع المدني، السلطات، والإدارات المعنية من أجل تكوين إطار للتشاور، وقوة اقتراح بهدف ترقية الخدمات العمومية على مستوى عالي (3)، ويجتمع المرصد الوطني للمرفق العام كل سنة، وكلما دعت الضرورة لذلك لمناقشة أهم الأمور المتعلقة بإصلاح آليات المؤسسات عبر مختلف القطاعات، ويُعد تقريرا سنويا لرئيس الجمهورية يناقش فيه النتائج المتوصل إليها في السنة الجارية وبعض مخططات عمل السنة المقبلة؛

1- عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 131.

2- أمال بوقاسم، مرجع سابق، ص 31.

3- رانية هدار، مرجع سابق ص 131.

ومن خلال اجتماع المرصد الوطني للمرفق العام ليوم 08 فيفري 2019 فان من بين النقاط المهمة التي ركز عليها هو تنشيط الإجراءات الادارية وتخفيفها عن طريق الرقمنة ومشروع تحقيق 12 مليون بطاقة تعريف وطنية ببيومترية، إضافة إلى مشروع إصدار جواز السفر الالكتروني واستحداث الشباك الالكتروني للوثائق المؤمنة، كما ناقش مواضيع متعلقة بالرقمنة في قطاعات أخرى كرقمنة الدفاتر العقارية، وتعزيز استخدام التكنولوجيا في قطاع العدالة وتعزيز روابط الاتصال الإلكتروني بين مختلف إدارات العدالة، وتحسين ظروف الاستقبال والتوجيه عبر الوسائط الالكترونية في قطاع البريد والاتصال، وتم كذلك ادراج تقييم المرفق العمومي من قبل المواطن عن طريق الأنترنت.

كما أفاد رئيس المرصد، السيد عبد الحق سايجي، نجاعة استحداث السجل الوطني للحالة المدنية الذي مكن من استخراج جميع وثائق الحالة المدنية من أي بلدية او ملحقة وأتاح للجالية الوطنية الحصول على عقد ميلاد (خ12) وكذا إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالية في الادارات الموصولة بالأرضية البيومترية، وامكانية اصدار جواز سفر بيومتري عن طريق المحطة المتنقلة لتخفيف العبء عن العاجزين والمعاقين واستحداث جواز سفر استعجالي وإلغاء شهادة الكفاءة من ملف تجديد رخصة السياقة مع انشاء نظام الكتروني لمتابعة المدارس الابتدائية وعدة اجراءات أخرى في هذا القطاع⁽¹⁾.

الفرع الثاني: واقع الجاهزية الالكترونية في الجزائر

ارتكزت مساعي الدولة الجزائرية على توفير البيئة الملائمة لأجل تهيئة كل الظروف لإنجاح عمية التحول الإلكتروني، هذا من خلال مختلف الاستعدادات المتخذة لتشكيل الأرضة الأساسية لإنجاح هذا التحول، بدعم بواذر تطوير البنية القاعدية للاتصالات كحلقة محورية في تأسيس وبناء المجتمع الالكتروني، تطوير البنية التشريعية، ودعم الجاهزية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لإجراء المعاملات عن طريق الشبكات الإلكترونية ضمانا للتفعيل الحقيقي

1 - اجتماع المرصد الوطني للمرفق العام، يوم الخميس 08 فيفري 2019 بالجزائر العاصمة.

للإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي ببناء القدرات المحلية سياسيا، تشريعا تكنولوجيا، اقتصاديا، واجتماعيا.

أولاً: البنية القاعدية المحلية للتكنولوجيات الحديثة

اتجهت الدولة الجزائرية نحو بناء قدرات محلية في مجال التكنولوجيات الحديثة، من خلال السعي لتطوير البنية القاعدية للاتصالات ودمج مؤسسات محلية في العالم الرقمي؛ بحيث انطلقت بوادر السياسة الوطنية من خلال جوانب عديدة في مقدمتها شبكة الانترنت التي تسمح بإنشاء فضاء اتصال مستقل عن النموذج المادي، ويتيح توفر المعلومات في أي وقت وأي مكان، وهو ما يوجب ضرورة فك مركزية تسيير المعلومات بهدف تحسين نوعية عملية صنع القرار⁽¹⁾.

يعد لذلك انتشار الانترنت تقنية محورية في استراتيجية التحول الإلكتروني؛ حيث أن الجزائر عملت على الاستفادة من خدماتها، ومختلف التقنيات المرتبطة بها منذ شهر مارس 1994، عن طريق مركز البحث العلمي والتقني المستحدث من قبل وزارة تعليم العالي والبحث العلمي، حيث كان من ضمن مهامه الأساسية إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات اقليمية ودولية لتتطور تدريجيا نسبة الاشتراكات فيها، بوتيرة متوسطة الى ضعيفة نوعا ما نظرا لارتباطها بظروف واسباب مختلفة في أغلبها ضعف الدخل الفردي وصعوبة الربط الشبكي⁽²⁾.

وإن فتح سوق المنافسة ساهم في بروز مزودين آخرين لهذه الشبكة في قطاعات عامة وخاصة تتقاسم مهام التزويد بالانترنت مع مركز البحث العلمي والتقني، مما ساهم في ازدياد عدد مستخدمي الشبكة؛ بحيث وصل عدد الرخص الممنوحة للخواص عبر التراب الوطني 65 رخصة نهاية 2001، وقد تطور عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و 2017؛ حيث عرف نموا مستمرا و ايجابيا؛ إذ يتصفح أكثر من 13.10 مليون

-عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص171.

-نفس المرجع، ص217.

جزائري الأنترنت يوميا حسب دراسة قامت بها الشركة المختصة " امار للبحوث والاستشارات" إذ بلغ عدد المسجلين في الأنترنت الثابت والنقال 33.815 مليون في نهاية مارس 2017⁽¹⁾. وهنا يمكن القول أنه بالرغم من البدايات المحتشمة لتطور شبكة الأنترنت في السنوات الأولى لدخولها الجزائر، إلا أنه حاليا أصبحت شبكة اساسية في تقديم خدمات الاتصال؛ حيث كانت استفادة الافراد بداية من هذه الخدمة في نطاق محدودة يشمل الجانب العلمي والبحثي فقط ليتطور تدريجيا ليشمل قطاعات أخرى، كما عرفت بداية الربط بالأنترنت تركيزا على المؤسسات العمومية والخاصة قبل الانتقال للمنازل والأفراد.

وقد أنفقت الحكومة الجزائرية مبالغ مالية ضخمة منذ سنة 2003؛ حيث قدرت نسبة الإنفاق لدى وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بـ 18 مليار دينار جزائري في سبيل إحداث عمليات تطوير هذه التكنولوجيات⁽²⁾.

وبما أن إنجاز التحول الإلكتروني مرهون بتطوير التدفق السريع للأنترنت في الجزائر دُفعت استراتيجية الادارة الإلكترونية بفضل الأنترنت ذو التدفق السريع للهاتف الثابت، من خلال بلوغ أكثر من 70000 كلم من شبكة الالياف البصرية وهي تكنولوجيا تسمح بربط أسرع بخمسة مرات من الأسلاك النحاسية (من 20 ميغا أوكتي إلى 100 ميغا أوكتي)، كما تم تحسين أنترنت الهاتف النقال من خلال إطلاق خدمات الجيل الثالث سنة 2013، وخدمات الجيل الرابع سنة 2016، مما يضاعف تدفق الأنترنت ويسرعها بـ 10 مرات مقارنة بالجيل الثالث، وقد عرفت هذه التكنولوجيات إقبالا كبيرا من قبل مستعملي الأنترنت الجزائرية⁽³⁾ باعتبارها الأرضية الكامنة لتطوير الادارة الإلكترونية.

- سايج فطيمة، مرجع سابق، ص 75 _ 1.76

2- عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 122.

2- سايج فطيمة، نفس المرجع، ص 78.

ودائما في إطار عصنة الإدارة وتقريبها من المواطن، تعتبر نسبة النفاذ إلى شبكة الانترنت الضلع الرئيسي الذي يتوقف عليه في النهاية تحديث مشروع الحكومة الالكترونية من خلال الرفع من عدد مستخدمي هذه الشبكة؛

لذا سعت الدولة الجزائرية لبسط هذه الشبكات في كافة التجمعات والمناطق السكانية الجديدة والنائية وإقامة نظام للكشف عن الأعطال والإشراف على هذا النظام، كما عملت على اقتناء تجهيزات نفاذ جديدة وتركيبها في المناطق المحرومة واستبدال تجهيزات المشتركين البالغ عددهم أربعة ملايين بمعدل 900000 خط في السنة، وتسريع إنجاز شبكة الربط بالألياف البصرية البحرية (وهران إسبانيا مخطط orsec)، كما قامت بإنشاء وكالة تسيير اسم نطاق "DZ"، وإطلاق عملية وطنية لبلوغ استخدام مليون اسم نطاق "DZ" (1)، وإن كل هذا مرهون بجودة وقوة التدفق حتى يتسنى إمكانية استغلال هذه التكنولوجيات بالشكل المطلوب.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الدولة الجزائرية في الواقع قد تبنت مبادرات كثيرة من أجل تطوير بنيتها التحتية، بحيث أنفقت مبالغ مالية كبيرة وحققت تنفيذ العديد من البرامج لأجل التمهيد للأخذ بالإدارة الالكترونية على المستوى اللامركزي، إلا أن استفادة المواطن الحقيقية من شبكة الانترنت تتسم بسوء الخدمات المقدمة نظرا للانقطاعات المتكررة في الخدمات حيث تتواصل في ذلك أحيانا يوما كاملا، مما يؤثر سلبيا على الكثير من الأعمال والمهام الإلكترونية. وعلى الرغم كذلك من انتشار الهاتف النقال وزيادة نسبة مستخدميها غير أن هذه الميزة لم يتم استغلالها على الوجه الأمثل بسبب ضعف انتشار الانترنت، ونقص استخدام وتوفر الخدمات الإلكترونية إلى انعدامها، كما تحتل الجزائر المرتبة 123 عالميا سنة 2016 في مجال الجاهزية العامة للشبكات ومكوناتها الفرعية مما يجعلها في مصف الدول الضعيفة في مجال الجاهزية من ناحية البنية التكنولوجية (2).

1 - عبد الحكيم حططاش، مرجع سابق، ص 225.

2 - نفس المرجع، ص 249.

ثانيا: البنية التشريعية للتكنولوجيات الحديثة

يعد توفير الإطار القانوني والتشريعي الملائم إحدى أهم المتطلبات الرئيسية لتحقيق التحول الفعال نحو إدارة إلكترونية لامركزية، واتسمت المبادرة الجزائرية في توفير المنظومة التشريعية الإلكترونية بالضعف إلى غاية 2008 بالرغم من صدور القانون رقم 03-2000، والذي يمثل الإطار القانوني والتنظيمي لمسار الإصلاح في قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال حيث يعد هذا الأخير القطاع المسؤول عن تبني مشروع الجزائر الإلكتروني، وقد كان محل انتقادات واختلالات عديدة.

كما تم تنظيم ولأول مرة قطاع الانترنت كنشاط اقتصادي بموجب مرسوم تنفيذي رقم 98-278⁽¹⁾ المؤرخ في 25 أوت 1998 الذي يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها المعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 مؤرخ في 14 أكتوبر 2000 من أجل تحديد المعايير والشروط المتعلقة بكيفيات وضع الانترنت والاستفادة من خدماتها. ونلاحظ هنا أن المشروع الجزائري كان سباقا لتبني إصلاحات جذرية في قطاع الاتصالات استجابة لمختلف المتغيرات المتسارعة التي شهدتها الساحة الدولية، خصوصا في مجال الهاتف النقال وشبكة الأنترنت، إلا أنه تم تسجيل وتيرة متباطئة في استكمال مختلف الإصلاحات الإلكترونية؛ حيث عرفت المنظومة التشريعية الجزائرية ضعفا إلى غاية سنة 2008، بالرغم من انطلاق مشروع الجزائر الإلكترونية (2008-2013)، إلا أن الجزائر شهدت تأخر المشروع

2- أنظر المرسوم التنفيذي رقم 98-257 المؤرخ في 25 أوت 1998 بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 63 الصادرة في 25 أوت 1998 المعدل والمتمم بموجب المرسوم رقم 2000-307 مؤرخ في 14 أكتوبر 2000 المتعلق بشروط وكيفيات إقامة خدمات الأنترنت واستغلالها الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج ر عدد 60 صادر في 17 رجب 1421 الموافق 15 أكتوبر 2000.

في احتواء مختلف التعاملات الالكترونية من جهة، وتوفير الأرضية القانونية اللازمة للانتقال بالشكل الذي يتماشى مع الممارسات الدولية ومتطلبات مجتمع المعرفة، وتهيئة جو من الثقة لدعم عملية التحول.

ونظرا لحجية الإثبات في مختلف المعاملات باعتماد السند الورقي الذي يتمتع بحجية ثبوتية في كافة التصرفات القانونية التي تولد حقوقا أو واجبات، فإن عملية التحول الالكتروني سجلت تحولا في المعاملات العادية الى معاملات الكترونية؛ وبالتالي تغير في شكل الاثبات بإضفاء الحجية على المحررات الالكترونية من خلال إصدار القانون رقم 10/05 المؤرخ في 20 جوان 2005 المعدل والمتمم للقانون المدني، والذي سوى فيه المشرع الجزائري بين الكتابة العادية والكتابة الالكترونية عن طريق ادراج التوقيع الالكتروني والاعتراف بالكتابة الإلكترونية كوسيلة اثبات؛

وقد أُعدُّ بالتوقيع الالكتروني لأول مرة في المادة 323 مكرر من القانون المدني الجزائري معدل ومتمم، اذ وفقا للمادة 327 الفقرة 2 (1) تنص على " ...يعتد بالتوقيع الالكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر أعلاه..." وقد تأخر صدور تنظيم خاص بالتوقيع والتصديق الالكترونيين إلى غاية 2015 من خلال قانون رقم 04-15 (2) الذي تناول المسائل المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، اللذان يعدان أهم ضمانات وتقنيات ابرام المعاملات والعقود الالكترونية؛ حيث يبين شروط وواجبات مزودي خدمات التصديق وغيرها من الأحكام وهنا يثار إشكال تأخر الدولة الجزائرية في تأطير مختلف المعاملات الالكترونية حتى 2005 بالرغم من مضي الحكومة في مشروع الحكومة الالكترونية سنة 2008.

1 -- انظر المادة رقم 137 ف2 من قانون رقم 07-05 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 13 مايو سنة 2007، يعدل ويتمم الأمر رقم 75-58، المؤرخ في 20 رمضان، عام 1395، الموافق 26 سبتمبر، سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، ج ر عدد 31، الصادرة في 13 مايو 2007.

2-- أنظر المادة 327 ف 1 من نفس القانون.

أما في مجال حماية المعطيات الشخصية؛ فلضمان سرية وسلامة المعلومات الخاصة للمواطنين والشركات ومختلف الإدارات عند إجراء مختلف المعاملات الكترونياً، لم يصدر قانون في هذا الشأن إلى غاية سنة 2018 بصدر قانون رقم 07-18⁽¹⁾ المتضمن حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي للأشخاص الطبيعيين؛

بالرغم من صدور عدة نصوص قانونية متعلقة بالمعلوماتية أو بحرمة الحياة الخاصة إلا أنها لم تُشر إلى المعطيات الشخصية كحق يستوجب الحماية الخاصة نظراً لطبيعته الحساسة، لارتباطه بحرمة الحياة الخاصة للأفراد وبذلك تم تسجيل فراغ قانوني إلى غاية سنة 2018، مما يثير إشكال حول القانون الواجب التطبيق في المرحلة ما قبل صدور القانون الخاص.

وبما أن التعاملات الإلكترونية الناتجة عن هذا التحول هي عرضة للعديد من الاختراقات والاعتداءات الالكترونية، كان لزاماً أن تدعم المنظومة التشريعية الإلكترونية بجملة من النصوص المتعلقة بمكافحة الجريمة الالكترونية، بحيث صدر أول نص تشريعي جزائري في مجال الإجرام الإلكتروني في 26 جولية 2001 بموجب القانون رقم 01-09⁽²⁾ في المواد 144 مكرر و 144 مكرر 1 و 144 مكرر 2 والمادة 146 من قانون العقوبات الجزائري والمتعلق بجريمة السب والقذف إزاء رئيس الجمهوري، أو فيما يخص الديانة الإسلامية، أو ضد هيئات عمومية؛ حيث أدرج المشرع لأول مرة مصطلح " وسيلة الكترونية " أو "معلوماتية".

1-انظر قانون رقم 18-07 مؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2019، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

2-أنظر المواد 144، 144 مكرر 1، 144 مكرر 2، 146 من قانون رقم 09-01 مؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق ل 25 فبراير 2009، يعدل ويتم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق ل 8 يونيو 1966 والمتضمن قانون العقوبات، ج ر العدد 15، الصادرة في 08 مارس 2009، ص 03.

وبعدها صدر القانون رقم 04-15⁽¹⁾ مؤرخ في 10 نوفمبر 2004 وأورد في الفصل السابع منه تحت عنوان " المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات" في المواد من 394 مكرر إلى 394 مكرر 7، وقد تم تعديل هذا القانون بموجب القانون رقم 09-04 مؤرخ في 15 أوت 2009 متضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والإصالة ومكافحتها⁽²⁾.

ثالثا: البنية الاجتماعية الإلكترونية

لإيجاد البيئة الملائمة لتحقيق نجاعة في عملية التحول الإلكتروني، وما تتطلبه من تحضيرات يقتضي الأمر الاهتمام بالقدرات المجتمعية وتميبتها، وبالتالي العمل على الارتقاء بمجتمع المعلومات وتطويره كمنطق تفرضه مرحلة التحول الإلكتروني.

لذا فإن رأس المال البشري مكون هام لتحقيق التنمية الإلكترونية للحكومة؛ بحيث ندرس مدى جاهزية الإنسان كمستخدم للتكنولوجيا سواء كان الفرد مقدما للخدمة الإلكترونية أو مستهلكا لها؛ بحيث أن التعاملات الإلكترونية في ظل إدارة إلكترونية لامركزية تتطلب تسييرا من قبل موظفين وعمال، ذوي كفاءة وجاهزية إلكترونية في كافة المجالات باعتبارهم المورد الأكثر تعاملًا مع الأداة الإلكترونية والعنصر المسير لهذه التكنولوجية.

لذا وفي إطار ضمان تحول الكتروني ناجح، سعت الدولة الجزائرية الى تحسيس الموظفين بأهمية التحول واستعمال هذه التكنولوجيات في العمل اليومي للموظف، كما عملت على تهيئتهم من حيث التدريب على الاستعمال التقني والفني للوسائل والبرامج الإلكترونية، من خلال وضع برامج تدريبية وإعادة رسكلة العنصر البشري لأجل وضع كوادر بشرية مؤهلة ومدربة على العمل في هذا المجال لإدارة المشروع بشكل فعال، وإلا سيصبح عائقا امام أداء الخدمة الإلكترونية

1- انظر 04-15 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 01 فبراير 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج ر العدد 06، الصادرة في 10 فبراير 2015، ص ص 06_16.
2- عبد الحكيم حططاش، مرجع سابق، ص 235.

بصورة فعالة بفعل مقاومة التغيير، خصوصا وأن الطبيعة البشرية والإدارة الجزائرية اعتادت على ثبات واستقرار أسلوب ممارسة النشاط الإداري، ما أدخلها في روتين مقاوم لمختلف التغيرات ومعرقل لعملية التحول⁽¹⁾.

أما من ناحية المجتمع أي الجمهور المستقبل للخدمات، ركزت الجزائر في المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات بالجزائر في أبريل 2009 على ضرورة نقل المعرفة والخبرة لصالح البلدان النامية، لأجل تحسين مستوى اقامة مجتمع معلوماتي عالمي شامل كما بمبادرة وخطة جنيف وبرنامج عمل تونس المتعلق بالمجتمع المعلوماتي⁽²⁾.

ومن بوادر تكوين المجتمع الإلكتروني في الجزائر، العملية التحسيسية الكبيرة بشأن الاستراتيجية المتعلقة باستعمال تقنيات الاعلام والاتصال سنة 2000-2001-2003⁽³⁾، وفي هذا السياق وفي اطار تقييم نشر التكنولوجيات بين أفراد المجتمع والربط بالإنترنت يعد برنامج "أسرتك الأول" إحدى أهم مبادرات الدولة الجزائرية لتهيئة المجتمع إلكترونيا وتعميم المعلوماتية في أوساط المجتمع، إلا أنه لقي اشكالات تعوق عملية تحقيقه للأهداف المرجوة والتي تتمثل في غياب تمويل واضح لهذا البرنامج من قبل البنوك الخاصة، في ظل نقص الدخل لدى العديد من الأسر الجزائرية الأمر الذي دعا إلى إعادة النظر في البرنامج بشكل يتيح الاستفادة القصوى والحصول الميسر على الحواسيب؛ بحيث أنه إلى غاية 2008 كانت 2.5 % من الأسر الجزائرية مجهزة في آن واحد بحاسوب وخط توصيل بالإنترنت ذو التدفق السريع.

لذا تم بعث مشروع "أسرتك الثاني" من جديد بأهداف جديدة من قبل لجنة قيادة المجتمع المعلوماتي التي استحدثتها الجزائر، والتي تستهدف ضمن هذا البرنامج إلى توسيع نطاق استعمال التكنولوجيات الجديدة بين كافة شرائح المجتمع، بتدريب التلاميذ على استخدامها من خلال تزويد المدارس بالحواسيب والبرمجيات، وربطها بشبكة الأنترنت، والعمل على تزويد كل

-عبد الحكيم حطاطش، مرجع سابق، ص 1.54

-عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 2.129

-عبد الحكيم حطاطش، نفس المرجع، ص 3.223

موظف بحاسوب، لضمان الخدمات الإلكترونية في مختلف المؤسسات العمومية ليشمل حتى المهن الحرة، إضافة لإدماج فئات المعوقين ضمن هذا البرنامج لأجل القضاء على ما يسمى بالأمية الإلكترونية، وفي هذا الإطار تقوم الجزائر بتحقيق الوصول إلى عدد مشتركين يقدر بـ700 ألف مستفيد وتستورد 5000 كمبيوتر و250000 آلة نسخ سنوياً⁽¹⁾.

كما تسعى الدولة الجزائرية لتطوير آليات وحوافز استفادة المواطنين من تجهيزات وشبكات تكنولوجيايات الإعلام والاتصال، وتعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة، من أجل تأمين المساواة في ولوج الجميع إلى الخدمة الإلكترونية؛ حيث أكدت وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيايات الرقمنة إيمان هدى فرعون أثناء زيارتها إلى ولاية أدرار في 15 نوفمبر 2018؛ على أنه تقرر رسمياً تخفيض أسعار الأنترنت الثابتة حتى يتمكن كل الجزائريين من الاستفادة من الشبكة بأسعار معقولة ابتداءً من الفاتح جانفي 2019 بحيث يدخل هذا القرار وفق سياسة دعم المواطنين بتخفيض سعر 2ميغا بثمان 1600.00دج عوض 2400.00دج مع التحويل المباشر في التدفق لمن يملك 1ميغا من الاستفادة⁽²⁾.

المطلب الثاني

النماذج القطاعية لتفعيل اللامركزية الإلكترونية في الجزائر

لأجل اخذ نظرة ملموسة وواقعية تبرز مدى التفعيل الحقيقي للإدارة الإلكترونية على المستوى اللامركزي، استوجبت الدراسة الوقوف عند بعض التجارب القطاعية لمختلف الإدارات العمومية المتواجدة على مستوى المحلي بصفة عامة والتي خطت خطوات معتبرة للمضي في مسار التحول الإلكتروني كمرفق العدالة مرفق البريد، مرفق التعليم العالي والبحث العلمي...

1- عشوري عبد الكريم مرجع سابق، ص 127.

2- تصريح السيدة وزيرة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والرقمنة هدى إيمان فرعون، تفاصيل التخفيضات على أسعار

الأنترنت الجديدة وتدفقاتها، مقال منشور في بوابة الشروق، الصادر يوم 15 نوفمبر 2018، النسخة الإلكترونية، الموقع:

" [/https://www.echoroukonline.com](https://www.echoroukonline.com) -أسعار- الأنترنت الجديدة وتدفقاتها/ "

تاريخ الاطلاع يوم 15 اوت 2019، الساعة 14:00.

(الفرع الأول)؛ وبما أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية ساهمت في شكل كبير وفعال من خلال تطبيق مختلف البرامج لتحقيق التحول الإلكتروني على المستوى المحلي يتم عرض مصلحة الحالة المدنية كنموذج حقيقي وملموس لتفعيل اللامركزية الإلكترونية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: النماذج القطاعية لامركزية الإلكترونيّة عموماً

تحقيقاً للهدف الذي سعت إليه الجزائر من خلال مشروع الحكومة الإلكترونية الذي يشمل وضع شبكات ربط ما بين المؤسسات وما بين الوزارات يكون بمثابة البوابة الرقمية للحكومة التي ستسمح بالاتصال مع مختلف الهيئات العمومية إلكترونياً، باستعمال الوسائل التكنولوجية المتطورة⁽¹⁾، هذا ما يثبت أن الدولة الجزائرية قد خطت العديد من الخطوات في المجال الإلكتروني في قطاعات متعددة، لذا تتعدد النماذج القطاعية كمؤشرات عن تفعيل اللامركزية إلكترونياً، وعلى هذا الأساس لا يمكن وضع دراسة تحليلية معمقة على كل القطاعات بل سيتم عرض البعض منه على سبيل المثال فقط.

أولاً: رقمنة قطاع العدالة

يعد مشروع إصلاح قطاع العدالة أحد مشاريع الإصلاح الأساسية في برنامج الحكومة الجزائرية، والذي يرمي من ورائه إلى محاولة تحقيق النزاهة، وإقرار العدالة، والتأسيس لدولة الحق والقانون بمفهومها الجديد في ظل الحكم الراشد.

أما فيما يتعلق بالتنظيم والتسيير، يتوجه قطاع العدالة لتطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الهياكل الإدارية والتنظيمية للقطاع، في سبيل ضمان تحول إلكتروني في الخدمة العمومية المقدمة، وعلى هذا الأساس يعد كل من القانون رقم 15-03⁽²⁾ المؤرخ في 1 أفريل 2015 المتعلق بعصرنة العدالة وكذا القانون رقم 15-04⁽³⁾ المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، تكريساً جديداً لتأطير التحول ولاستغلال التكنولوجيات الحديثة

1 - عشوري عبد الكريم، مرجع سابق، ص 223_127.

2 - قانون رقم 15-03 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015، يتعلق بعصرنة العدالة، ج ر عدد 06، الصادرة في 10 فبراير 2015، ج ر عدد 2 مؤرخة في 25 يناير 2015، ص 16.

3-انظر القانون رقم 15-14، السالف الذكر.

لتحسين الخدمات العمومية، بحيث صرح وزير العدل "الطيب لوح" عند مناقشة مشروع القانون المتعلق بالعصرية قائلا "إن القانون يهدف أساس إلى وضع إطار قانوني يسمح بتحسين نوعية الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين مع تحديد الإجراءات القضائية من خلال الاستعمال الأمثل للمعلوماتية وتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال"¹، وعليه يمكن رصد أهم الإنجازات والتي تتمثل في:

1- الأنظمة المعلوماتية: هي أنظمة موجهة للمواطن والمتقاضي ولتحسين الخدمات العمومية التي يقدمها مرفق القضاء وتتشكل من:

- أ- النظام الآلي لتسيير الملف القضائي:** الذي يسمح بتسيير الملف آليا منذ تاريخ تسجيل القضية في المدني بمصلحة تسجيل الدعاوى، إلى غاية صدور الأحكام أو القرار، أما في المادة الجزائية ومنذ تاريخ الدعوة العمومية وصدور الحكم والقرار إلى غاية تنفيذ العقوبة، وفي هذا الإطار يمكن للمواطن الاطلاع على القضية التي تهمة من خلال الشباك الإلكتروني والحصول على أي معلومة تهمة دون الحاجة إلى التنقل إلى مكاتب الضبط، وبذلك يساهم هذا النظام في إضفاء الشفافية على العمل القضائي وفي التعامل مع المتقاضي، كما يسرع في عملية معالجة القضايا التي تطرح على جهاز العدالة.
- ب- النظام الآلي لتسيير الجمهور العقابي:** يتكفل النظام بتسيير ملف التنزيل منذ أول يوم لدخوله المؤسسة العقابية إلى غاية خروجه والتمكن من الحصول على قاعدة معطيات خاصة بالإجرام بمختلف أشكالها، كما يساهم في الحصول على بطاقة خاصة لكل مسجون يمكن الاعتماد عليها في حالة افادة المسجون بالإفراج المشروط أو اتخاذ أي إجراء آخر من طرف القاضي تنفيذ للعقوبات، كما يسرع في معالجة إجراءات العفو بكل فعالية.

1- بن يوسف، إصلاح الخدمة العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص الدولة ومؤسسات عمومية، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 1، 2015، ص ص 147_148.

ت- نظام صحيفة السوابق القضائية: هو نظام يكفل عملية تسليم الصحيفة رقم 03 للمواطن والصحيفة رقم 02 للإدارة العمومية في وقت قصير من طرف أي جهة قضائية متواجدة على التراب الوطني، كما يتم بواسطة هذا النظام معالجات حالات رد الاعتبار بقوة القانون آليا.

ث- النظام الآلي لتسيير الأرشيف التاريخي: يتكفل النظام بفتة المسجونين أثناء فترة التحرير الجزائرية بهدف حفظ الذاكرة الوطنية، من خلال تقديم شهادة التواجد بالسحب أثناء الثورة.

ج- نظام تسيير الأوامر بالقبض: يهدف هذا النظام لضمان الحريات الفردية من خلال توفير قاعدة معطيات وطنية تسمح بالتعرف على كل المبحوثين، في إطار القانون وكذا الذين كف البحث عنهم، ويتاح النظام في أيدي الضبطية القضائية لتنفيذ أوامر القضاء.¹

2- الأنظمة المساعدة على اتخاذ القرار ورسم السياسات المستقبلية: وتتمثل في:

أ- الخريطة القضائية: يساعد النظام الوزارة على المدى القديم بالتعرف على احتياجاتها والبعيد للقضاة، أمناء الضبط، مختلف الموظفين، إضافة إلى الهياكل كالمؤسسات العقابية.

ب- الجدول التحليلي: يعبر عن نظام يسمح بجمع كل الاحصائيات المتعلقة بالقطاع، التي تعيد على اجراء حصيلة تساهم في رسم الاستراتيجية المستقبلية.

ت- نظام تسيير المسار المهني للقضاة والموظفين: الذي يجسد التسيير العلمي للموارد البشرية.

ث- نظام تسيير ملفات مساعدي القضاء: يمكن من الحصول على قاعدة معطيات خاصة بكل المعلومات المتعلقة بالمساعدين القضائيين، باختلاف أصنافهم (خبراء، موثقين، محامين، محافظي البيع بالمزايدة، المترجمين) للتعرف على تعييناتهم، حركة تنقلهم، أماكن ممارسة النشاط، ومختلف ما يتعرضون له من عقوبات تأديبية.

1- تصريح وزير العدل حافظ الاختام الطيب لوح بلعيز، منشور خاص بوكالة الانباء الجزائرية، الأحد 25 مارس 2014 ص 10.

3- خدمات الشبكات الإلكترونية عبر الأنترنت: تكملة للأنظمة الإلكترونية السابقة، يعد الشبكات الإلكترونية البوابة التي تمكن المواطن من الاستفادة من خدمات الكترونية من خلال توجيه رسائل الكترونية عبر البريد الإلكتروني للاستفادة من إجابة بعد تشخيص القضية أو الاستفسار كما يُستفاد من إرشاده وتوجيهه إذا ما قدم استفسارات أو بحث في أي مسألة قانونية. كما يقدم الشبكات عددا من الوثائق القانونية ويضم كذلك تشكيلة مكتملة متعلقة بالتشريع الجزائري، القوانين الاتفاقيات الدولية الموجهة لرجال القانون إضافة إلى كتيبات ودلائل توضع تحت تصرف المواطن.

إضافة إلى كل هذا تم تزويد الموقع بمنندى ينظم فيه نقاشا عاما دوريا حول مسائل الساعة الهامة بغية نشر الثقافة القانونية، ووضع مصلحة الاستعلام والاستقبال في توجيه كافة الجهات القضائية، إلى جانب توفير موقع وزارة العدل فضاء إعلامي خدمي يعرض فيه الوزارة نشاطاتها كالإعلان عن المسابقات، المناقصات، نشاط الوزير⁽¹⁾.

وبالرجوع الى الواقع نشير الى أن هذه الخدمات الإلكترونية موجودة فعليا ومتاحة ضمن هيكل قاعدي أساسي يسمى الشبكة القطاعية " www.justic.dz "، والتي تعد شبكة داخلية ذات قدرة على ضمان الديمومة والاستمرارية لعصرنة العدالة واضفاء الأمن المعلوماتي، كما أن وزارة العدالة تتفرد بممول خدمات الانترنت يشمل مؤسسات قطاع العدل fournisseur de services interne⁽²⁾، الأمر الذي يجعل قطاع العدالة يسير في فضاء الاعلام والاتصال بالمواطن والمتقاضي، وهذا ما يجعل العدالة أهم القطاعات التي سارت في مواكبة التطور التكنولوجي فعليا.

¹ - نفس المرجع، ص ص 10 _ 11.

2 - حوار وزير العدل حافظ الأختام الطيب لوح بلعيز، منشور خاص بوكالة الأنباء الجزائرية، الأحد 25 مارس 2014، ص ص10_11_14.

ثانيا: رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

شهد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي توجها واضحا نحو تفعيل الادارة الالكترونية على المستوى المحلي، بتغيير اسلوب وطرق عمل الجامعة الجزائرية التقليدية في ظل تحول المنظومة الخارجية الالكترونية وظهور مفاهيم جديدة كمبادرة الجامعة الافتراضية، التي تسعى الى ترقية جامعات البحر المتوسط نحو التعليم عن بعد.

لقد تم الاعتماد على خدمات الجامعة الالكترونية لدى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في العديد من المجالات؛ بحيث تتوفر العديد من المخابر، مراكز البحث والجامعات على التغطية الكاملة من طرق الشبكة، وهذا لمواكبة التطور التقني والتكنولوجي، ويمكن عرض محاولة تفعيل تقنيات الادارة الالكترونية في هذا القطاع من خلال:

1. **التسجيلات الجامعية:** بتمكين الطلبة الجدد حاملي البكالوريا من الاستفادة من التسجيل الاولي عبر الانترنت، بملء بطاقة الرغبات في شكل استمارة الكترونية ليتم اتاحتها بمجرد اعلان نتائج البكالوريا عبر مواقع الكترونية منها:

- www.mesrs.dz

- www.orientation.ini.dz

- www.ini.dz

حيث يتمكن الطالب من الدخول الى الموقع عبر الرمز الشخصي له ضمن كشف النقاط لتتم عملية التوجيه عبر المعالجة المعلوماتية الوطنية لبطاقة الرغبات لحاملي شهادة البكالوريا؛ بحيث يتعرف الطالب على قائمة الميادين والجنوع المشتركة والفروع التي يمكن له الاستفادة من التسجيل فيها ويقوم بتحميلها وطبعها. كما يمكن الطالب من اجراء التصحيح وتعديل البطاقة للمرة الثانية بعد ايداعها في شكل استمارة نهائية، ليتم معالجة هذه الخيارات الكترونيا والتوجيه وفق نظام المعالجة المعلوماتية الوطنية ومنح فرص للطعن واعادة التوجيه.

كما يتيح الموقع إمكانية الاستفادة من الخدمات الجامعية كالمنحة، الاطعام، النقل، مما يترجم التوجه الفعلي للمنظومة الجامعية نحو تطبيق الخدمات العامة الالكترونية، مما يساهم في تخفيف ظاهرة الطابور في مراكز التسجيل الاولي داخل الجامعات، وتخفيض تكلفة السفر والتنقل للطلبة من جهة وترشيد استخدام الموارد داخل الجامعة من جهة اخرى،

فوفقا لإحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قد وفرت ما قيمته 100 مليار سنتيم سنة 2017 حسب خبير في تكنولوجيا الاعلام والاتصال (1) كما يوفر السرعة والدقة في توفير الخدمات على الخط، وازهار عنصر الحياد والشفافية في عملية التوجيه من خلال التعامل الالي مع المعطيات.

2-بوابة التسجيل الالكتروني للماستر: كما قدمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خدمات الكترونية اخرى للطلبة الجامعيين من خلال فتح بوابة الكترونية للتسجيل في الماستر سنة 2018 وكذا البوابة الالكترونية المتعلقة بالتسجيل الالكتروني للدكتوراه. وقد شهدت تجربة الجامعة الجزائرية فيما يخص الماستر الالكتروني مشاكل عديدة بسبب التوجيه الغير العادل في حد وصف الطلبة، مما دفع لشن احتجاجات كثيرة ادى بالوزارة الى مراسلة الجامعات للإعلان عن تقديم طعون على مستواها، وحملت مسؤولية عدم القدرة على تسيير الارضية الرقمية لرؤساء الجامعات.

¹ منشور رقم 01 مؤرخ في 15 شوال عام 1440هـ الموافق لـ 2019/06/18 المتعلق بالتسجيل الاولي وتوجيه حاملي شهادة الباكلوريا بعنوان السنة الجامعية 2020/2019.

ثالثاً: رقمنة قطاع البريد الجزائري

تمثل مؤسسة بريد الجزائر إحدى المؤسسات العمومية التي سعت إلى إدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مختلف الخدمات المقدمة للمواطنين، والتي يمكن برمجتها فيما يلي:

1- **الشبكات الإلكترونية:** وتشمل كل الأجهزة الإلكترونية التي تسمح بعملية سحب الأوراق النقدية آلياً من قبل مختلف المتعاملين معها (1).

2- **بطاقات السحب الإلكترونية:** هي بطاقة تقدم خدمات مالية لدى مؤسسة بريد الجزائر مع وجود شبكات إلكترونية بحيث يمكن من خلالها المواطن من سحب النقود من أي شبكات بريدي أو موزع إلكتروني عبر الوطن بكل أمان وسرعة. ودعماً لسرعة الاستجابة وتلبية طلبات المواطنين في الحصول على الخدمة بشكل متواصل، قامت مؤسسة بريد الجزائر بتوزيع ستة (6) ملايين بطاقة، إضافة إلى تأسيس 560 مركز سحب إلكتروني لبريد الجزائر، وتم مباشرة توفير وتعميم استعمال البطاقة من الفاتح جانفي 2007 حيث تم اختيار الجزائر العاصمة كمرحلة أولى لتشمل العملية باقي الوطن (3).

وقد خصت مؤسسة بريد الجزائر مبلغ 25 مليار دينار لتطوير خدمات بطاقات السحب الإلكترونية كما وسعت من شبكة البريد والمواصلات إذ وصل عدد المكاتب البريدية إلى 3310 مكتب منها 3190 موصولة بشبكة الإعلام الآلي، ومليون حساب جاري. وسعت المديرية العامة لبريد الجزائر في إطار تجسيد الخدمات العامة الإلكترونية لتحمل 4.5 مليون بطاقة مجددة سنة 2009 في حين بلغ عدد البطاقات الموزعة معدل 47% كما سعت المؤسسة آنذاك إلى بلوغ 7 ملايين بطاقة موزعة بداية من 2010 (2).

1- تصريح السيد نور الدين بوقارة المكلف بالإعلام لدى المديرية العامة لبريد الجزائر، "يومية المساء" متاح في <http://www.elmassa.com/ar/content/view/1964/>، تاريخ الاطلاع يوم 5 ماي 2019، الساعة 18:00.

2 - عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 140_141.

ومن بين الخدمات الإلكترونية التي تنتجها مؤسسة بريد الجزائر من خلال بطاقة السحب الإلكتروني ما يلي:

- خدمات سحب الاموال للمواطنين مدعمة العمليات التقليدية للسحب غير انها تتفوق عليها كونها خدمات متاحة في اي وقت كان ليلا او نهارا وفي ايام العطل؛
- خدمات الاطلاع على الرصيد؛
- خدمات طلب نماذج من الصكوك البريدية بعد ملء استمارة الالكترونية التي يتم استظهارها على الموزع الالي للنقود الورقية.

3-خدمات عبر شبكة الانترنت: وتشمل هذه الخدمات الاطلاع على الرصيد انطلاقا من رقم الحساب الجاري البريدي (CCP)، وخدمات طلب نماذج من الصكوك البريدية من خلال ملء استمارة الكترونية، اضافة لخدمات الحصول على كشف العمليات الحسابية.

بالرغم من من ايجابية رقمنة مؤسسة بريد الجزائر من خلال مختلف الخدمات التي توفرها للمواطنين، الا انها تعاني من المشاكل فيما يخص انهاء صلاحية البطاقة المغناطيسية والتي اثارت شكاوى العديد من المواطنين بسبب تعطل مصالحهم مما يؤدي بهم الى الرجوع الى السحب التقليدي، بالإضافة الى تحديد المبلغ القابل للسحب مما يعرقل سحب المبلغ بالكامل من قبل الافراد ، بالإضافة لمشكل التغطية بالموزعات الالية للنقود في العديد من المناطق؛ هذا كله خلق تصورا سلبيا لدى المواطن لعدم توعيته ما جعله لا يقبل على الخدمة الالكترونية واحيانا اخرى يؤدي الى تخليه عنها (1).

الفرع الثاني: مصلحة الحالة المدنية نموذجا حقيقيا عن تفعيل اللامركزية الالكترونية

ساهمت وزارة الداخلية والجماعات الاقليمية في عملية رقمته مصالحها الادارية اللامركزية بشكل فعال؛ بحيث تقدمت في مسار تكنولوجيات الاعلام والاتصال من خلال ما يسمى بالبلدية الالكترونية في إطار البرامج التنموية الهادفة الى تطوير قطاع الداخلية، حيث جعلت من مصلحة

1-عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص143_144.

الحالة المدنية نموذجا لمختلف الخدمات الالكترونية التي تقدمها للمواطن مما يجسد فعليا تبني الادارة الالكترونية على المستوى المحلي.

أولاً: مشروع البلدية الالكترونية

تعتبر البلدية الالكترونية بمثابة الفرصة السانحة للحكومة والجماعات المحلية من اجل تلبية حاجيات المواطن وكذا الوصول للتنمية الاقتصادية على المستوى المحلي ، لذا باشرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في تجسيد خطة طريق من اجل العصرية ، تتصب ضمن برنامج رئيس الجمهورية المتعلق بتشجيع استعمال تقنيات الاعلام والاتصال، لبلوغ التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذا تطوير سبل التسيير في الدولة على المستوى المحلي، مما ساهم في توفير المال والوقت والموارد المستخدمة، وجودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطن زيادة على تخفيض نفقات الدولة من خلال التخلي عن التسيير التقليدي الورقي (1).

انطلقت العملية التجريبية للبلدية الالكترونية من بلديتي حسين داي وباب الواد بالجزائر العاصمة، ثم وضعت الدولة الخطوة الاولى في طريق العصرية بافتتاح اول بلدية الكترونية في الجزائر وذلك بالمقر الفرعي للحي الاداري 560 مسكن بباتنة، ليتم تعميمها على المستوى الوطني والتي تمكن من سحب الوثائق الادارية خلال ثوان على مستوى الشباك الالكتروني، وتجسد هذه التقنية امكانية اعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية دون ان يضطر المواطن الى التنقل الى مقر الحالة المدنية، تستطيع ايضا في نفس الظروف اصدار شهادات الزواج والوفاة وغيرها من الوثائق الادارية (2) .

زيادة على ذلك انشاء بوابة " المواطن الالكترونية " الذي أطلقته وزارة الداخلية في اواخر سنة 2013 كالية تختصر ارشيف كل مواطن في وقت واحد يتبعه مدى الحياة، يمكن من

1- بهلول سمية، دور الادارة الالكترونية في تفعيل ادء الجماعات الإقليمية في الجزائر، اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص ادارة محلية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر 2018، ص 259.

2- عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 66.

خلاله استخراج كل الوثائق الادارية وفق نظام الكتروني يعمل على اصدار جميع الوثائق مطبوعة على بطاقة الرقم الالكترونية التي تتمثل في بطاقة التعريف الوطني بشكلها الالكتروني بدل الدفتر العائلي (1).

وفي هذا السياق اتخذت وزارة الداخلية، العديد من الإجراءات في سبيل تقديم خدمة عمومية نوعية للمواطنين الذين أصبح بإمكانهم استخراج كافة الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية من أقرب بلدية بغض النظر عن البلدية التي ولد فيها زيادة على وثائق أخرى الكترونية كبطاقة التعريف وجواز السفر البيومترية، وهذه العملية استأصله الطوابير التي كانت تشهدها الدوائر والبلديات على حد سواء.

وبلغة الأرقام فان نسبة تغطية البلديات المقدر عددها 1644 بلدية بالوسائل التكنولوجية قدر في البلديات الكبرى بـ 90 % خاصة في العاصمة والبلديات المجاورة لها، وبالنسبة للبلديات النائية توجد وسائل تعرقل عملية الرقمنة منها خطوط الانترنت.

ولأجل الإحاطة أكثر بالأسباب التي تقف أمام إنجاز عملية تجسيد البلدية الالكترونية تم أخذ ولاية الجزائر العاصمة كنموذج بحيث تم تعيين لجنة ولائية للاتصال وتكنولوجيا الاعلام وقامت بتنظيم خرجات ميدانية، كشفت من خلالها أن مستودع البلدية الذكية قد لقي العديد من العوائق والصعوبات بدءا من ضيق مقرات البلديات والدوائر مرورا إلى افتقار أغلبيتها لشبكة الانترنت والانقطاعات المتكررة، وصولا إلى نقص التأطير والتكوين لدى العاملين وبذلك نقول اذا كان هذا هو الحال في العاصمة التي اختيرت كنموذج فان المشاكل في الجزائر العميقة خاصة المناطق النائية لا تنتهي لغياب أبسط مقدمات استخدام التكنولوجيا.(2)

1 - أمال بوقاسم، مرجع سابق، ص 32.

2- عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق، ص ص 68 _ 69 _ 70.

ثانيا: مديرية السندات والوثائق المؤمنة عنصر فاعل في تجسيد البلدية الإلكترونية

تعد مديرية السندات والوثائق المؤمنة عنصرا فاعلا في تطبيق استراتيجية البلدية الإلكترونية من خلال برنامج وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الذي يرمي إلى تجسيد جانب العصرية وإنتاج وتسليم الوثائق الإلكترونية البيومترية المؤمنة ورقمنة المرفق العام وضمان تعميم استعمال هذه الوثائق وكذا تعتمد الإدارة الإلكترونية بما يسمح في تطوير العلاقة بين الموظف والإدارة⁽¹⁾.

ومن بين الإنجازات التي حققتها هذه المديرية في أرض الواقع من خلال كفاءات جزائرية مؤهلة ما يلي:

1- **الشباك الإلكتروني:** هو تقنية مهمة تسمح بالتسليم والدراسة الآلية لطلبات مختلف الوثائق البيومترية على مستوى البلديات عن طريق دراسة سريعة ومؤمنة لطلبات الوثائق البيومترية وتخفيف الملفات وتحسين شروط الاستقبال؛ بالإضافة إلى تحسين العلاقة بين الموظف والإدارة بحيث أنه وفي إطار استراتيجية ترشيد المصاريف وتقليص تكاليف طباعة مختلف الوثائق والاستمارات من خلال حذف بعض وثائق الحالة المدنية (50% من استخدام الورق) فإن الشباك الإلكتروني الذي وضع حيز التنفيذ من 2017/12/13 على مستوى بلديات ولاية الجزائر سعيهم قبل نهاية سنة 2018 على كافة التراب الوطني.

وأن إنجاز الخدمات المقدمة من قبل الشباك الإلكتروني المطور والمهم يعتمد على استقلال قاعدات البيانات المركزية كقاعدة بيانات الوثائق البيومترية، السجل الوطني للحالة المدنية إضافة إلى السجل المركزي، لرخص السياقة الذي يعد قيد الإنجاز حاليا منذ شهر ماي 2019⁽²⁾.

1- ايمان حاج جيلالي، تنمية ولايات الجنوب الكبير، مكاسب استراتيجية تصاعدية، مقال منشور في مجلة الداخلية، العدد 2 قصر الحكومة، شارع الدكتور سعدان، الجزائر، جويلية 2018، ص 33.

2- نفس المرجع، ص ص 36_37.

2-البوابة الإلكترونية: تم وضع هذا الموقع بهدف ضمان المتابعة الآنية لمراحل دراسة وإنتاج الوثائق البيومترية بفرض تسهيل هذه العملية وضمان أحسن تنسيق بين السلسلة المحلية والمركزية. ووضعت هذه البوابة حيز التنفيذ منذ أبريل 2015 تحت تصرف كل الدوائر، البلديات والفتصليات الجزائرية بالخارج، بطلب تسليم، استعمال وتحديد الوثائق البيومترية، لاسيما جواز السفر البيومتري، بطاقة التعريف الوطنية البيومترية من خلال اطلاق موقع الكتروني للمواطنين للاستعلام، وطبع استمارة طلب جواز السفر البيومتري، تحميل الصور الرقمية، اختيار موقع دفع الملف واتخاذ الموعد، وبالنسبة للمواطنين الحاملين لبطاقات التعريف الوطنية البيومترية يمكن لهم في حال طلب وثيقة أخرى بيومترية كجواز السفر البيومتري تقديم طلب بالبطاقة الوطنية البيومترية دون الحاجة إلى اللجوء إلى مكان دفع الملف.

ثالثا: رقمنة سجلات الحالة المدنية

تعد رقمته سجلات الحالة المدنية أهم الانجازات التي تحقق في إطار خارطة الطريق الوزارية حيث سمحت هذه العملية بعصرنة المرفق العالم للحالة المدنية عن طريق استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال على مستوى البلديات وملاحقتها، وحفظ سجلات الحالة المدنية عن طريق رقمتها، تقليص آجال تسليم الوثائق، وتحسين جودتها وتقريب الإدارة من المواطن بالإضافة إلى إعداد السجل الوطني الرقمي للحالة المدنية؛ وقد مر مشروع الحالة المدنية بمجموعة مراحل تتمثل في:

1- رقمنة السجلات الورقية للحالة المدنية، وإدخال بيانات أكثر من 98 مليون صورة لشهادات الميلاد، الوفاة وعقود الزواج، والتي تم مسحها وتشكيل قاعدة بيانات على مستوى البلديات وقاعدة وطنية تشمل 65.8 مليون شهادة ميلاد، 17.4 شهادة وفاة، 15.2 مليون عقد زواج.

2- إصدار وثائق الحالة المدنية (شهادة الميلاد، الوفاة، عقود الزواج) في أقل من دقيقة على مستوى أي بلدية أو أي ملحقة على مستوى التراب الوطني.

3- تطهير نسخ البيانات الهامشية عن طريق تقاطع قواعد البيانات (شهادة الميلاد، الوفاة عقود الزواج).

4- ربط مختلف القطاعات بسجل الحالة المدنية حتى يتسنى لها الاطلاع على قواعد البيانات دون طلب أي وثيقة من المواطن.

5- تنبيه للنسخ الأتوماتيكي للبيانات الهامشية (1).

ويشكل اعتماد رقم تعريف وطني موحد مهم لتمييز الشخصية كما يعد دعامة أساسية لا غنى عنها، عبر ربط قواعد البيانات خاصة مع تعدد الوثائق البيومترية؛ بطاقة التعريف الوطنية البيومترية، جواز السفر البيومتري، رخصة السياقة البيومترية، وهو ما سيسمح باستكمال السجل الوطني للسكان (2).

وتهدف هذه الاستراتيجية الوزارية الي تجسيد الحكومة في الإدارة، وتقريب الإدارة من المواطن والتخفيف على المواطن من أعباء مالية، واقتصاد الجهد والوقت إضافة للتكريس السلس للمعلومات بين الإدارة والمواطن، والسعي للوصول إلى مواطن فعال في تنمية بلديته من خلال لا مركزية استخراج الوثائق الشخصية ما سيساهم في تكريس مرفق البلدية كمرفق لا مركزي الكتروني.

وإن استخراج مختلف هذه الوثائق الإلكترونية يتم على مستوى البلدية باعتبارها قاعدة اللامركزية في حين كانت تتقاسم الأدوار مع الدائرة التي تعد هيئة عدم التركيز في استخراج بطاقة التعريف الوطنية البيومترية، جواز السفر البيومتري، إلا انه اليوم، ومن خلال توسيع خدمات الحالة المدنية للبلدية يثار تساؤل ملح، لماذا وسع المشرع من خدمات الحالة المدنية للبلدية؟ وهل يعد ذلك نعمة أو نقمة بالنسبة للجماعات المحلية؟، أما بالنسبة للدائرة فإلى جانب أنها هيئة معدمة الوجود القانوني، ماذا تعني تجريدها من العديد من الخدمات لاسيما استخراج الوثائق الإلكترونية التي تحضي بأهمية كبيرة؟

1- إيمان حاج جيلالي، مرجع سابق، ص 29.

2- بهلول سمية، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر، مرجع سابق، ص 262.

رابعاً: الوثائق البيومترية لمصلحة الحالة المدنية:

تنظم مصلحة الحالة المدنية التواجد القانوني للفرد داخل الاسرة والمجتمع، وتعتمد على أهم الاحداث المميزة لحياته منذ الولادة إلى الوفاة، وهو ما يجعله بحاجة إليها طلبة حياته، وبذلك فان استفادته من الخدمات عن طريق المواقع الخدماتية المتصلة بالبلديات على شبكة الأنترنت يساهم في تجنبه مشاق التنقل، ويدعم مناخ الثقة والأمان لسرعة الاستجابة وأصدرا الوثائق التي تهمة الالكتروني عبر الموقع (1).

تضمن مديريةية السندات والوثائق المؤمنة من خلال الإنجازات المذكورة سلف على ادخال وسائل تكنولوجيا جديدة في انتاج الوثائق الإدارية الحساسة وفتح مجال جديد للدولة والمواطن الذي تكون له وثيقة عصرية مؤمنة ما يجعله محصنا من كل محاولات انتحال الشخصية.

وإن عملية التحكم في التكنولوجيا مست في بادئ الأمر جواز السفر البيومتري ثم بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية بالتنقيط والتي تمثل تقدما ملحوظا في محاربة تزود الوثائق الشخصية ثم رخصة السياقة البيومترية الالكترونية بالتنقيط، ثم بطاقة ترقيم العربات، كما يلي:

1- جواز السفر البيومتري: يعد أول وثيقة شخصية الكترونية متضمنة لتقنيات الأمن الجديدة كما يتضمن شريحة إلكترونية أين تخزن بيانات مالكة، صورته، بصماته، إمضاءه الرقمي والبيانات المتعلقة بعنوان السفر، ويعتبر بيومتري لأنه يحتوي على صورة طبيعية وبصمات تسمح بالمصادقة على هوية مالكة بفضل تقنيات التعرف الآلي (2)،

ويسمح جواز السفر البيومتري بتحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية لا سيما فيما تعلق بمحاربة الاحتيال، جريمة الإرهاب، بالإضافة إلى ضمان توافقية استعمال وثيقة السفر على الصعيد الدول ومرور المواطنين عبر إجراءات التشغيل الآلي لإجراءات التحقق من الوثائق، زيادة

1- فرطاس فتيحة، مرجع سابق، ص ص 3_9.

2- للتعرف على تفاصيل الشروط التقنية التي حددها المشرع لجواز السفر الالكتروني، راجع قرار مؤرخ في 26 ديسمبر 2011 بحددة المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري الالكتروني، ج ر العدد 01 الصادر في 14 جانفي 2012.

على امتثال الوثيقة للمعايير الدولية بحيث تعد الطريقة التي اعتمدها الجزائر هي الأكثر استعمالاً في العالم.

وقد تم استصدار حوالي 12 مليون جواز سفر إلى غاية سنة 2018، علماً أن الشروع في إنجاز هذه الوثيقة الإلكترونية تم منذ شهر أوت سنة 2010 في إطار مشروع تجريبي في عينة من البلديات (1)، ويتسم مسار منح الوثيقة بالسرعة بحيث يتم استخراجها في ظرف زمني لا يتعدى الأسبوع الواحد مما يساهم في ربح الوقت من خلال لا مركزية إنتاج الوثائق، بإرسال رسالة نصية إلى رقم الهاتف المحمول تُعلم من خلاله بتاريخ ومكان استلام جواز السفر الإلكتروني (2).

2- بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية: تشكل رمزا طموحا لعصرنة الدولة وفتح المجال لخدمات محورها المواطن وحماية هويته، بحيث تعد بطاقة ذات آخر جيل من الرقاقات المطلقة والمنتجة من طرف مديرية السندات والوثائق **المؤمنة**، من خلال استبدال الوثيقة الورقية بوثيقة إلكترونية تركز على التحقق من البصمات وخصائص رقمية أمنية بفضل التصديق الإلكتروني والإمضاء الرقمي، وكذا جملة التطبيقات التي تسهل من الحياة اليومية للمواطن وتعد صالحة لمدة 10 سنوات بالنسبة للبالغين، وخمسة سنوات بالنسبة للقصر الأقل من 19 سنة.

يتم استخراج هذه البطاقة وفق إجراءات مبسطة ومسهلة، وللإشارة فإن إنجاز أول بطاقة تعريف إلكترونية كان في 30 جانفي سنة 2016 تسلمها وزير الداخلية قائلاً: "تعد هذه البطاقة مفتاح الإدارة الإلكترونية"، وتم التكفل الأول بإنجازها وتسليمها لطلبة البكالوريا كفتة أولى في المجتمع لتليها لاحقاً باقي شرائح المجتمع³، وقد تم إصدار حوالي 09 ملايين بطاقة تعريف وطنية إلى غاية شهر جويلية سنة 2018 منها 3.7 مليون طلب عبر الأنترنت (4).

1- إيمان حاج جيلالي، مرجع سابق، ص ص 34_36.

2- أمال بوقاسم، مرجع سابق، ص 33.

3- المرسوم الرئاسي رقم 17-143، مؤرخ في 18 أبريل 2017، يحدد كفاءات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها ج ر العدد 25، الصادرة في 19 أبريل 2017.

4- إيمان حاج جيلالي، نفس المرجع، ص 36.

وفي إطار تعميم إصدار بطاقة التعريف الوطنية دعت وزارة الداخلية في 25 جويلية 2019 كافة المواطنين الحاملين لبطاقة التعريف الورقية لطلب الحصول على البطاقة البيومترية من أي بلدية تابعة لولاية اقامتهم على أن تحدد لاحقا تاريخ انتهاء التداول والسحب النهائي لبطاقة التعريف الوطنية الورقية، ومددت صلاحية بـ10 سنوات و05 سنوات بالنسبة للقصر الأول من 19 سنة.

3- رخصة السياقة البيومترية: تواصلت المجهودات في مجال عصنة الخدمة العمومية من خلال إطلاق ثالث وثيقة بيومترية في أفريل 2018، والتي تتمثل في رخصة السياقة البيومترية الالكترونية بالتنقيط ونتجت هذه الوثيقة عن نظام أمني عصري (شريحة الكترونية، بيانات بيومترية وفق معايير دولية) مما يسمح باستعمالها طبقا لشروط العصنة.

وسمح الاجراء لمديرية السندات والوثائق المؤمنة الى جانب انتاج وتسليم رخصة السياقة البيومترية بالتنقيط بأن تكون الزعيمة في التحكم في الرقمنة، باستغلال رخصة سياقة ذات معايير دولية، وفيما يتعلق بالسلامة المرورية والوقاية من حوادث المرور أتيح لها امكانية تسير مخالقات المرور والنقاط.

وقد مرت هذه الوثيقة بمرحلتين؛ حيث يتم تسليمها على مستوى بلديات ولاية الجزائر عن طريق المشروع الجديد المتعلق بالشباك الالكتروني الموحد الذي يصدر الوثائق المؤمنة، أما المرحلة الثانية تتعلق بتعميم الشباك الإلكتروني الموحد ورخصة السياقة البيومترية عبر كافة بلديات الوطن (1)؛

بحيث شرع في استصدار هذه الوثيقة الإلكترونية منذ شهر ماي 2019، وقدر عدد رخص السياقة البيومترية التي كان مخطط أن تسلم سنة 2018 بـ 01 مليون رخصة سياقة لتصل إلى 07 ملايين سنة 2020، وفي غصون 2021 ستنتج حوالي 46 مليون وثيقة بيومترية، وحسب مخطط الوزارة الوصية فإن سنة 2022 هي نهاية عملية استبدال رخص السياقة الكلاسيكية، غير أن واقعا قد تأخر مشروع رخصة السياقة البيومترية سنة كاملة بحيث

1 -إيمان حاج جيلالي، مرجع سابق، ص 35.

لم يدخل حيز التنفيذ إلا بدخول سنة 2019 بشهر ماي بسبب عراقيل حالت دون السير الجيد للبرنامج المخطط.

5-بطاقة ترقيم العربات: بنفس الوثيرة التي وضعت بها حيز الخدمة رخصة السياقة البيومترية تعمل وزارة الداخلية على تجسيد مشروع الشهادة الالكترونية للمركبات، وهذا بالعمل مع مختلف القطاعات الوزارية المعنية ومصالح الأمن، لاسيما من أجل المصادقة على التركيبة التقنية للوحة الترقيم الموحدة للعربات؛ بحيث:

- 1- يتم استحداث رقم وطني موحد للمركبات.
- 2- يتم إصدار الشهادة الالكترونية لكل مركبة مرة واحدة.
- 3- لا تجدد الشهادة عند تغيير مالك المركبة (1).

1 -ايمان حاج جيلالي، مرجع سابق، ص 29.

المبحث الثاني

تقييم اللامركزية الإلكترونية في الجزائر

تماشيا والأهداف الرامية للكشف عن مدى تفعيل الادارة الالكترونية على المستوى اللامركزي، تُعد عملية تقييم واقع هذا التفعيل لمختلف مظاهر اللامركزية الالكترونية في الجزائر مهم للوقوف على الوضعية الحالية لدرجة تحقيق التنمية المحلية الالكترونية، ومدى نجاعة تحقيق استراتيجيات واهداف المشروع الرقمي، من خلال عرض نتائج التحول الالكتروني في الادارة الجزائرية المحلية (المطلب الأول) للكشف عن النقاط الايجابية وتعزيزها ومحاولة تقصي أوجه الإخفاقات المسجلة من خلال تبيين النقاط السلبية والعمل على معالجتها، ضمن نظرة مستقبلية استشرافية، يكشف من خلالها على آفاق تفعيل اللامركزية الالكترونية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة(المطلب الثاني).

المطلب الاول

نتائج تطبيق اللامركزية الالكترونية

يترتب عن تطبيق الادارة الالكترونية التي تنعكس بصورة جلية على الموظفين والمواطنين والادارة على حد سواء، العديد من الآثار الايجابية، إلا ان لهذا التطبيق العديد من الآثار السلبية التي ستبرز من خلال نقاط وجوانب معينة اداريا، اجتماعيا، اقتصاديا...

الفرع الأول: الآثار الايجابية اللامركزية الالكترونية

ان تبني النمط الالكتروني على مستوى الإدارة المحلية ساهم في تحقيق مستوى من فعالية التطبيق؛ من حيث:

أولاً: الآثار الإيجابية للامركزية الإلكترونية اداريا؛ بحيث ساهمت في:

1- تقليص استعمال الوثائق الورقية⁽¹⁾ او بتالي تفادي المشاكل المترتبة عنها من ضياع واتلاف كالقيام بالتسجيل الالكتروني الاول لناجحي البكالوريا جامعيًا من اختيار التخصص الجامعي المنحة، النقل، الإقامة وهذا ما ساهم كما تم الإشارة سلفًا في ترشيد نفقات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي...

2- التخلص من البيروقراطية و الاجراءات المعقدة و الطويلة لتقديم الخدمة العمومية ونقل المعلومات بين مختلف المصالح الادارية، بحيث ان البرامج الالكترونية مثلا التي تم الاعتماد عليها اثناء الانتخابات بنقل المعلومات و الاحصائيات من البلديات كمرحلة اولى ثم كمرحلة ثانية من دوائر الى الولايات، وفي الاخير تجمع النتائج على المستوى المركزي بالجزائر العاصمة ، ادى الى توفير كثير من الجهد ، خاصة فيما يتعلق بإيصال المعلومات في الوقت المناسب دون تسجيل اي تأخير⁽²⁾ وهنا يمكن كذلك اعتبار تكنولوجيا الاعلام و الاتصال بمثابة الوسيط الاساسي بين المؤسسات و الهيئات الإدارية والمواطنين المستفيدين من خدمات الإدارية.

3- القضاء على الطوابير والتراحم امام مختلف المصالح الادارية على المستوى المحلي، بحيث ان استخراج البطاقات الرمادية على مستوى البلديات زيادة عن بطاقات التعريف الوطنية وجواز السفر، وكذا بطاقة السياقة البيومترية عجل من استئصال الطوابير التي كانت تشهدها الدوائر والبلديات على حد سواء مثلما اكده المواطنون الذين استحسنوا كثيرا هذه الخدمات المتاحة⁽³⁾.

1- بهلول سمية، تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية بين عصرنة المرافق العمومية و محاربة

البيروقراطية الادارية مقال منشور في مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم سياسية جامعة باتنة، ديسمبر 2017، ص 44 .

-عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 2.154.

-سايح فطيمة، مرجع سابق، ص 3.77.

ثانيا: الآثار الايجابية للامركزية الإلكترونية اجتماعيا؛ بحيث ساهمت الادارة الإلكترونية اللامركزية في:

- 1-التقليل من التأثير السلبي للعلاقات الشخصية والحد من المظاهر الوساطة والمحاباة التي تسبب في اللاعدالة من استفادة المواطنين من نفس الخدمات وفقا لمبدي تكافؤ الفرص حتى ولو كان ذلك حقا له كان متفشي في الادارة التقليدية ومثال ذلك التوجيه الالي للناجحين الحد في شهادة البكالوريا الى مختلف التخصصات الجامعية بحيث يتم التوجيه وفق معايير مضبوطة ومحددة تطبق على الجمع دون استثناء (المعدل، التخصص، المقاعد المتاحة).
- 2-تقليل اثار الحواجز الاجتماعية والجغرافية والزمنية⁽¹⁾ من خلال لامركزية الخدمات العمومية كاستخراج مختلف الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية من أقرب بلدية ممكنة بغض النظر عن البلدية التي ولدوا فيها، هذا ما يساهم بشكل فعال في اختصار الوقت ...، الجهد والمال وتسيير مختلف مصالح المواطنين.
- 3-اختصار وقت تنفيذ المعاملات الادارية على مستوى المرافق العمومية المحلية ومختلف الهيئات والمؤسسات الادارية التابعة للجماعات الاقليمية، ومثال ذلك ان استصدار بعض الوثائق الإلكترونية يتم على المستوى المحلي ليتم التصديق والتوقيع الكترونيا على المستوى المركزي بكل يسر وسهولة وفي وقت قصير.
- 4-ان تقنية المعلومات من شأنها جعل المعلومات متاحة لعموم السكان، مما ساعد على توفير الفرصة للمواطنين في عملية اتخاذ القرار او على الاقل الرفع من مستوى الوعي الجماعي والاحساس بالأهمية المساهمة في رفع مستوى اداء الخدمة العمومية⁽²⁾ من خلال صرح صبر الآراء المتاح على مختلف المواقع الإلكترونية الحكومية، التي تمكن المواطن من تقديم آرائه حول الخدمة وذكر النقائص والمشاكل التي تعترضه والتي تحتاج الى تصويب.

1 -لعراج مجاهد نسيمة، طويطي مصطفى، مرجع سابق، ص222

2 - بهلول سمية، تطبيق الادارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الاقليمية بين عصرنة المرافق العمومية و محاربة البيروقراطية الادارية، مرجع سابق، ص745.

- 5- تشجيع مبدأ حق الوصول الى المعلومة من خلال خلف فضاء اعلامي مفتوح يمكن رصد مفهوم الاتصال بين الجمهور والهيئات الادارية ولعل هذا ما يوضحه موقع ولاية قسنطينة.
- 6- خاصة وأناصب وسيلة تتبع إمكانية الوصول الى مختلف المعلومات حول الولاية، حيث يستطيع اي فرد او مواطن، معرفة كل المواضيع التي تتعلق بالولاية ومن اي مكان داخل الوطن او خارجه (1).

ثالثا: الاثار الإيجابية للامركزية الالكترونية اقتصاديا؛ بحيث ساهمت اللامركزية الالكترونية في:

- 1- تقليل الحاجة الى أبنية جديدة لأجل وصع حيز مكاني للأرشيف الى حد ما؛ بحيث تم الانتقال الى ما يسمى بالأرشيف الالكتروني الذي قلص من مساحات التخزين وساهمة ذلك في الاقتصاد في المكان ليستغل في أنشطة اخرى ومثال ذلك الارشيف الالكتروني لمصلحة الحالة المدنية.
- 2- حل مشكلات الطرق والمواصلات بالنسبة للمواطن الذي تمكن من الاستفادة من خدمات الكترونية عديدة دون حاجة الى الانتقال الى مقر الادارة التي يريد منها الخدمة، وخير دليل على ذلك استخراج مختلف وثائق الحالة المدنية من اي بلدية قريبة الى موقع المتواجد فيه المواطن في إطار تقريب الادارة من المواطن عن طريق الخدمات الالكترونية.
- 3- توفير الوقت والجهد والمال (2) بالنسبة للمواطن من جهة وللموظف من جهة اخرى بحيث يقتصد من الجهد اليدوي الذي كان يتطلب الكثير من الوقت ليحول الى عمل إلكتروني يوفر الوقت والجهد ويسرع من وتيرة الاداء الاداري.

1 - عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 155.

- لعراج مجاهد نسيمية، طويطي مصطفى، مرجع سابق، 2.222

الفرع الثاني: الآثار السلبية للامركزية الإلكترونية

على الرغم من الآثار الايجابية المترتبة عن تطبيق الادارة الالكترونية على مستوى الادارة المحلية المرفقية وكذا الجماعات الإقليمية، الا انها لا تخلو من بعض الآثار السلبية التي يمكن ذكرها فيما يلي:

أولاً: الآثار السلبية للامركزية الإلكترونية ادارياً؛ وتتمثل هذه الآثار في:

- 1- بالرغم من ان الادارة الإلكترونية من شأنها القضاء على ظاهرة الوساطة الا انه واقعياً ومن خلال الحياة اليومية للمواطن مع الادارة، لايزال الموظف والمواطن على حد سواء يمارسان هذه الظاهرة، ومثال ذلك تقدم أحد المواطنين الى مصالح الحالة المدنية في احدى البلديات للحصول على وثيقة الكترونية تهمه في ملفه الاداري، الا أنه حتم على استعمال الوساطة للحصول عليها كونه تقدم للإدارة قبل ساعة انتهاء الدوام الا انه كما تعرف الادارة الجزائرية، عدم التزام الموظف بأوقات العمل وانهاء الخدمة قبل بلوغ الوقت القانوني الازم.
- 2- عدم القضاء الفعلي على التزاحم والطوابير الكبيرة امام المصالح الادارية. ودليل ذلك توقف الموزعات الآلية للنقود الورقية في العديد من المناطق بسبب مشكل تغطية الشبكة ما يلحق ضرراً بمصالح الافراد ويعطلها (1).
- 3- تعقيد الاجراءات الادارية الالكترونية وتعذر استخدامها من طرف فئة واسعة من المرتفقين خاصة الذين يفتقدون الى الثقافة التكنولوجية ويجهلون استخدام الأساليب الالكترونية (2) فمن خلال الدراسة التقييمية لبعض المواقع الالكترونية الجزائرية المقدمة للخدمات تعد

1 - عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 144.

2 - بهلول سمية، تطبيق الادارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الاقليمية بين عصرنة المرافق العمومية ومحاربة البيروقراطية الادارية، مرجع سابق، ص 745.

متوسطة السهولة بنسبة 57% في حين ان 14% من المواقع تعدد سيئة يصعب على المستخدم فهم كيفية ترتيب المواقع وكيفية الاستفادة من الخدمة، في حين 29% المتبقية تمتاز بالسهولة والوضوح عند تصفحها (1).

ثانيا: الآثار السلبية للامركزية الإلكترونية تقنيا؛ وتتمثل في:

- 1- فقدان الخصوصية والامان في التعاملات الادارية والالكترونية خاصة تلك التي تتعلق بالتحويلات المالية الالكترونية او المتعلقة باستخراج وثائق ادارية خاصة وسرية.
- 2- اختراق المعلومات، والمواقع الخاصة بمختلف الادارات والمؤسسات العمومية المرقمنة مثلما حدث لموقع الضرائب الامريكي بعد الهجوم الالكتروني الذي تعرض له وتسبب في الخسائر ماليو كبيرة له فقدم دعم المواقع الإلكترونية الادارية بنظام حماية الكتروني قوي ومسايرة تطور هذه البرامج يجعل من التعاملات الادارية مهددة بأخطار الجوسسة القرصنة والهاكر.

ثالثا: الآثار السلبية للامركزية الالكترونية اجتماعيا؛ تتمثل في:

- 1- زيادة نسبة البطالة نتيجة عدم الحاجة الى تنصيب موظفين جدد في ظل سهولة وبساطة وسرعة انجاز العمل التي توفرها الادارة الإلكترونية بتعويض اليد العاملة البشرية ببرامج وانظمة الكترونية متطورة قادرة على انجاز العديد من الاعمال المستقبلية من جهات متعدد في ان واحد بسرعة وفي اقل جهد ممكن (2).
- 2- اعتراض المواطن لبعض الخدمات الالكترونية في بعض القطاعات بسبب التصورات المسبقة حول الخدمات الالكترونية ومثال ذلك احجام بعض الزبائن الغير المبرران استخدام البطاقات الذكية من قبل الكثير من المواطنين المالكين لها وهذا سبب التصورات السلبية

1 - عبد الحكيم حططاش، مرجع سابق، ص 259.

2- بهلول سمية، تطبيق الادارة الالكترونية على مستوى الجاعات المحلية الاقليمية بين عصرنية المرافق العمومية ومحاربة البيروقراطية، مرجع سابق، ص 745 .

المسبقة على خدمات السحب المقدمة عبر الموزعات الآلية للأوراق النقدية بحيث كثير
 اما سيثك البعض في عمليات السحب، ودقة المحاسبة وشفافية العمليات، خاصة في
 ظل انعدام النوعية، وضعف إدراك فوائد التحول الخدمات الإلكترونية (1).

المطلب الثاني

افاق تفعيل اللامركزية في ظل التحديات الراهنة

تميزت التجربة الجزائرية ببعض البوادر الرامية الى تطبيق الادارة الالكترونية بغية احراز
 تطوير نوعي في مستوى الخدمات، الا انها وكغيرها من تجارب التحول الالكتروني في العالم قد
 عرفت العديد من التحديات التي يبرزها واقع الاخفاقات المسجلة عن التجربة، وان الوقوف عند
 هذه التحديات، يمكننا من صباغة رؤية مستقبلية تصورية لإمكانية تغيير واقع الإدارة الإلكترونية
 المحلية

الفرع الاول: تحديات تفعيل اللامركزية الإلكترونية

رغم ان الخطوات التي بادرت بها الدولة الجزائرية دليل على رغبة الإرادة السياسية في
 تحقيق مشروع الجزائر الإلكترونية 2013، الا انه لم يتم تجسيد ذلك بعد على ارض الواقع، وهذا
 باعتراف القائمين على المشروع في حد ذاتهم، ودليل مرور عدة سنوات على المصادقة على هذا
 المشروع المقدر انجازه منذ سنة 2009، الا انه لم يبلغ النتائج المرجوة بسبب عدم مرافقته ومتابعته
 عملية تنفيذ المشاريع ميدانيا، ما ادى الى تدني ترتيب الجزائر في مجال ادماج الحلول التكنولوجية
 الى المرتبة 131 عالميا، ومن خلال هذا يمكن اجمال اهم تحديات الادارة الالكترونية على
 المستوى اللامركزي فيما يلي :

- عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 1.144

أولاً: تحديات تفعيل اللامركزية الإلكترونية تقنياً، وتتمثل في:

1- محدودية البناء التكنولوجي و التقني، و يتجلى ذلك في مؤشر ضعف البنية التحتية لمشروع التحول للإدارة الإلكترونية، بحيث عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في تلبية طلبات العملاء لإيصال الهاتف الذي يعد اهم قنوات التواصل عبر الانترنت وهذا ما ادى بالضرورة الى محدودية انتشار الانترنت في الجزائر بحيث ان شبه استخدام هذه التقنية الواسعة الانتشار في العالم لا تزال ضعيفة مقارنة بالدول المجاورة في هذا المجال اضافة الى تباين استخدام البنية التحتية للاتصالات من منطقة الاخرى مادي الى بروز فجوة رقمية مقارنة بالدول العالم المتقدمة.

2- مشاكل التوقيع الإلكتروني الذي يعترض بلوغ مراحل التوقيع الرقمي في السياسة الوطنية للتكنولوجيا للإعلام والاتصال بالجزائر خاصة وانه يحظى بقيمة ثبوتية من خلال الزامية عدم قابلية الاستخدام والتغيير (1).

ثانياً: تحديات اللامركزية الإلكترونية اجتماعياً

عدم اندماج المجتمع في العالم الرقمي بسبب نقص الامكانيات وانتشار المشاكل المتعلقة بالفقر، البطالة وانخفاض المستوى المعيشي، وتفشي ظاهرة الامية الإلكترونية، ونقص المستوى التعليمي في المجتمع من الجهة وعدم تحسيس المجتمع بالدور الذي تلعبه الادارة الإلكترونية لتسيير شؤونه المحلية وبالتالي غياب الثقافة الإلكترونية، كل هذا ساهم في عرقلة عملية التحول الإلكتروني، إذ يقدر عدد المؤهلين لاستخدام الانترنت في الجزائر 13 مليون شخص من بين الذين لهم مستوى مقبول، والبالغ عددهم حوالي 17.8 مليون (2).

1 - عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 159.

2 - أمال قاسم، مرجع سابق، ص 37.

ثالثا: تحديات اللامركزية الإلكترونية تشريعا

ان عملية التحول الإلكتروني تستلزم تهيئة الإطار القانوني المنظم للمعلومات وضمان حماية محتواها وتداولها، وكذا الحفاظ على عنصري الخصوصية والهوية على وجه التحديد ما يتعلق بالأشخاص (1)، من أبرز تحديات الدولة الجزائرية هو محدودية الجانب التشريعي والمتخصص في هذا الجانب، بحيث يمكن اثارة نقطتين في هذا الجانب:

1-أسبقية التجهيز التقني عن التجهيز القانوني عند مبادرة الدولة الجزائرية لإحداث التحول الإلكتروني.

2-عدم كفاية النصوص القانونية والتشريعية الصادرة لتأطير مختلف التعاملات الإلكترونية وضمان حمايتها.

3-تأخر صدور بعض النصوص القانونية المنظمة للعديد من التعاملات الإلكترونية ومثال ذلك صدور القانون 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي لأجل تأطير الحياة الخاصة للأفراد ما بين اشكالية حول القوانين الواجبة او الممكنة التطبيق قبل صدور قوانين خاصة منظمة لهذه التعاملات الإلكترونية، هل يتم تطبيق قوانين عامة؟

رابعا: تحديات اللامركزية الإلكترونية ماليا

بحيث يثار اشكالية قلة الموارد المالية المتاحة لمختلف الهيئات الادارية العمومية المتواجدة على المستوى المحلي، خاصة في ظل ضعف التمويل المحلي وعجز الحكومة عن تغطية كافة الموارد امام كثرة الادارات المحلية واتساع دائرة متطلباتها (2)، علاوة عن أن استعمال التكنولوجيا ومسايرة مختلف تطوراتها المتسارعة يتطلب مصادر مالية متوفرة باستمرار مع ضرورة مشاركة

-عشور عبد الكريم، نفس المرجع، ص160.

2- بهلول نسيم، تطبيق الادارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية الاقليمية بين عصرنة المرافق العمومية ومحاربة البيروقراطية، مرجع سابق، ص746.

او اشراك القطاع الخاص في الاستثمار والتمويل تحسين البنية التحتية للشبكات والاتصالات والقيام بعمليات الصيانة وانشاء معاهد التدريب (1).

خامسا: تحديات اللامركزية الإلكترونية سياسيا

بالرغم من وجود ارادة سياسية لتبني الادارة الالكترونية كنمط تسيير حديث على مستوى الادارة المحلية من خلال مختلف مخططات الدولة في اطار تجسيد الجزائر الالكترونية؛ الا انه غياب الرؤيا الاستراتيجية الواضحة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بصورة تضمن الانتقال السليم للإدارة الالكترونية على مستوى المرافق العمومية المحلية وعلى مستوى الجماعات الاقليمية(2) خاصة أمام تشعب وتعقد المهام الموكلة لهذه الاخيرة و حساسيتها باعتبارها الهيئة المتعاملة مباشرة مع المواطنين ومجموع المرتفقين، كل هذا أدى إلى اضعاف عملية التحول الالكتروني و جعلها امام مشاكل و تحديات عديدة معيقة للتحول السليم للإدارة الإلكترونية.

سادسا: تحديات اللامركزية الإلكترونية فنيا

ان التكنولوجيات الحديثة تتطلب يد عاملة كفى ومؤهلة لأجل التأقلم مع البيئة الرقمية وتشتكي الادارة الجزائرية من نقص في هذه الكفاءات، وعزوف الكفاءات المؤهلة لتسيير التعاملات الالكترونية عن العمل في المؤسسات والادارة العمومية خاصة المحلية منها لقلّة الحوافز من جهة اخرى.

1- عبد السلام عبد اللاوي، نفس المرجع، ص145.

2- بهلول نسيم، تطبيق الادارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية الاقليمية بين عصرنة المرافق العمومية ومحاربة البيروقراطية مرجع سابق، ص 745.

كما يثار مشكل قلة الموظفين المدربين والقادرين على التعامل مع الادارة الالكترونية والتصدي لأي طارئ سواء على مستوى التشغيل ام الصيانة، لغياب الدورات التكوينية والتدريبية بالشكل الكافي ونقص تشجيع الموظفين على التعلم الذاتي لبرامج وتطبيقات الادارة الالكترونية وتقنيات المعلومات.

كما ان مقاومة الموظفين للتغيير والتوجه الجديد نحو الادارة الالكترونية بسبب الخوف من فقدان وظائفهم وتنامي الشعور بالخوف لدى المسؤولين الاداريين من كون الادارة الالكترونية تشكل تهديدا لسلطتهم تعد احدى أهم التحديات الفنية التي تواجهها الادارة على المستوى المحلي⁽¹⁾.

سابعا: تحديات تفعيل اللامركزية الالكترونية امنيا

تثير الادارة الإلكترونية مخاطر امنية لاسيما على مستوى الجماعات الاقليمية خاصة مع تحويل ارشيفها الورقي الى ارشيف الكتروني، الامر الذي يعرضه لمخاطر كبيرة في حالة التجسس على الوثائق الادارية وكشفها ونقلها وحتى اتلافها، هذا ما يؤدي الى عدم ثقة المرتفقين من جهة اخرى في خصوصية التعاملات الالكترونية وتخوفهم من انتهاك سرية معلوماتهم ووثائقهم الشخصية⁽²⁾.

1 - المرجع نفسه، ص746.

2 - بهلول نسيم، تطبيق الادارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية الاقليمية بين عصنة المرافق العمومية ومحرية البيروقراطية مرجع سابق، ص 746 _ 747.

الفرع الثاني: آفاق تفعيل الإدارة الإلكترونية في الجزائر

بالرغم من التحديات التي تواجهها الإدارة الإلكترونية في الجزائر من خلال التجارب التي خاضتها في العديد من القطاعات، إلا أن مساعي الدولة تتجه نحو تفعيل حقيقي للامركزية الإلكترونية بحث أن الكشف عن هذه التحديات يمكن من استنتاج وصياغة رؤية مستقبلية محورية لإمكانية تغيير هذا الواقع لصالح التجربة الجزائرية.

أولاً: دعم متطلبات تفعيل الإدارة الإلكترونية لا مركزياً

تختلف البيئة الإدارية من دولة إلى أخرى، وإن تحليل بيئة الإدارة العامة في الجزائر هو ما يعكس مختلف المشاكل والمعيقات التي تواجه تفعيل التحول الإلكتروني في الجزائر من خلال الكشف عن العناصر التي لا بد من تدعيمها لإنجاح هذا التحول.

1 - دعم الإرادة السياسية:

ويعد دعم الإرادة السياسية أهم عامل مساعد على تخطي عقبات التحول للوصول إلى تطبيقات ناجحة للإدارة الإلكترونية في الجزائر من خلال صياغة منظور استراتيجي وطني وشامل يركز على رؤيا واضحة للنقلة النوعية المطلوبة للعمل الحكومي، وهو ما يدعم إيجاد معايير موحدة تضبط آلية العملية ومنهجية التنفيذ، ولعل هذا ما تحمله سياسة الحكومة عندما قامت وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بإعداد مشروع الجزائر الإلكترونية.

ويعد تشكيل اللجنة الإلكترونية من قبل وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال أحد المؤشرات الايجابية التي تترجم نوعاً من التوجه السياسي والإرادة السياسية، خاصة وأن هذه اللجنة قد تم تدعيمها بلجنة تقنية لتوفير الدعم الفني وتحديد برنامج ميزانية خاص باستراتيجية الجزائر الإلكترونية وفق مراحل تنفيذية مرتقبة يتم عرضها سنوياً الى غاية استكمال البرنامج⁽¹⁾.

1 - عشر عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص 160_161.

ولإشارة فان محدودية الإمكانيات المتاحة في الجزائر، فان القيادة السياسية ملزمة بتحديد مدى قدرتها في تحويل الموارد المادية والقدرات البشرية والمخصصات المالية إلى واقع ملموس دون إهمال المتابعة الدورية والتقييمية لكل مرحلة للكشف عن مواطن العجز المسجلة في استراتيجية التحول.

2- إشراك القطاع الخاص في مبادرة الإدارة الإلكترونية

يعد القطاع الخاص أحد أهم العناصر الفاعلة في عملية التحول الإلكتروني، وتعكس تجارب العديد من الدول كالنموذج الماليزي في الحكومة الإلكترونية الذي حاول الانطلاق وبناء علاقة شراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والحصول على خدمات استشارية خارجية، الأمر الذي مكنه من توفير 3.2 مليون دولار في معاملات الترخيص، وما يزيد عن 208 ملون دولار في نفقات التنفيذ، إضافة إلى تخفيض كلفة الشيك بين 65% وكلفة المعاملات الحكومية 80% بالرغم من إن الجزائر لا تزال بعيدة هذا الواقع (1).

إلا أنها وكما بينا سابقا قد بادرت في هذا التوجه وبالرجوع إلى قانون سنة 2000 حول قطاع الاتصالات في الجزائر الذي فتح لأول مرة وأعطى حق للقطاع الخاص في تقديم خدمات الاتصالات، هذا ما انهي مرحلة الاحتكار للقطاع العام لسوق الاتصالات في الهاتف النقال والسماح لمشاركة آخرين للدخول في تنشيط سوق الاتصالات، كم ان حصول شركة اوراسكوم تيليكوم المصرية على أول رخصة لتشغيل الهاتف المحمول في الجزائر عبر شبكتها "جازي" ومنح الاعتماد لشركة الكويتية "نجمة" يدل على نوع من الانفتاح على القطاع الخاص.

هذا يثبت كله توجه الدولة الجزائرية مستقبلا الى دعم مشاركة القطاع الخاص في مشاريع التحول الإلكتروني نظرا لامتيازات هذا القطاع من قدره على التكيف، والجودة، والتمويل المالي، إمكانية الوصول وبشراكة ستدعم برامج التكوين وتمويل برنامج مبادرات التحول الإلكتروني.

1- عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 163.

3- دعم المشاركة المحلية في أحداث التحول الإلكتروني

بما أننا بصدد إدارة لامركزية مدعمة بتقنية تسيير الكترونية إلية الأقدر على التجسيد الفعلي للامركزية الإدارية، فإن ضعف التخطيط وصياغة المشاريع الخاصة بالتحول للخدمة العامة الالكترونية في إطار مركزي بعيدا عن إشراك الهيئات المحلية ومختلف التنظيمات العاملة في الجزائر والاستفادة من الخبرات التي تولها النقاشات على مستوى أسهل⁽¹⁾، من شأنه ان يكون سببا في التأخر المسجل في انجاز مشروع الادارة الالكترونية والدليل هو نجاح تجارب التحول الالكتروني لهذا الجانب.

وان وجود المواطن الالكتروني الذي بحوزته جهاز كمبيوتر مزود بالشبكة الانترنت ذات السرعة الفائقة وبأسعار معقولة يدعم عملية التحول الالكتروني وعملية التنفيذ التدريجي للجزائر الالكترونية، وان مشروع "اسرتك الأول" و"اسرتك الثاني" هو مشروع ذو اهمية كبيرة تتطلع الدولة الى متابعة تنفيذه حاضرا و مستقبلا الى غاية بلوغ الهدف المنشود من تبنيه كما ان تحفيز المواطن على اقناء والعمل بالتكنولوجيات الحديثة مدعم اساسي لخلق مجتمع الكتروني ومثال ذلك مبادرة وزيرة التكنولوجيا والاعلام و الاتصال في خفض نسبة اشتراك الانترنت ابتداءا من جانفي 2019.

ثانيا: تخطيطات مستقبلية لدعم الادارة الالكترونية لا مركزيا

تسعى الدولة الجزائرية الى تحقيق تطبيقات حكومية افقية وتطوير تطبيقات قطاعية في القطاع العمومي كما يلي:

1- تطوير التطبيقات الحكومية الافقية

والتي تشمل الخدمات الالكترونية الموجهة للإدارات وذلك لتسيير مختلف الاجراءات الالكترونية التي تربط بين إدارات الدولة وبين مختلف مستويات الحكومة بطريقة آمنة، وضمن

1- عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 166.

هذا التوجه تدعو الحاجة الى اقامة شبكة بين الادارات مع ضرورة اعتمادها على البنية التحتية للاتصالات ذات التدفق السريع والمؤمنة للتمكن من التبادل الخاص بالبيانات والمعلومات ،كون هذا التخطيط ضمن التخطيط الخاص للمستقبل الالكتروني للجزائر ثم تحديد بعض العمليات الواجب اتباعها لإحداث هذا الهدف المسطر ، والتي تشمل اقامة مخطط توجيهي للإدارة الالكترونية مكون من مخططين مخطط توجيهي تنفيذي قطاعي و مخطط توجيهي معلوماتي استراتيجي .

اضافة لخلق محيط تنظيمي قانوني للتوقيع الالكتروني على الوثائق الإدارية العمومية ووضع قواعد امنية لتوفير مناخ من الثقة للتامين العام للمعلومات اثناء التبادل والمعالجة والتخزين ووضع قواعد مرجعية للموائمة تشمل مجموعة قواعد ومعايير ومقاييس لها امكانية فرض جميع نظم المعلومات في الادارات العمومية، علاوة على توفير الأمن الشبكي اضافة الى اقامة بوابة الحكومة الالكترونية التي تعد نقطة اتصال فعالة بين المواطن والادارات.

2- تطوير التطبيقات القطاعية العمومية

بتوفير خدمات الكترونية تجاه المواطنين، الموظفين واتجاه الشركات والتي يتم تنفيذها عن بعد بالوسائل الالكترونية ،ولانجاز هدف تطوير تطبيقات قطاعية في القطاع العمومي تم تسطير 447 عملية من مثل جميع الهيئات و الدوائر الوزارية بغرض الوصول الى ايجاد :

- 295 خدمة الكترونية تجاه المواطن
- 86 خدمة الكترونية تجاه العمال
- 66 خدمة الكترونية تجاه الشركات (1).

-عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص1.168

ثالثاً: التوجه نحو تفعيل ممارسات الكترونية اخرى

تتجه الادارة الكترونية على المستوى اللامركزي في الجزائر الى تفعيل ممارسات الكترونية اخرى كمشروع المستشفى الافتراضي، الجامعة الافتراضية، ادراج نظام الكتروني للصفقات العمومية وممارسة الديمقراطية الالكترونية.

1-المستشفى الافتراضي

حيث أنه وفي اطار الشراكة بين دول شمال و جنوب البحر الابيض المتوسط، تم اقتراح مشروع المستشفى الافتراضي الجزائري الذي سيقدم نظاما علاجيا خاصة في مراقبة المريض عن بعد من التشخيص الى العلاج ويهدف المشروع الى تزويد المستشفيات في الجزائر بالوسائل التقنية من الجيل الاخيرة بالموازاة مع التخطيط لإقامة صلة بين الاقمار الصناعية و المستشفيات ،شكل يسمح من فتح جسر لتقل التكنولوجيات الحديثة في المجالات الطبية من اوروبا دول ساحل الجنوبي ومن حوض البحر المتوسط (1) حيث ان هذا الارتباط سيحقق افضل علاج للمرضي مع مساعدة من المتخصصين من مختلف البلدان.

2-الجامعة الافتراضية

نظرا للدور الذي تلعبه الانترنت ومختلف تكنولوجيات الإعلام والاتصال لدى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في العديد من المجالات، يعد مشروع الجامعة الافتراضية من المبادرات الطموحة التي تسعى الجامعة الجزائرية لتحقيقها بعد انطلاق مشروع اللجنة الأوربية المدعم لهذا المشروع والارتقاء بمستوى جامعات لبحر المتوسط عن طريق خلق روابط شبكية فيما بينها تؤدي إلى تطوير نظم التعليم العالي، لأجل تحقيق عدد من الأهداف تشمل التطوير

- عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 1.169

النوعي وتحديث كامل طلاق التسيير بما يضمن السرعة العالية في أداء المهام ودعم تنمية مختلف الأنشطة المتعلقة لأبحاث العلمي والانصهار في مجتمع المعلومات والاستفادة من الخبرات التي تكونها الجامعة او تقوم باستقطابها (1).

3- النظام الالكتروني للصفقات العمومية

إن إجراء الصفقات العمومية من قبل مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية إلكترونيا يساهم في زيادة الشفافية والتقليل من مظاهر الفساد في الصفقات العمومية، ويحفظ من تكاليف إبرام الصفقات، لذا فان جعل تقديم عروض التعاقد مع الإدارة عن طريق الشبكة الالكترونية يدفع من يريد التعاقد مع الإدارة إلى التعامل معها عبر الانترنت.

ولعل من أحسن ممارسات وتطبيقات الحكومة الرقمية في جمهورية كوريا الجنوبية، نظام الصفقات العمومية الالكترونية الذي خصصت له بوابة خاصة تضم جميع الخدمات المتعلقة بإبرام الصفقات العمومية من تقديم العروض إلى إبرام العقود والدفع الالكتروني...، وتتبع كافة مراحل تنفيذ الصفقة وفي الوقت الحقيقي (2).

هذا ما جعل النظام الالكتروني للصفقات العمومية مطلب أساسي وضروري التكريس في الجزائر في ظل مظاهر الفساد الإداري ونهب المال العام الذي بلغ ذروته خصوصا منذ كشف هذه الظاهرة علنا للعامة منذ انطلاق الحراك الشعبي وفتح ملفات الفساد الإداري على مستوى مختلف المحاكم والمجالس القضائية.

1- عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص169.

- عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق، ص ص 134_139_2.195

4- الديمقراطية الإلكترونية

يعد الانتخاب الإلكتروني من أبرز الممارسات الديمقراطية الرقمية التي تُقدم عبر بوابة الكترونية خاصة بعملية الاقتراع ، وهو ما يعطي شرعية أكبر للانتخابات ، وان إتاحة هذه الآلية للشعب للأجل ممارسة حق سياسي مع ضمان درجة عليا من الأمان الإلكتروني من خلال نظام انتخابات مدعم بتقنيات تحفظ الهوية ولا تسمح بعمليات التزوير وانتحال الشخصية من شأنه أن يُدعم الديمقراطية الإلكترونية بشكل فعال، ويعد مطلباً أساسياً ومهما للدولة الجزائرية في ظل المشاكل التي تواجهها في هذا الصدد من التزوير لنتائج الانتخابات لصالح جهات معينة (1).

1- عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق، ص ص 188_ 189.

خاتمة:

أحدثت حيوية الإدارة الالكترونية تحولات مفاهيمية، هيكلية، سلوكية وبيئية للإدارة التقليدية مما أدى الى تبني إجراءات وأساليب تتناسب مع هذا التنظيم الالكتروني الحديث الذي يقوم على تقسيم صلاحيات تقديم الخدمات بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية؛ حيث أنه كلما كان مصدر تقديم الخدمات أقرب إلى السكان كانت نتائج عملية إشباع حاجيات الأفراد كما ونوعاً أفضل هذا ما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتحريك الموارد نحو التنمية المحلية بوعي ومشاركة اجتماعية محلية فعلية.

وبعد الدراسة والتحليل لمختلف الاشكالات المثارة لموضوع الدراسة، توصلنا الى جملة من النتائج والاستنتاجات التالية:

- تعد التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال التوجه الجديد للإدارة العمومية؛ التي غيرت العديد من المفاهيم والممارسات الإدارية لأجل عصرنه الخدمة العمومية، ودعم العلاقة القائمة بين الإدارة والمواطن، بذلك فان خيار هذا التوجه يعد بمثابة الأداة والأسلوب المدعم للتنظيم اللامركزي الإداري ليخلق لنا تنظيمًا لا مركزيًا إلكترونيًا قادرًا على مجابهة مختلف التغيرات الدراماتيكية الغير مسبوقة في النظامين اللامركزي والمركزي طبقاً لمتطلبات العصر، كما يمكن اعتبار هذا التوجه مرحلة من مراحل تطور التنظيم الإداري، الذي انتقل من نظام مركزي مشدد يقوم على تركيز السلطات في جهة واحدة بالدولة إلى نظام لامركزي يقلل من شدة المركزية بتوزيع مختلف الصلاحيات و السلطات بين الجهاز المركزي والأجهزة و الوحدات اللامركزية المستقلة على المستوى المحلي؛ ليتحول إلى نظام لامركزي إلكتروني تمخض عن الانتشار الواسع لتقنية المعلومات والاتصالات في البيئتين الداخلية والخارجية، تعد بذلك اللامركزية الإلكترونية التنظيم القادر على تفعيل أكثر للامركزية الإدارية من جهة كما يعد تنظيمًا شاملًا مرنا قادرًا على ضم كل من النظامين المركزي واللامركزي بشكل متكامل وبأداء متجانس؛

- تتجه الدولة الجزائرية على غرار الدول الأخرى إلى اتخاذ الإدارة الالكترونية كخيار وأسلوب ونمط تسييري حديث لها في ظل النظام اللامركزي أي على مستوى مختلف

المرافق العمومية المحلية والهيئات الادارية الاقليمية (البلدية والولاية)، بسبب الخصوصية التي تميزها من الناحية التنظيمية والتسييرية. واتجهت كذلك في هذا المسار كضرورة حتمية نتيجة عوامل خارجية وداخلية ألزمت فيه الدولة عل التكيف معهما بتبني نمط تنظيمي ثقافي قائم على إدخال التكنولوجيا الحديثة وتحويل المعرفة إلى خدمات؛

- ظهرت بوادر السير في هذا الاتجاه من خلال العديد من البرامج والمشاريع العملاقة لإحداث التحول الإلكتروني، بحيث سعت الدولة الجزائرية لاتخاذ استعدادات وتجهيزات عديدة في العديد من القطاعات مكرسة بذلك مؤشرات التفعيل الحقيقي للمركزية الإلكترونية؛

- إن اعتماد برنامج الحكومة " الجزائر الإلكترونية 2008 -2013"، يعد بمثابة أول وثيقة تحدد استراتيجيات ومحاور كبرى لتحسن أداء الادارة، رغبة للرفي بالخدمة العمومية وتحقيق الصالح العام، وتحسين علاقة الادارة بالمواطن، حتى تصبوا الإدارة إلى درجة من الفاعلية والتأهيل في أداء نشاطها وهو المشروع الذي عرف العديد من العراقيل والنقائص التي حالت دون التحقيق الفعلي له واقعيا نظرا لعدة اعتبارات اجتماعية، سياسية، اقتصادية، تقنية وفنية؛

- شهدت العديد من القطاعات تكريسا حقيقيا للإدارة الإلكترونية على مستوى الادارة المحلية مع وجود تباين فيما بينها أي في مسار التحول الإلكتروني، وهذا من خلال النماذج والتجارب التي تم عرضها سلفا كقطاع العدالة، قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، قطاع البريد، الذين يمثلون صورا لتجسيد الهيئات الادارية المرفقية إلكترونيا محليا، اضافة الى قطاع الداخلية حيث تمثل مصلحة الحالة المدنية نموذجا حقيقيا لتفعيل الادارة الإلكترونية لا مركزيا على مستوى الجماعات الاقليمية؛

- يتطلب الأخذ بالنمط التسييري الإلكتروني دعما سياسيا وإطار تشريعي وتنظيميا ملائم لتهيئة المحيط المناسب لولوج العالم الإلكتروني، اضافة لأموال ضخمة لأجل توفير البيئة التحتية اللازمة لتجسيد مشروع الإدارة الالكترونية وتأمينها، وأدمغة بشرية ذات ثقافة إلكترونية والقدرة على التعامل مع التكنولوجيات الحديثة وهو الاشكال والنقص التي تعاني منه الدولة الجزائرية ليقف عائقا أمامها لتجسيد التحول الإلكتروني بشكل فعال.

من خلال النتائج والاستنتاجات المتوصل إليها، نذكر بعض الاقتراحات والحلول التي من شأنها أن تركز تفعيلًا حقيقيًا للإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي:

- السعي إلى تهيئة الإطار القانوني والتشريعي الملائم وسد مختلف الثغرات القانونية والتأخيرات في مجال تنظيم وتأطير المعاملات الإلكترونية؛
- بما أننا بصدد إدارة لامركزية مدعومة بتقنية تسيير الكترونية الآلية الأقدر على التجسيد الفعلي للامركزية الإدارية، لابد من دعم إشراك الهيئات المحلية ومختلف التنظيمات العاملة في الجزائر والاستفادة من الخبرات التي تولها النقاشات لتحقيق التحول الإلكتروني؛
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص يعد إحدى أهم العناصر الفاعلة في عملية التحول الإلكتروني لبناء خدمات استشارية خارجية، وتكوين العنصر البشري، وبعد القطاع الأقدر على التزويد المستمر بالتكنولوجيا ومسايرة مختلف التطورات؛
- تكوين المورد البشري وتدريبه على استعمال التكنولوجيات الجديدة والتعامل معها باعتباره عنصرًا هامًا لتحقيق التنمية الإلكترونية سواء كان الفرد مقدمًا للخدمة الإلكترونية أم مستهلكًا لها، وتحفيزه والسعي إلى دمجها في العالم الرقمي وتأهيله على ذلك؛
- تعد اتفاقيات التوأمة التي تبرم بين بلدين على مستوى الوطن أو بلدية جزائرية وأخرى أجنبية من الآليات المثلى التي يمكن من خلالها تجسيد التعاون والتضامن في إطار تحقيق أهداف مشتركة بينهم وفي هذا الإطار تعد بلدية سطيف مثالًا قد خطت خطوات معتبرة في مجال الرقمنة من خلال استخدام تقنيات الإدارة الإلكترونية في إعداد وتسيير الميزانية السنوية على غرار البلديات الأخرى، في حين إن العديد من البلديات الأخرى في سائر التراب الوطني متأخرة في هذا المجال، لذا يطرح تساؤل لماذا ليطم الأخذ باتفاقيات التوأمة بين بلدية سطيف ومثلا بلدية أخرى تابعة لأي مقاطعة إدارية أخرى في هذا الشأن؟ وهو ما يلاحظ عمليا انه مفيد تماما، لذا نوصي بدعم اتفاقيات التوأمة لأجل تبادل الخبرات والتقنيات في مجال تحسين جانب المورد البشري أو الجانب التقني؛

وعليه يمكن القول بأن الدولة الجزائرية تبتعد قليلا عن مسار التجسيد الحقيقي للإدارة الإلكترونية على المستوى اللامركزي بالرغم من وجود إرادة سياسة حقيقية، ومشاريع وبرامج قيمة إلا أنه من خلال مختلف التجارب القطاعية التي تم التطرق إليها تم الكشف عن أهم التحديات

الراهنة التي تقف في طريق التفعيل الحقيقي للامركزية الإلكترونية التي تحظى بأهمية كبيرة بالنسبة للإدارة المحلية المرفقية ومختلف الهيئات الإقليمية.

تم بتوفيق من الله

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1- جعفر أنس قاسم، اسس التنظيم الاداري والجماعات المحلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

2- مصطفى يوسف الكافي، الادارة الإلكترونية، ادارة بلا أوراق-ادارة بلا مكان-ادارة بلا زمان-ادارة بلا تنظيمات جامدة، دون طبعة، دار مؤسسات رسلان للطباعة والنشر والتوزيع دمشق 2011.

ثانياً: الرسائل والمذكرات الجامعية

أ-رسائل الدكتوراه:

1- بهلول سمية، دور الادارة الالكترونية في تفعيل ادء الجماعات الاقليمية في الجزائر اطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص ادارة محلية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر ..2018

2- عبد الحكيم حططاش، دور تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر في تحسين ادارة العلاقة مع المواطن (CRM)، دراسة تقييمية لمشروع الجزائر الالكتروني 2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف1، 2018.

3- غزلان سليمة علاوة، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، رسالة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2013.

ب-مذكرات الماجستير

- 1-بن يوسف، إصلاح الخدمة العمومية، مذكرة ماجستير في تخصص الدولة ومؤسسات عمومية، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة الجزائر 1، 2015.
- 2-سعيد بن معلى العمري، المتطلبات الأمنية والإدارية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، دراسة مسحية عن المؤسسة العامة للموانئ مذكرة ماجستير في العلوم الادارية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،1423هجري.
- 3-سلطان بن سعيد مقصود بخاري، إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتربية والتعليم بالعاصمة المقدمة (بنين)، مذكرة ماجستير في الادارة التربوية والتخطيط قسم، الادارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية
- 4-عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، 2009.
- 5-فارس كريم، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، مذكرة ماجستير في تخصص إدارة أعمال، الجامعة الافتراضية الدولية، 2002.
- 6-فراح ايمان، قوادة حسين، دور الادارة الإلكترونية في تفعيل الحكم الراشد (دول الامارات العربية المتحدة دراسة حالة)، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي ، 2016).
- 7-محمد بن سعيد محمد العريشي، إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتربية والتعليم بالعاصمة المقدسة(البنين)، مذكرة ماجستير في الادارة التربوية والتخطيط، قسم الادارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، كلية التربية، المملكة العربية السعودية، 2008.

ج-مذكرات الماجستير

1- أسماء عابد، اتجاهات الجمهور الداخلي نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسة العمومية الجزائرية دراسة ميدانية بالمجلس القضائي لولاية ام البواقي، مذكرة ماجستير في علوم الاعلام و الاتصال، تخصص علاقات عامة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية جامعة ام البواقي الجزائر 2016.

2- سكيبة عشوري، الاتجاهات الجديدة المعاصرة لنظم الإدارة المحلية، مذكرة ماجستير في القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محم خيضر بسكرة، الجزائر 2014.

3- صالح بن خالد، آليات تحسين الخدمة العمومية في الجزائر (دراسة المصلحة البيوميتريية لبلدية أولاد ابراهيم) مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة وتسيير جماعات محلية، كلية الحقوق، جامعة سعيدة 2018.

ثالثا: المقالات العلمية

1- أحمد بن عيساوي، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال، مقال منشور في مجلة الباحث، الصادرة عن جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، عدد 07، 2009.

2- أمال بوقاسم، التحول الإلكتروني كخيار استراتيجي وضرورة للإصلاح الادارة الجزائرية، مقال منشور في المجلة الجزائرية للسياسات العامة، الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر3، عدد 8، اكتوبر 2015.

3- إيمان حاج جيلالي، تنمية ولايات الجنوب الكبير مكاسب استراتيجية ووتيرة تنمية تصاعدية، مقال منشور في مجلة الداخلية، عدد 02، قصر الحكومة، شارع الدكتور، سعدان الجزائر، 2016.

4- بلعربي عبد القادر، لعرج سمية، مغير فاطمة الزهراء تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر، مقال منشور في مجلة الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية الملتقى العالمي الدولي الخامس جامعة سعيدة، 2017.

- 5- بن حجوي حميد، عيدوني كافي، الإدارة الإلكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها (واقع وآفاق)، مقال منشور في مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، الصادرة عن جامعة عباس لغرور خنشلة، عدد 02، ديسمبر 2017.
- 6- سحر قدوري، الإدارة الإلكترونية وإمكانياتها في تحقيق الجودة الشاملة، مقال منشور في مجلة المنصور مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، عدد 14 الجزء الأول، 2010.
- 7- رابحي أحسن، آثار الفساد على علاقة الفرد بالدولة، مقال منشور في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، عدد 02، سنة 2013.
- 8- عبدوني كاهنة، بن حجوبة حميد، الإدارة الإلكترونية في العالم العربي و سبل تطبيقها (واقع و آفاق)، مقال منشر و رقي مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية، كلية الحقوق، جامعة خنشلة، عدد 02، 2015.
- 9- عبد السلام عبد اللاوي، أهمية الرقمية الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر، مقال منشور في مجلة صوت القانون، خميس مليانة، الجزائر، عدد 7، الجزء الأول، 2015.
- 10- عدنان بن عبد الله الشيحة، دور الحكومة الإلكترونية في رفع كفاءة الإدارة المحلية وتفعيل المشاركة الشعبية في ظل التنظيمات البيروقراطية في الدول النامية الفرص والتحديات، مقال منشور في مجلة كلية العمارة والتخطيط، الصادر عن جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية، 2015.
- 11- قاسم ميلود، علاقة الإدارة و المواطن في الجزائر بين الأزمة و محاولات الإصلاح، مقال منشور في مجلة دفاتر السياسة و القانون، الصادرة عن جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 5 جوان 2011.
- 12- لسن أفنان عبد العلي أسدي، الإدارة الإلكترونية بين النظرية ومتطلبات التطبيق في بيئة منظمة الأعمال العراقية مقال منشور في مجلة الإدارة الإلكترونية، عدد 15، سنة 2009.

13- لعراج مجاهد نسيمة، طويبي مصطفى، استراتيجية اقامة الحكومة الالكترونية المحاولة الجزائرية، مقال منشور في مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، الصادرة عن جامعي البويرة، عدد 03، جوان 2016.

14- ميجار كومار، بناء مدن ذكية تركز على البيانات الذكية، مقال منشور في مجلة شركة البيانات الدولية (IDC) اكتوبر 2015.

15- يوسف بوغرارة، الأمن السبراني، الاستراتيجية الجزائرية للأمن والدفاع في الفضاء السبراني، مقال منشور في مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المجلد الأول، عدد 03، سبتمبر 2018.

رابعا: المؤتمرات والأيام الدراسية:

1- واعر وسيلة، دور الحكومة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية، حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية -الجزائر- مداخلة للمشاركة في الملتقى الدولي حول الجودة الشاملة بقطاع الخدمات، جامعة منتوي قسنطينة، دون سنة نشر.

2- اجتماع المرصد الوطني للمرفق العام، يوم الخميس 08 فيفري 2019 بالجزائر العاصمة.

خامسا: المواقع الالكترونية:

1- مخطط عمل الحكومة 2014، المنشور على الموقع الرسمي للحكومة:

« Premier minister /gov/dz/ressources/front/files/pdf/plans
daction/plan action 2014 ar/pdf »

2- تصريح السيد وزير العدل حافظ الأختام الطيب لوح بلعيز، منشور خاص بوكالة الأنباء الجزائرية، يوم الأحد 25 مارس 2014.

3- تصريح السيد نور الدين بوقارة المكلف بالاعلام لدى المديرية العامة لبريد الجزائر، " يومية المساء" متاح في <http://www.elmassa.com/ar/content/view/1964/>، تاريخ الاطلاع يوم 5 ماي 2019، الساعة 18:00.

4- تصريح السيدة وزيرة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والرقمنة هدى ايمان فرعون **تفاصيل التخفيضات على أسعار الإنترنت الجديدة وتدفقاتها**، مقال منشور في بوابة الشروق الالكترونية الصادر يوم 15 نوفمبر 2018، النسخة الالكترونية، الموقع:

" [هذه تفاصيل التخفيضات على -أسعار- الانترنت الجديدة وتدفقاتها/](https://www.echoroukonline.com)
<https://www.echoroukonline.com> تاريخ الاطلاع يوم 15 اوت 2019، الساعة 14:00.

5-نادية سليمان، **المدن الذكية بالجزائر، مشروع جاد أم مجرد شعار؟**،مقال منشور في بوابة الشروق الإلكترونية، الصادرة يوم 18 جويلية 2018، النسخة الإلكترونية، الموقع:
[https://www.echoroukonline.com/المدن-الذكية-بالجزائر-مشروع-جاد-أم-مج/](https://www.echoroukonline.com)
تاريخ الاطلاع يوم 15- اوت 2019، الساعة 18:00.

سادسا: النصوص القانونية

أ-الدساتير

1-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 438/96 مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996 ج ر، عدد 76 الصادر في 08 ديسمبر 1996، المعدل والمتمم بالقانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أفريل 2002، ج ر، عدد 63 الصادر في 16 نوفمبر 2008، المعدل والمتمم بالقانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016، ج ر، عدد 14 الصادر في 07 مارس 2016.

ب-القوانين والأوامر

1-قانون رقم 06-01 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج ر، عدد 14، الصادرة في 08 مارس 2006.
2-قانون رقم 07-05 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 13 مايو سنة 2007، يعدل ويتمم الأمر رقم 75-58، المؤرخ في 20 رمضان، عام 1395، الموافق 26 سبتمبر، سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، ج ر عدد 31، الصادرة في 13 مايو 2007.

3-قانون رقم 09-01 مؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق ل 25 فبراير 2009، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق ل 8 يونيو 1966 والمتضمن قانون العقوبات.

4-قانون رقم 15-03 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015 يتعلق بعصرنة العدالة، ج ر عدد 06، الصادرة في 10 فبراير 2015، ج ر عدد 2 مؤرخة في 25 يناير 2015.

5-قانون رقم 15-04 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 01 فبراير 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج ر، عدد 06، الصادرة في 10 فبراير 2015.

6-قانون رقم 18-07 مؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2019، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

ب-النصوص التنظيمية

1-مرسوم الرئاسي رقم 17-143، مؤرخ في 18 أبريل 2017، يحدد كفاءات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها، ج ر، عدد 25، الصادرة في 19 أبريل 2017.

2-مرسوم تنفيذي رقم 13 - 381، مؤرخ في 19/11/2013، ج ر، عدد 59، صادرة بتاريخ 2013/11/25.

3-مرسوم تنفيذي رقم 13 - 282 المؤرخ في 19/11/2013 ج ر، عدد 59، صادرة بتاريخ 2013/11/25.

4-منشور رقم 01 مؤرخ في 15 شوال عام 1440 هـ الموافق ل 18/06/2019 المتعلق بالتسجيل الأولي وتوجيه حاملي شهادة الباكلوريا بعنوان السنة الجامعية 2019/2020.

5-قرار مؤرخ في 26 ديسمبر 2011 بحددة المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري الإلكتروني ج ر، عدد 01، الصادر في 14 جانفي 2012.

ج-الاعلانات الدولية

-الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في 10 ديسمبر 1948.

II. المراجع باللغة الفرنسية

- 1- Chihab charkaoui et al, le e. gouvernement et la modernisation de secteur public, 3eme international conférence de sciences technologies et information et télécommunication, SETIF, Mars2005, Tunisie.

III. المراجع باللغة الانجليزية

- 1- David Brown ;Electronic government and public administration ,article published in international review of administration sciences.
- 2-Joseph,s,Nye.Jr the future of power, the chronicle of higher education, 5juin2011.
- 3- Subhadj Basu, E-gouvernement and developing countries, Article published International Review of law Computers and Technology, Volume 18,2004 –Issue.1

فهرس المحتويات

أ-ج	مقدمة.....
04	الفصل الأول اللامركزية الإلكترونية في الجزائر بين الخيار والحتمية
05	المبحث الأول: طبيعة اللامركزية الالكترونية
05	المطلب الأول: خصوصية اللامركزية الالكترونية من حيث التنظيم
06	الفرع الأول: هيكلية التنظيم اللامركزي الالكتروني
07	الفرع الثاني: العناصر المتعاملة مع الادارة اللامركزية الالكترونية
07	أولا: المعاملة الإلكترونية بين المواطن والادارة.....
07	ثانيا: المعاملة الإدارية الإلكترونية بين الادارة والموظف
08	ثالثا: المعاملة الإلكترونية مع الإدارات العمومية الاخرى
08	رابعا: المعاملة الإلكترونية مع الإدارات العمومية الأخرى.....
09	الفرع الثالث: مستويات تبني التنظيم الالكتروني اللامركزية.....
11	الفرع الرابع: صور اللامركزية الالكترونية
12	أولا: الإدارة الالكترونية المحلية.....
13	ثانيا: الحكومة الالكترونية المحلية.....
14	المطلب الثاني: خصوصية اللامركزية الإدارة الالكترونية من حيث التسيير
14	الفرع الأول: خصوصية اللامركزية الإدارة الالكترونية من حيث التسيير البشري.....
14	الفرع الثاني: خصوصية اللامركزية الالكترونية من حيث التسيير المالي
18	الفرع الثالث: خصوصية اللامركزية الإدارة الالكترونية من حيث التسيير التقني.....
18	أولا: توفر الأجهزة الإلكترونية
19	ثانيا: البرامج والتطبيقات الإلكترونية.....
19	ثالثا: المواقع الالكترونية.....
19	رابعا: شبكة الاتصالات الويب.....

18.....	خامسا: الأمن الالكتروني.....
21.....	الفرع الرابع: خصوصية اللامركزية الإدارة الالكترونية فنيا.....
21.....	أولا: إدارة بلا أوراق.....
22.....	ثانيا: إدارة بلا مكان.....
22.....	ثالثا: إدارة بلا زمان.....
23.....	رابعا: تبسط الإجراءات.....
22.....	المبحث الأول: دوافع تبني الإدارة الالكترونية في التنظيم اللامركزي الجزائري.....
22.....	المطلب الأول: الدوافع الداخلية.....
23.....	الفرع الأول: نقشي ظاهرة البيروقراطية.....
23.....	أولا: مفهوم البيروقراطية.....
23.....	ثانيا: أسباب البيروقراطية في الجزائر.....
25.....	ثالثا: تأثير البيروقراطية.....
26.....	الفرع الثاني: عدم نجاعة الخدمة العمومية.....
26.....	أولا: مفهوم الخدمة العمومية.....
27.....	ثانيا: أسباب تحسين الخدمة العمومية في الجزائر.....
28.....	ثالثا: ضرورة إصلاح الخدمة العمومية (التحول نحو خدمة عمومية الكترونية).....
30.....	الفرع الثالث: السعي لتفعيل مبادئ الإدارة العمومية.....
30.....	أولا: المبادئ التقليدية للإدارة العمومية.....
30.....	ثانيا: المبادئ المستحدثة للإدارة العمومية.....
32.....	المطلب الثاني: الدوافع الخارجية.....
32.....	الفرع الأول: مسايرة المنظومة الخارجية الالكتروني.....
32.....	أولا: الدافع التكنولوجي.....
33.....	ثانيا: الدافع الأمني.....

34.....	ثالثا-الدافع الاقتصادي.....
35.....	رابعا: السياسة الخارجية الذكية.....
35.....	خامسا: الدافع الاجتماعي.....
36.....	الفرع الثاني: التحول الإلكتروني.....
37.....	أولا: الدولة.....
37.....	ثالثا: المجتمع المدني.....
38.....	الفرع الثالث: ظهور المدنية الذكية.....
40.....	ثالثا: التجربة الجزائرية «الجزائر مدينة ذكية».....
44.....	الفصل الثاني: واقع اللامركزية الإلكترونية بين مؤشرات التفعيل ومعيقات التطبيق.....
45.....	المبحث الاول: مظاهر اللامركزية الالكترونية في الجزائر.....
45.....	المطلب الأول: بؤادر تبني اللامركزية الالكترونية في الجزائر.....
45.....	الفرع الاول: مخططات التحول الالكتروني في الادارة العامة الجزائرية.....
46.....	أولا: مشروع الجزائر الالكترونية.....
48.....	ثانيا: البرامج الأخرى المدعمة لعملية التحول الإلكتروني.....
51.....	الفرع الثاني: واقع الجاهزية الالكترونية في الجزائر.....
52.....	أولا: البنية القاعدية المحلية للتكنولوجيات الحديثة.....
54.....	ثانيا: البنية التشريعية للتكنولوجيات الحديثة.....
56.....	ثالثا: البنية الاجتماعية الإلكترونية.....
59.....	المطلب الثاني: النماذج القطاعية لتفعيل اللامركزية الالكترونية في الجزائر.....
الفرع الأول: النماذج القاعدية لامركزية الالكترونية عموما الفرع الأول: النماذج القاعدية لامركزية	
60.....	الالكترونية عموما.....

- أولا: رقمنة قطاع العدالة 59
- ثانيا: رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي 62
- ثالثا: رقمنة قطاع البريد الجزائري 64
- الفرع الثاني: مصلحة الحالة المدنية نموذجا حقيقيا عن تفعيل اللامركزية الإلكترونية 65
- أولا: مشروع البلدية الإلكترونية 66
- ثانيا: مديرية السندات والوثائق المؤمنة عنصر فاعل في تجسيد البلدية الإلكترونية 67
- ثالثا: الوثائق البيومترية لمصلحة الحالة المدنية 70
- المبحث الثاني: تقييم دافع تفعيل اللامركزية الإلكترونية في الجزائر 74
- المطلب الأول: نتائج تطبيق اللامركزية الإلكترونية 74
- الفرع الأول: الآثار الايجابية للامركزية الإلكترونية 74
- أولا: الآثار الايجابية للامركزية الإلكترونية اداريا 74
- ثانيا: الآثار الايجابية للامركزية الإلكترونية اجتماعيا 75
- ثالثا: الآثار الايجابية للامركزية الإلكترونية اقتصاديا 76
- الفرع الثاني: الآثار السلبية للامركزية الإلكترونية 77
- أولا: الآثار السلبية للامركزية الإلكترونية اداريا 77
- ثانيا: الآثار السلبية للامركزية الإلكترونية تقنيا 78
- ثالثا: الآثار السلبية للامركزية الإلكترونية اجتماعيا 78
- المطلب الثاني: آفاق تعيل اللامركزية الإلكترونية في ظل التحديات الراهنة 79
- أولا: تحديات تفعيل اللامركزية الإلكترونية تقنيا 80
- ثانيا: تحديات تفعيل اللامركزية الإلكترونية اجتماعيا 80
- ثالثا: تحديات تفعيل اللامركزية الإلكترونية تشريعيا 80
- رابعا: تحديات تفعيل اللامركزية الإلكترونية ماليا 81

- 81.....خامسا: تحديات تفعيل اللامركزية الإلكترونية سياسيا
- 82.....سادسا: تحديات تفعيل اللامركزية الإلكترونية فنيا
- 82.....سابعا: تحديات تفعيل اللامركزية الإلكترونية أمنيا
- 83.....الفرع الثاني: آفاق تفعيل اللامركزية الإلكترونية في الجزائر
- 83.....أولا: دعم متطلبات تفعيل الادارة الإلكترونية لا مركزيا
- 85.....ثانيا: التخطيطات المستقبلية لدعم الادارة الإلكترونية لا مركزيا
- 86.....ثالثا: التوجه نحو تفعيل ممارسات الكترونية اخرى
- 89.....خاتمة
- 92.....قائمة المراجع
- 99.....فهرس المحتويات